

No. 33545

MULTILATERAL

**Convention on nuclear safety. Concluded at Vienna on
20 September 1994**

Authentic texts: Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish.

Registered by the International Atomic Energy Agency on 3 February 1997.

MULTILATÉRAL

**Convention sur la sûreté nucléaire. Conclue à Vienne le
20 septembre 1994**

Textes authentiques : arabe, chinois, anglais, français, russe et espagnol.

*Enregistrée par l'Agence internationale de l'énergie atomique le 3 février
1997.*

٢- يقوم الوديع بإبلاغ الأطراف المتعاقدة بما يلي:

١٠- توقيع هذه الاتفاقية وإيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام، وفقا للمادة ٣٠؛

١١- تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية، وفقا للمادة ٣١؛

١٢- أخطارات نفي الاتفاقية وتواريخها، المقدمة وفقا للمادة ٣٢؛

١٣- التعديلات التي تقترح أطراف متعاقدة إدخالها على هذه الاتفاقية، والتعديلات التي يعتمدها المؤتمر الدبلوماسي ذو الصلة أو يعتمدها اجتماع الأطراف المتعاقدة، وتاريخ بدء نفاذ تلك التعديلات، وفقا للمادة ٣٧.

المادة ٣٥- النصوص الموثقة

يودع أصل هذه الاتفاقية -التي تتساوى في الحجية نصوصها الأسبانية والانجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية- لدى الوديع الذي يرسل نسخا مصدقة منها إلى الأطراف المتعاقدة.

وأثباتا لذلك فإن الموقعين أدناه، المخولين ذلك حسب الأصول، قد وقعوا على هذه الاتفاقية.

حررت في فيينا يوم ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

[For the signatures, see p. 372 of this volume — Pour les signatures, voir p. 372 du présent volume.]

المادة ٢٢- ادخال تعديلات على الاتفاقية

١- يجوز لأي طرف متعاقد أن يقترح ادخال تعديل على هذه الاتفاقية. وينظر في التعديلات المقترحة في اجتماع استعراضي أو في اجتماع استثنائي.

٢- يتقدم نص أي تعديل مقترح وأسبابه إلى الوديع الذي يهادر على النور بإرسال الاقتراح إلى الأطراف المتعاقدة قبل موعد الاجتماع الذي سينظر خلاله في التعديل المقترح بتسعين يوماً على الأقل. ويرسل الوديع أي تعليقات ترد بشأن هذا الاقتراح إلى الأطراف المتعاقدة.

٣- تقرر الأطراف المتعاقدة بعد النظر في التعديل المقترح ما إذا كانت تعتمد مثل هذا التعديل بتوافق الآراء، أم تعرضه على مؤتمر دبلوماسي في حالة غياب مثل هذا التوافق. ويتخذ قرار عرض التعديل المقترح على مؤتمر دبلوماسي بأغلبية ثلثي الأطراف المتعاقدة الحاضرة والمصوتة في الاجتماع. شريطة أن يتواجد نصف الأطراف المتعاقدة على الأقل وقت التصويت. ويعتبر الامتناع عن التصويت بمثابة تصويت.

٤- يدعو الوديع إلى عقد المؤتمر الدبلوماسي الذي يتولى النظر في التعديلات المقترحة ادخالها على الاتفاقية واعتمادها، في موعد لا يتجاوز سنة واحدة من تاريخ اتخاذ القرار المناسب وفقاً للفقرة ٣ من هذه المادة. ويبدل المؤتمر الدبلوماسي قصارى جهده من أجل ضمان أن يكون اعتماد التعديلات بتوافق الآراء. فإذا تعذر ذلك، فإن اعتماد التعديلات يكون بأغلبية ثلثي جميع الأطراف المتعاقدة.

٥- تخضع التعديلات التي اعتمدها ادخالها على هذه الاتفاقية، بمقتضى الفقرتين ٢ و ٤ أعلاه، للتصديق أو التبول أو الموافقة أو التأكيد من جانب الأطراف المتعاقدة. ويبدأ نفاذها بالنسبة للأطراف المتعاقدة التي صدقت عليها أو قبلتها أو وافقت عليها أو أكدت في اليوم التسعين من تاريخ تلقي الوديع للصوصك ذات الصلة من ثلاثة أرباع الأطراف المتعاقدة على الأقل. ويبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة للطرف المتعاقد الذي يقوم بعد ذلك بالتصديق على تلك التعديلات أو قبولها أو الموافقة عليها أو تأكيدها في اليوم التسعين من تاريخ ايداع ذلك الطرف المتعاقد للصوصك ذي الصلة.

المادة ٢٣- النقض

١- يجوز لأي طرف متعاقد أن ينقض هذه الاتفاقية باخطار كتابي موجه إلى الوديع.

٢- يبدأ سريان النقض بعد انقضاء عام واحد على تاريخ استلام الوديع للاخطار، أو في أي تاريخ لاحق يحدده الاخطار.

المادة ٢٤- الوديع

١- يكون المدير العام للوكالة هو الوديع لهذه الاتفاقية.

المادة ٢٠- التوقيع والتصديق والقبول والموافقة والانضمام

- ١- يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أمام جميع الدول في المتر الرئيسي للوكالة في فيينا اعتباراً من ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وحتى بدء نفاذها.
- ٢- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق أو القبول أو الموافقة من جانب الدول الموقعة.
- ٣- بعد بدء نفاذ هذه الاتفاقية، يفتح باب الانضمام إليها أمام جميع الدول.
- ٤- يفتح باب التوقيع على هذه الاتفاقية أو الانضمام إليها أمام المنظمات الإقليمية ذات الطبيعة التكاملية أو غيرها، بشرط أن تكون مثل هذه المنظمات من دول ذات سيادة، وأن تكون مختصة بالتفاوض بشأن اتفاقات دولية تتعلق بأمور تشملها هذه الاتفاقية، وتوقيع مثل هذه الاتفاقات وتطبيقها.
- ٥- تقوم مثل هذه المنظمات بالأصالة عن نفسها في الأمور التي تدخل ضمن اختصاصها، بممارسة الحقوق وتنفيذ المسؤوليات التي تسندها هذه الاتفاقية إلى الدول الأطراف.
- ٦- عندما تصبح مثل هذه المنظمات طرفاً في الاتفاقية، ترسل إلى الوديع إعلاناً يبين أي الدول أعضاء فيها، وأي مواد هذه الاتفاقية تنطبق عليها، ومدى اختصاصها في المجال الذي تشمله تلك المواد.
- ٧- لا يكون لمثل هذه المنظمات أي صوت بالإضافة إلى أصوات دولها الأعضاء.
- ٨- تودع وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام لدى الوديع.

المادة ٢١- بدء النفاذ

- ١- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في اليوم التسعين من تاريخ ايداع الوثيقة الثانية والمشرين من وثائق التصديق أو القبول أو الموافقة لدى الوديع، بما في ذلك وثائق سبع عشرة دولة لدى كل منها منشأة ثوية واحدة على الأقل دخل قلب أحد مفاعليها في مرحلة الحرجية.
- ٢- يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لكل دولة أو منظمة إقليمية ذات طبيعة تكاملية أو غيرها، تصدق على هذه الاتفاقية أو قبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها بعد تاريخ ايداع آخر وثيقة مطلوبة لاستيفاء الشروط الواردة في الفقرة ١، في اليوم التسعين من تاريخ ايداع تلك الدولة أو المنظمة للوثيقة الملزمة لدى الوديع.

٢٠ والمعلومات التي تحميها حقوق الملكية الفكرية أو مقتضيات السرية الصناعية أو التجارية؛
٢١ والمعلومات المتعلقة بالأمن القومي وبالحماية المادية للمواد النووية والمنشآت النووية.

٢- إذا قدم طرف متعاقد، في سياق هذه الاتفاقية، معلومات يعتبرها سرية على النحو المبين في
الفترة ١، لا تستخدم هذه المعلومات إلا في الأغراض التي قدمت من أجلها، وتحترم سريتها.

٣- تراعى سرية مضمون المناقشات التي تدور في كل اجتماع أثناء استعراض الأطراف المتعاقدة
للتدابير.

المادة ٢٨- الأمانة

١- توفر الوكالة الدولية للطاقة الذرية (التي ستدعى فيما يلي "الوكالة") خدمات الأمانة لاجتماعات
الأطراف المتعاقدة.

٢- تقوم الأمانة بما يلي:

١٠ الدعوة لاجتماعات الأطراف المتعاقدة والاعداد لها وخدمتها؛

٢٠ إحالة المعلومات الواردة أو المعدة وفقا لأحكام هذه الاتفاقية الى الأطراف المتعاقدة.

وتتحمل الوكالة، ضمن ميزانيتها العادية، ما تكبده من تكاليف عند تنفيذها المهام المشار إليها في
الفترتين الفرعيتين ١٠ و ٢٠ أعلاه.

٣- يجوز للأطراف المتعاقدة، بتوافق الآراء، أن تطلب من الوكالة تقديم خدمات أخرى لدعوة اجتماعات
الأطراف المتعاقدة. ويجوز للوكالة تقديم مثل هذه الخدمات إذا أمكن الاضطلاع بها ضمن برنامجها
وميزانيتها العادية. وإذا تعذر ذلك، يجوز للوكالة تقديم مثل هذه الخدمات إذا ما توفر تمويل طوعي من
مصدر آخر.

الفصل ٤- الأحكام الختامية وأحكام أخرى

المادة ٢٩- حل الخلافات

في حالة نشوء خلاف بين طرفين متعاقدين أو أكثر بشأن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية، تتشاور
الأطراف المتعاقدة في إطار اجتماع الأطراف المتعاقدة بغية حل هذا الخلاف.

١١٠ إذا وافق على ذلك أغلبية الأطراف المتعاقدة الحاضرة والمصوتة في الاجتماع، ويعتبر الامتناع عن التصويت بمثابة تصويت؛

١١٠ أو بناء على طلب كتابي من أحد الأطراف المتعاقدة، وفي غضون ستة أشهر من ابلاغ هذا الطلب للأطراف المتعاقدة وتلقي الأمانة للاخطار المشار اليه في المادة ٢٨ والذي ينشد بأن هذا الطلب نال تأييد أغلبية الأطراف المتعاقدة.

المادة ٢٤- الحضور

١- يحضر كل طرف متعاقد اجتماعات الأطراف المتعاقدة ويمثله في هذه الاجتماعات مندوب واحد، ومن يَرى ضرورة حضورهم من المناوبين والخبراء والمستشارين.

٢- يجوز للأطراف المتعاقدة أن تدعو، بتوافق الآراء، أي منظمة دولية حكومية مختصة بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية، لحضور أي اجتماع أو جلسات خاصة منه بصنفة مراقب. وعلى المراقبين أن يتقبلوا كتابةً مسبقاً أحكام المادة ٢٧.

المادة ٢٥- التقارير الموجزة

تمتد الأطراف المتعاقدة، بتوافق الآراء، وثيقة تتناول القضايا التي توفقت والاستنتاجات التي تم التوصل إليها أثناء الاجتماع، وتتيح تلك الوثيقة للجمهور.

المادة ٢٦- اللغات

١- اللغات المستخدمة في اجتماعات الأطراف المتعاقدة هي الأسبانية والانجليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية، ما لم ينص النظام الداخلي على خلاف ذلك.

٢- تعد التقارير المقدمة عملاً بالمادة ٥ باللغة الوطنية للطرف المتعاقد الذي يقدمها أو بلغة معينة واحدة يتفق عليها في النظام الداخلي. وفي حالة تقديم التقرير بلغة وطنية خلاف اللغة المعينة، يقدم الطرف المتعاقد ترجمة للتقرير باللغة المعينة.

٣- على الرغم من أحكام الفقرة ٢، تتولى الأمانة -في حالة تمويهها- مهمة ترجمة التقارير المقدمة بأي لغة من اللغات المستخدمة في الاجتماع إلى اللغة المعينة.

المادة ٢٧- السرية

١- لا تؤثر أحكام هذه الاتفاقية على حقوق والتزامات الأطراف المتعاقدة بمتنص قوانينها الخاصة بمنع افشاء المعلومات. ولاغراض هذه المادة، تشمل "المعلومات"، ضمن ما تشمل، "١١ البيانات الشخصية؛

٢- رهنا بأحكام المادة ٢٤ يجوز إنشاء أفرقة فرعية تضم ممثلين عن الأطراف المتعاقدة، ويجوز لهذه الأفرقة أن تعمل أثناء الاجتماعات الاستمرارية إذا كان ذلك ضروريا لفرض استعراض مواضيع محددة تضمنتها التقارير.

٣- تتاح لكل طرف متعاقد فرصة معقولة لمناقشة ما تقدمه أطراف متعاقدة أخرى من تقارير وطلب إيضاحات بشأن هذه التقارير.

المادة ٢١- الجدول الزمني

١- يُعقد اجتماع تحضيري للأطراف المتعاقدة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية.

٢- تحدد الأطراف المتعاقدة في هذا الاجتماع التحضيري موعد أول اجتماع استمراري. ويعقد هذا الاجتماع الاستمراري في أقرب وقت ممكن على ألا يتجاوز ثلاثين شهرا من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية.

٣- تحدد الأطراف المتعاقدة في كل اجتماع استمراري موعد الاجتماع الاستمراري التالي. ولا تتجاوز الفترة الفاصلة بين الاجتماعات الاستمرارية ثلاث سنوات.

المادة ٢٢- الترتيبات الاجرائية

١- تقوم الأطراف المتعاقدة، في الاجتماع التحضيري المعقود وفقا للمادة ٢١، باعداد النظام الداخلي واللائحة المالية واعتمادهما بتوافق الآراء، وبصنعة خاصة تقوم الأطراف المتعاقدة، وفقا للنظام الداخلي، بما يلي:

١١- وضع مبادئ توجيهية فيما يتعلق بشكل وهيكل التقارير التي تقدم عملا بالمادة ٥؛

٢١- تحديد موعد تقديم هذه التقارير؛

٣١- تحديد عملية استعراض هذه التقارير.

٢- يجوز للأطراف المتعاقدة كلما اقتضت الضرورة، أن تستعرض في الاجتماعات الاستمرارية الترتيبات الموضوعية بملئى الفقرتين الفرعيتين ١١ و ٣١ أعلاه، وأن تعتمد تنقيحات بتوافق الآراء ما لم ينص النظام الداخلي على خلاف ذلك. كما يجوز لها أن تعدل النظام الداخلي واللائحة المالية بتوافق الآراء.

المادة ٢٣- الاجتماعات الاستثنائية

يُعقد اجتماع استثنائي للأطراف المتعاقدة:

٣٠ أن يحقق تصميم المنشآت النووية عولية التشغيل واستقراره وسهولة ادارته. على أن تراعى على وجه التحديد العوامل البشرية والعلاقة بين الانسان والآلة.

المادة ١٩ - التشغيل

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل ما يلي:

٣١ أن يستند الاذن المبدي بتشغيل المنشأة النووية الى تحليل ملائم للأمان، والى برنامج لبدء التشغيل يهرمن على أن المنشأة، على النحو الذي شيدت به، مطابقة لمتطلبات التصميم والأمان؛

٣٢ أن تعرف الحدود والشروط التشغيلية المشتقة من تحليل الأمان والاختبارات والخبرة التشغيلية، وتنفذ هذه الحدود والشروط حسب الاقتضاء لتعيين حدود التشغيل الآمنة؛

٣٣ أن يتم تشغيل المنشأة النووية وصيانتها وتفتيشها واختبارها وفقا للاجراءات المعتمدة؛

٣٤ أن تتخذ اجراءات تكفل التصدي لمصادقات التشغيل المتوقعة وللحوادث؛

٣٥ أن يتوفر الدعم الهندسي والتقني الضروري في جميع المجالات المتصلة بالأمان طوال عمر تشغيل المنشأة النووية؛

٣٦ أن يقوم حامل الرخصة ذات الصلة بتبليغ الهيئة الرقابية على وجه السرعة بالحوادث المؤثرة من حيث الأمان؛

٣٧ أن توضع برامج لتجميع الخبرة التشغيلية وتحليلها، وأن يتم العمل وفق النتائج المحرزة والاستنتاجات المستخلصة، وأن تستخدم الآليات القائمة لتقاسم الخبرات الهامة مع الهيئات الدولية ومع المؤسسات المشغلة والهيئات الرقابية الأخرى؛

٣٨ أن يتم حصر توليد النفايات المشعة الناجمة عن تشغيل المنشأة النووية ضمن أذى حد يمكن تحقيقه عمليا بالنسبة للعملية المعنية، سواء فيما يتعلق بالنشاط أو الحجم، وأن تراعى مقتضيات التكييف والتخلص في أي عملية معالجة وتخزين تقتضي الضرورة اجراءها للوقود المستهلك والنفايات وترتبط ارتباطا مباشرا بالتشغيل. تتم في نفس موقع المنشأة النووية.

الفصل ٣ - اجتماعات الأطراف المتعاقدة

المادة ٢٠ - الاجتماعات الاستعراضية

١ - تمتد الأطراف المتعاقدة اجتماعات (ستدعى فيما يلي "الاجتماعات الاستعراضية"). لغرض استعراض التقارير المقدمة عملا بالمادة ٥، وفقا للاجراءات المعتمدة بموجب المادة ٢٢.

٢- يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل تزويد سكانه والسلطات المختصة في الدول الواقعة في مناطق مجاورة للمنشأة النووية بمعلومات مناسبة عن التخطيط والتصدي لحالات الطوارئ، بقدر ترجيح احتمال تأثرهم بأي طارئ إشعاعي.

٣- تتخذ الأطراف المتعاقدة التي لا توجد في أراضيها أي منشأة نووية، الخطوات المناسبة التي تكفل وضع واختيار خطط للطوارئ في أراضيها تشمل الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في حالة وقوع طارئ إشعاعي، بقدر ترجيح احتمال تأثرها في حالة وقوع مثل هذا الطارئ في منشأة نووية مجاورة.

(د) أمان المنشآت

المادة ١٧- اختيار المواقع

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل وضع وتنفيذ اجراءات ملائمة تستهدف ما يلي:

١١- تقييم جميع العوامل ذات الصلة المتعلقة بالموقع، والتي يرجح أن تؤثر على أمان المنشأة النووية خلال عمر تشغيلها المنظور؛

١٢- تقييم ما يرجح أن يترتب على المنشأة النووية المقترحة من أثر على أمان الأفراد والمجتمع والبيئة؛

١٣- إعادة تقييم جميع العوامل ذات الصلة المشار إليها في الفقرتين الفرعيتين ١١ و ١٢ عند الضرورة، ضماناً لاستمرار صلاحية موقع المنشأة النووية من حيث الأمان؛

١٤- التشاور مع الأطراف المتعاقدة الواقعة في مناطق مجاورة للمنشأة النووية المقترحة، بقدر ترجيح احتمال تأثر هذه الأطراف بتلك المنشأة، وتزويدها بالمعلومات اللازمة بناءً على طلبها لتكفيها من تقييم الأثر المرجح لهذه المنشأة النووية من حيث الأمان في أراضي تلك الأطراف وتكوين رأيها الخاص عنه.

المادة ١٨- التصميم والتشييد

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل ما يلي:

١١- أن يوفر تصميم وتشبيد المنشأة النووية عدة مستويات وطرق يعول عليها في الحماية (الدفاع المتعمق) من انطلاق مواد مشعة بغية الحيلولة دون وقوع حوادث، والتخفيف من عواقبها الإشعاعية في حالة وقوعها؛

١٢- أن تكون التكنولوجيات المستخدمة في تصميم وتشبيد المنشأة النووية قد ثبتت صلاحيتها عن طريق التجربة، أو تأكدت صلاحيتها عن طريق الاختبار أو التحليل؛

المادة ١٢- العوامل البشرية

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل مراعاة قدرات وحدود الأداء البشري طوال عمر تشغيل المنشأة النووية.

المادة ١٣- ضمان الجودة

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل وضع وتنفيذ برامج ضمان الجودة بغية اجراء الثقة في الوفاء بالمتطلبات المحددة لجميع الأنشطة الهامة من حيث الأمان النووي طوال عمر تشغيل المنشأة النووية.

المادة ١٤- تقييم الأمان والتحقق منه

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل ما يلي:

١١- إجراء تقييمات شاملة ومنهجية للأمان قبل تشييد المنشأة النووية واعدادها للتشغيل وطوال عمر تشغيلها. وتدعم هذه التقييمات بالوثائق على نحو جيد، ويتم استنساخها فيما بعد على ضوء الخبرة التشغيلية والمعلومات الهامة الجديدة المتعلقة بالأمان، واستعراضها بموجب السلطة المخولة للهيئة الرقابية:

١٢- إجراء تحقق، عن طريق التحليل والمراقبة والاختبار والتنشيط، يكفل استمرار التطابق بين الحالة المادية للمنشأة النووية، وتشغيل هذه المنشأة، وبين تصميمها ومتطلبات الأمان الوطنية المارية والحدود والشروط التشغيلية.

المادة ١٥- الحماية من الاشعاعات

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل، في جميع الحالات التشغيلية، حصر تعرض العاملين والجمهور للاشعاعات الناجمة عن المنشأة النووية في أقل مستوى يمكن بلوغه بصورة معقولة، وعدم تعرض أي فرد لجرعات اشعاعية تتجاوز حدود الجرعات الوطنية المقررة.

المادة ١٦- التأهب للطوارئ

١- يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل وضع خطط للطوارئ داخل المواقع وخارجه، يتم اختبارها بصورة دورية بالنسبة للمنشآت النووية وتشمل الأنشطة المقرر الاضطلاع بها في حالة الطوارئ.

وبالنسبة لأي منشأة نووية جديدة، يتم اعداد هذه الخطط واختبارها، قبل أن يتجاوز تشغيلها مستوى قدرة منخفضا تقره الهيئة الرقابية.

- ٢٢ وضع نظام للترخيص فيما يتعلق بالمنشآت النووية، وحظر تشغيل أي منشأة نووية بدون رخصة؛
- ٢٣ وضع نظام تفتيشي رقابي وتقييمي للمنشآت النووية للتأكد من الامتثال للوائح السارية وشروط أي رخص؛
- ٢٤ انفاذ اللوائح السارية وشروط الرخص، بما في ذلك التعليق، أو التعديل، أو الالغاء.

المادة ٨- الهيئة الرقابية

- ١- ينشئ كل طرف متعاقد أو يعين هيئة رقابية تكلف بتنفيذ الاطار التشريعي والرقابي المشار اليه في المادة ٧، وتمنح السلطة والاختصاصات والموارد المالية والبشرية اللازمة للاضطلاع بالمسؤوليات المكلفة بها.
- ٢- يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل الفصل الفعال بين الوظائف التي تضطلع بها الهيئة الرقابية، وتلك التي تضطلع بها أي هيئة أو منظمة أخرى معنية بترويج الطاقة النووية أو استخدامها.
- المادة ٩- مسؤولية حامل الرخصة

يكفل كل طرف متعاقد اسناد المسؤولية الأساسية عن أمان المنشأة النووية الى حامل الرخصة ذات الصلة، ويتخذ الخطوات المناسبة التي تكفل اضطلاع كل من يحمل مثل هذه الرخصة بمسؤوليته.

(ج) اعتبارات الأمان العامة

المادة ١٠- أولوية الأمان

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل قيام جميع المنظمات التي تمارس أنشطة ترتبط ارتباطاً مباشراً بالمنشآت النووية بوضع سياسات تعطي الأولوية الواجبة للأمان النووي.

المادة ١١- الموارد المالية والبشرية

- ١- يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل توفير موارد مالية وافية لدعم أمان كل منشأة نووية طوال عمر تشغيلها.
- ٢- يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل توافر أعداد كافية من الموظفين المؤهلين الحاصلين على قسط ملائم من التعليم والتدريب وإعادة التدريب، لجمع الأنشطة المتصلة بالأمان المضطلع بها داخل -أو من أجل- كل منشأة نووية طوال عمر تشغيلها.

المادة ٢- نطاق التطبيق

تنطبق هذه الاتفاقية على أمان المنشآت النووية.

الفصل ٢- الالتزامات

(أ) أحكام عامة

المادة ٤- تدابير التنفيذ

يتخذ كل طرف متعاقد، في إطار قانونه الوطني، ما يلزم من تدابير تشريعية ورقابية وإدارية وغير ذلك من خطوات ضرورية لتنفيذ التزاماته بموجب هذه الاتفاقية.

المادة ٥- تقديم التقارير

يقدم كل طرف متعاقد، قبل كل اجتماع من الاجتماعات المشار إليها في المادة ٢٠، تقريراً عما اتخذته من تدابير لتنفيذ كل من الالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية بفرض استعراضه.

المادة ٦- المنشآت النووية القائمة

يتخذ كل طرف متعاقد الخطوات المناسبة التي تكفل الاسراع قدر الامكان باستعراض أمان منشآته النووية القائمة عند بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة لذلك الطرف المتعاقد. وبكثل الطرف المتعاقد، عندما يقتضي سياق الاتفاقية ذلك، التعجيل بإجراء جميع التحسينات المعقولة من الناحية العملية لرفع مستوى أمان المنشأة النووية. فإذا تعذر رفع مستوى الأمان على هذا النحو، ينبغي تنفيذ الخطط الموضوعة لإغلاق المنشأة النووية في أقرب وقت ممكن من الناحية العملية. ويجوز أن يراعى في توقيت الإغلاق سياق الطاقة برمتها والبدائل الممكنة، وكذلك الآثار الاجتماعية والبيئية والاقتصادية.

(ب) التشريع والرقابة

المادة ٧- الاطار التشريعي والرقابي

١- يضع كل طرف متعاقد اطاراً تشريعياً ورقابياً، ويحافظ على هذا الاطار، لتنظيم أمان المنشآت النووية.

٢- ينص الاطار التشريعي والرقابي على ما يلي:

١١' وضع متطلبات ولوائح وطنية تسري على الأمان؛

قد اتفقت على ما يلي:

الفصل ١ - الأهداف والتعاريف ونطاق التطبيق

المادة ١ - الأهداف

تمثل أهداف هذه الاتفاقية فيما يلي:

- ١١' بلوغ مستوى عال من الأمان النووي على نطاق العالم، والحفاظ على ذلك المستوى، من خلال تعزيز التدابير الوطنية والتعاون الدولي على نحو يشمل -عند الاقتضاء- التعاون التقني فيما يتعلق بالأمان؛
- ١٢' إنشاء دفاعات فعالة في المنشآت النووية ضد الأخطار الإشعاعية المحتملة، والحفاظ على تلك الدفاعات، لحماية الأفراد والمجتمع والبيئة من الآثار الضارة للإشعاعات المؤينة الناتجة عن مثل هذه المنشآت؛
- ١٣' الحيلولة دون وقوع حوادث ذات عواقب إشعاعية، وتخفيف حدة هذه العواقب في حالة وقوعها.

المادة ٢ - التعاريف

أغراض هذه الاتفاقية:

- ١١' تعني "المنشأة النووية" بالنسبة لكل طرف متعاقد أي محطة أرضية مدنية للقوى النووية تخضع لولايته بما في ذلك ما قد يوجد في نفس الموقع من مرافق لتخزين ومناولة ومعالجة المواد المشعة، ترتبط ارتباطاً مباشراً بتشغيل محطة القوى النووية. ولا تعتبر مثل هذه المحطة منشأة نووية عندما يتم سحب جميع عناصر الوقود النووي بصنفة دائمة من قلب المفاعل، ويتم تخزينها بأمان وفقاً لإجراءات متفق عليها، وتوافق الهيئة الرقابية على برنامج لوقف التشغيل نهائياً.
- ١٢' تعني "الهيئة الرقابية" بالنسبة لكل طرف متعاقد أي هيئة أو هيئات خولت السلطة القانونية من قبل ذلك الطرف المتعاقد لإصدار رخص للمنشآت النووية، ولتنظيم عملية اختيار مواقعها، وتصميمها، وتشبيدها، وإعدادها للتشغيل، وتشغيلها، ووقف تشغيلها نهائياً.
- ١٣' تعني "الرخصة" أي إذن تصدره الهيئة الرقابية لمقدم الطلب لكي يسطع بالمسؤولية عن اختيار الموقع الخاص بمنشأة نووية، وتصميمها، وتشبيدها، وإعدادها للتشغيل، وتشغيلها، ووقف تشغيلها نهائياً.

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

المرفق ١

اتفاقية الأمان النووي

الديباجة:

ان الأطراف المتعاقدة

- ١١* إذ تدرك الأهمية التي يمثلها للمجتمع الدولي ضمان استخدام الطاقة النووية على نحو مأمون وجيد التنظيم وسلمي بهيئاً؛
- ١٢* واذ تؤكد من جديد ضرورة الاستمرار في العمل على رفع مستوى الأمان النووي على نطاق العالم؛
- ١٣* واذ تؤكد من جديد أن مسؤولية الأمان النووي تقع على عاتق الدولة التي تخضع لولايتها منشأة نووية؛
- ١٤* ورغبة منها في نشر ثقافة فعالة عن الأمان النووي؛
- ١٥* وادراكاً منها بأن الحوادث التي تقع في المنشآت النووية يمكن أن تكون لها آثار عابرة للحدود؛
- ١٦* واذ تضع في اعتبارها اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية (١٩٧٩)، واتفاقية التبليغ المبكر عن وقوع حادث نووي (١٩٨٦)، واتفاقية تقديم المساعدة في حالة وقوع حادث نووي أو طارئ إشعاعي (١٩٨٦)؛
- ١٧* واذ تؤكد على أهمية التعاون الدولي لتعزيز الأمان النووي من خلال الآليات القائمة الناشئة والمتعددة الأطراف، ومن خلال وضع هذه الاتفاقية المشجعة؛
- ١٨* واذ تسلم بأن هذه الاتفاقية تنطوي على التزام بتطبيق مبادئ أساسية لأمان المنشآت النووية لا معايير منصلة للأمان، وبأن هناك مبادئ توجيهية للأمان صيغت على نطاق دولي ويتم استنساؤها من حين لآخر، وبذلك يمكن أن تقدم توجيهات بشأن الوسائل الحديثة لبلوغ مستوى عالٍ من الأمان؛
- ١٩* واذ تؤكد على ضرورة البدء فوراً بوضع اتفاقية دولية بشأن أمان تصريف النفايات المشعة بمجرد أن تسفر العملية الجارية لوضع أساسيات لأمان تصريف النفايات، عن اتفاق دولي واسع النطاق؛
- ٢٠* واذ تسلم بجدوى القيام بمزيد من الأعمال التقنية المتعلقة بأمان الأجزاء الأخرى لدورة الوقود النووي، وبأن هذه الأعمال يمكن أن تبسر في الوقت الملائم تطوير الصكوك الدولية الرامنة أو استحداث صكوك دولية لاحقة؛

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

核安全公约

序 言

缔约各方

- (i) 认识到确保核能利用安全、受良好监督管理和与环境相容对国际社会的重要性；
- (ii) 重申继续促进世界范围内的核安全高水平的必要性；
- (iii) 重申核安全的责任由对核设施有管辖权的国家承担；
- (iv) 希望促进有效的核安全文化；
- (v) 认识到核设施事故有超越国界影响的可能性；
- (vi) 铭记《核材料实物保护公约》（1979年）、《及早通报核事故公约》（1986年）和《核事故或辐射紧急情况援助公约》（1986年）；
- (vii) 确认通过现有的双边和多边机制和制订这一鼓励性公约开展国际合作以提高核安全的重要性；
- (viii) 承认本公约仅要求承诺适用核设施的安全基本原则，而非详细的安全标准；并承认存在着国际编制的各种安全指导文件，这些指导文件不时更新因而能提供实现高水平安全的最新方法方面的指导；
- (ix) 确认一旦正在进行的制订放射性废物管理安全基本原则的工作达成国际广泛一致，便立即开始制订有关放射性废物安全管理的国际公约的必要性；
- (x) 承认进一步开展与核燃料循环其他部分的安全有关的技术工作十分有益，并承认这一工作迟早会有利于当前或未来的国际文件的制订；

兹协议如下：

第 1 章 目的、定义和适用范围

第 1 条 目的

本公约的目的是：

- (i) 通过加强本国措施与国际合作，包括适当情况下与安全有关的技术合作，以在世界范围内实现和维持高水平的核安全；
- (ii) 在核设施内建立和维持防止潜在辐射危害的有效防御措施，以保护个人、社会和环境免受来自此类设施的电离辐射的有害影响；
- (iii) 防止带有放射后果的事故发生和一旦发生事故时减轻此种后果。

第 2 条 定义

就本公约而言：

- (i) “核设施”：对每一缔约方而言，系指在其管辖下的任何陆基民用核动力厂，包括设在同一场址并与该核动力厂的运行直接有关的设施，如贮存、装卸和处理放射性材料的设施。当按照批准的程序永久地从堆芯卸出所有核燃料元件和安全贮存以及其退役计划经监管机构同意后，该厂即不再为核设施。
- (ii) “监管机构”：对每一缔约方而言，系指由该缔约方授予法定权力，颁发许可证，并对核设施的选址、设计、建造、调试、运行或退役进行监管的任何一个或几个机构。
- (iii) “许可证”系指由监管机构颁发给申请者使其对核设施的选址、设计、建造、调试、运行或退役承担责任的任何批准文件。

第 3 条 适用范围

本公约应适用于核设施的安全。

第 2 章 义务

(a) 一般规定

第 4 条 履约措施

每一缔约方应在其本国法律的框架内采取为履行本公约规定义务所必需的立法、监管和行政措施及其他步骤。

第 5 条 提交报告

每一缔约方应在召开第20条所述的每次会议之前，就它为履行本公约的每项义务已采取的措施提出报告，以供审议。

第 6 条 已有的核设施

每一缔约方应采取适当步骤，以确保本公约对该缔约方生效时已有的核设施的安全状况能尽快得到审查。就本公约而言，必要时该缔约方应确保作为紧急事项采取一切合理可行的改进措施，以提高核设施的安全性。如果此种提高无法实

现，则应尽可能快地执行使这一核设施停止运行的计划。确定停止运行的日期时得考虑整个能源状况和可能的替代方案以及社会、环境和经济影响。

(b) 立法和监督管理

第 7 条 立法和监管框架

1. 每一缔约方应建立并维持一个管理核设施安全的立法和监管框架。
2. 该立法和监管框架应包括：
 - (i) 可适用的本国安全要求和安全法规的制订；
 - (ii) 对核设施实行许可证制度和禁止无许可证的核设施运行的制度；
 - (iii) 对核设施进行监管性检查和评价以查明是否遵守可适用的法规和许可证条款的制度；
 - (iv) 对可适用的法规和许可证条款的强制执行，包括中止、修改和吊销许可证。

第 8 条 监管机构

1. 每一缔约方应建立或指定一个监管机构，委托其实施第7条中所述的立法和监督管理框架，并给予履行其规定责任所需的适当的权力、职能和财政与人力资源。
2. 每一缔约方应采取适当步骤确保将监管机构的职能与参与促进或利用核能的其他机构或组织的职能有效地分开。

第 9 条 许可证持有者的责任

每一缔约方应确保核设施安全的首要责任由有关许可证的持有者承担，并应采取适当步骤确保此种许可证的每一持有者履行其责任。

(c) 一般安全考虑

第 10 条 安全优先

每一缔约方应采取适当步骤确保从事与核设施直接有关活动的一切组织为核安全制定应有的优先政策。

第 11 条 财政与人力资源

1. 每一缔约方应采取适当步骤，以确保有充足的财政资源可用于支持每座核设施在其整个寿期内的安全。

2. 每一缔约方应采取适当步骤, 以确保备有数量足够、受过相应教育、培训和再培训的合格人员, 在每个核设施整个寿期内在该设施中或为该设施从事一切有关安全的活动。

第 12 条 人的因素

每一缔约方应采取适当步骤, 以确保在核设施的整个寿期内都要考虑到人的工作能力和局限性。

第 13 条 质量保证

每一缔约方应采取适当步骤, 以确保制定和执行质量保证计划, 以便使人相信一切核安全重要活动的具体要求在核设施的整个寿期内都得到满足。

第 14 条 安全的评价和核实

每一缔约方应采取适当步骤以确保:

- (i) 在核设施建造和调试之前及在其整个寿期内进行全面而系统的安全评价。此类评价应形成文件并妥善归档, 随后根据运行经验和新的重要安全资料不断更新, 并在监管机构的主管下进行审查;
- (ii) 利用分析、监视、试验和检查进行核实, 以确保核设施的实际状况和运行始终符合其设计、可适用的本国安全要求以及运行限值和条件。

第 15 条 辐射防护

每一缔约方应采取适当步骤, 以确保由核设施引起的对工作人员和公众的辐射照射量在各种运行状态下保持在合理可行尽量低的水平, 并确保任何个人受到的辐照剂量不超过本国规定的剂量限值。

第 16 条 应急准备

1. 每一缔约方应采取适当步骤, 以确保核设施备有厂内和厂外应急计划, 并定期进行演习, 并且此类计划应涵盖一旦发生紧急情况将要进行的活动。

对于任何新的核设施, 此类计划应在该核设施以监管机构同意的高于某个低功率水平开始运行前编制好并作过演习。

2. 每一缔约方应采取适当步骤, 以确保可能受到辐射紧急情况影响的本国居民以及邻近该设施的国家的主管部门得到制订应急计划和作出应急响应所需的适当信息。

3. 在本国领土上没有核设施但很可能受到邻近核设施一旦发生的辐射紧急情况影响的缔约方, 应采取适当步骤以编制和演习其领土上的、涵盖一旦发生此类紧急情况将要进行的活动应急计划。

(d) 设施的安全

第 17 条 选址

每一缔约方应采取适当步骤，以确保制定和执行相应的程序，以便：

- (i) 评价在该核设施的预定寿期内可能影响其安全的与厂址有关的一切有关因素；
- (ii) 评价拟议中的核设施对个人、社会和环境的安全可能造成的影响；
- (iii) 必要时重新评价(i)和(ii)分款中提及的一切有关因素，以确保该核设施在安全方面仍然是可以接受的。
- (iv) 在邻近拟议中的核设施的缔约方可能受到此设施影响的情况下与其磋商，并应其要求向这些缔约方提供必要的信息，以便它们能就核设施很可能对其自己领土的安全影响进行评价和作出自己的估计。

第 18 条 设计和建造

每一缔约方应采取适当步骤以确保：

- (i) 核设施的设计和建造能提供防止放射性物质释放的若干可靠的保护层和保护方法(纵深防御)，以防止事故发生和一旦事故发生时能减轻其放射后果；
- (ii) 设计和建造核设施时采用的工艺技术是经过实践证明可靠的，或经过试验或分析证明合格的；
- (iii) 核设施的设计考虑到运行可靠、稳定和容易管理，并特别注意人的因素和人机接口。

第 19 条 运行

每一缔约方应采取适当步骤以确保：

- (i) 初始批准核设施的运行是基于能证明所建造的该设施符合设计要求和安全要求的相应的安全分析和调试计划；
- (ii) 对于由安全分析、试验和运行经验导出的运行限值和条件有明确的规定并在必要时加以修订，以便确定运行的安全界限；
- (iii) 核设施的运行、维护、检查和试验按照经批准的程序进行；
- (iv) 制订对预计的运行事件和事故的响应程序；
- (v) 在核设施的整个寿期内，在安全有关的一切领域备有必要的工程和技术支援；
- (vi) 有关许可证的持有者及时向监管机构报告安全重要事件；

- (vii) 制定收集和分析运行经验的计划,以便根据获得的结果和得出的结论采取行动,并利用现有的机制与国际机构、其他运营单位和监管机构分享重要的经验;
- (viii) 就有关的过程而言,由核设施运行所导致的放射性废物的生成应在活度和数量两方面都保持在实际可行的最低水平;与运行直接有关并在核设施所在的同一厂址进行的乏燃料和废物的任何必要的处理和贮存,要顾及形态调整和处置。

第 3 章 缔约方会议

第 20 条 审议会议

1. 缔约方应举行会议(下称“审议会议”)以便按照根据第22条通过的程序审议依据第5条提交的报告。
2. 在第24条的规定之下,为审议报告所载的特定课题,在认为有必要时得设立由缔约方代表组成的分组,并在审议会议期间发挥作用。
3. 每一缔约方应有合理的机会讨论其他缔约方提交的报告和要求解释这些报告。

第 21 条 时间表

1. 应于不迟于本公约生效之日后六个月内举行缔约方筹备会议。
2. 在筹备会议上,缔约方应确定第一次审议会议的日期。这一审议会议应尽快举行,最晚不得迟于本公约生效之日后三十个月。
3. 缔约方在每次审议会议上应确定下次审议会议的日期。两次审议会议の間隔不得超过三年。

第 22 条 程序安排

1. 在依照第21条召开的筹备会议上,缔约方应起草并经协商一致通过《议事规则》和《财务规则》。缔约方应尤其和依照《议事规则》规定:
 - (i) 依据第5条将提交的报告的格式和结构的细则;
 - (ii) 提交此种报告的日期;
 - (iii) 审议此种报告的程序。
2. 必要时,缔约方得在审议会议上审议根据上述(i)-(iii)分款所做的安排,并且除非《议事规则》中另有规定得经协商一致通过修订。缔约方也得经协商一致修正《议事规则》和《财务规则》。

第 23 条 特别会议

在下列条件下，应召开缔约方特别会议：

- (i) 经出席会议和参加表决的缔约方过半数同意(弃权被视为参加表决)；
或
- (ii) 一缔约方提出书面请求，且第28条中所述秘书处将这一请求分送各缔约方并收到过半数缔约方赞成这一请求的通知后六个月之内。

第 24 条 出席会议

1. 每一缔约方应出席缔约方会议，并由一名代表及由该缔约方认为必要时随带的副代表、专家和顾问出席此类会议。

2. 缔约方经协商一致得邀请在本公约所规定的事务方面有能力的政府间组织以观察员身份出席任何会议或任何会议的特定会议。应要求观察员以书面方式事先接受第27条的规定。

第 25 条 简要报告

缔约方应经协商一致通过并向公众提供一个文件，介绍会议期间讨论过的问题和所得出的结论。

第 26 条 语文

1. 缔约方会议的语文为阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文，《议事规则》另有规定者除外。

2. 缔约方依照第5条提交的报告，应以提交报告的缔约方的本国语文或以将在《议事规则》中商定的一种指定语文书写。如果提交的报告系以指定语文之外的本国语文书写，则该缔约方应提供该报告的指定语文的译本。

3. 虽有第2款的规定，如果提供报酬，秘书处将负责把以会议的任何其他语文提交的报告译成指定语文的译本。

第 27 条 保密

1. 本公约的规定不得影响缔约方按照其本国法律防止情报泄密的权利和义务。就本条而言，“情报”尤其包括：(i) 人事资料；(ii) 受知识产权保护的或受工商保密规定保护的资料；(iii) 有关国家安全或有关核材料或核设施实物保护的资料。

2. 就本公约而言，当缔约方提供了它所确定的应受到第1款所述那种保护的情报时，此种情报应仅用于指定目的，其机密性应受到尊重。

3. 每次会议上审议缔约方提交的报告期间辩论的内容应予保密。

第 28 条 秘书处

1. 国际原子能机构（以下简称“机构”）应为缔约方会议提供秘书处。

2. 秘书处应：

(i) 召集和筹备缔约方会议，并为会议提供服务；

(ii) 向各缔约方发送按照本公约的规定收到或准备的情报。

机构在履行(i)和(ii)分款提及的职能时需要的费用应由机构承担，并作为其经常预算的一部分。

3. 缔约方经协商一致得请求机构提供帮助缔约方会议的其他服务。如果能够在机构计划和经常预算内承担，机构可提供此类服务。如果此事为不可能，但有其他自愿提供的资金来源，机构也可提供此类服务。

第 4 章 最后条款和其他规定

第 29 条 分歧的解决

在两个或多个缔约方之间对本公约的解释或适用发生分歧时，缔约方应在缔约方会议的范围磋商解决此种分歧。

第 30 条 签署、批准、接受、核准和加入

1. 本公约从1994年9月20日起在维也纳机构总部开放供所有国家签署，直至其生效之日为止。

2. 本公约需经签署国批准、接受或核准。

3. 本公约生效后应开放供所有国家加入。

4. (i) 本公约应开放供一体化或其他性质的区域性组织签署或加入，条件是任何此类组织系由主权国家组成并具有就本公约所涉事项谈判、缔结和适用国际协定的能力。

(ii) 对其能力范围内的事项，此类组织应能代表其本身行使和履行本公约赋予各缔约国的权利和义务。

(iii) 一个组织成为本公约缔约方时，该组织应向第34条中所述的保存人提交一份声明，说明哪些国家是其成员国，哪些本公约条款对其适用及其在这些条款所涉事项上所具有的能力。

(iv) 这一组织除其成员国以外，不得享有任何表决权。

5. 批准书、接受书、核准书或加入书应交存保存人。

第 31 条 生效

1. 本公约应在保存人收到第二十二份批准书、接受书或核准书之日起第九十天生效，其中应包括十七个每个至少有一座其一个堆芯已达到临界的核设施的国家的此类文书。

2. 对于在满足第 1 款中规定的条件所要求的最后一份文书交存之日以后批准、接受、核准或加入本公约的每一国家或每一区域性一体化或其他性质的组织，本公约在该国家或组织向保存人交存相应文书之日后第九十天生效。

第 32 条 公约的修正

1. 任一缔约方得对本公约提出修正案。提出的修正案应在审议会议或特别会议上审议。

2. 提出的任何修正条文及修正理由应提交保存人，保存人应在该提案被提交其审议的会议召开至少九十天前将该提案尽快分送各缔约方。保存人应将收到的有关该提案的任何意见通报各缔约方。

3. 缔约方应在审议所提出的修正案后决定是否以协商一致方式通过此修正案，或在不能协商一致时是否将其提交外交会议。将所提出的修正案提交外交会议的决定应需出席会议并参加表决的缔约方三分之二多数票作出，条件是表决时至少一半缔约方在场。弃权应被视为参加表决。

4. 审议和通过对本公约的修正的外交会议应由保存人召集并不迟于按照本条第 3 款作出适当决定后一年内召开。外交会议应尽一切努力确保协商一致通过修正。如果此事为不可能，应以所有缔约方的三分之二多数通过修正。

5. 根据上述第 3 款和第 4 款通过的对本公约的修正，应由缔约方批准、接受、核准或确认，并应在保存人收到至少四分之三缔约方的批准、接受、核准或确认文书后第九十天，对已批准、接受、核准或确认这些修正的缔约方生效。对于在其后批准、接受、核准或确认所述修正的缔约方，此种修正将在该缔约方交存其有关文书之后第九十天生效。

第 33 条 退约

1. 任何缔约方得以书面通知保存人退出本公约。

2. 退约于保存人收到此通知书之日后一年或通知书中可能标明的更晚的日期生效。

第 34 条 保存人

1. 机构总干事应为本公约保存人。

2. 保存人应向缔约方通报：

- (i) 根据第30条签署本公约和交存批准书、接受书、核准书或加入书的情况；
- (ii) 本公约按照第31条生效的日期；
- (iii) 根据第33条提出的退出本公约的通知和通知的日期；
- (iv) 根据第32条缔约方提出的对本公约的提议的修正案，有关外交会议或缔约方会议通过的修正以及所述修正的生效日期。

第 35 条 作准文本

本公约的原本交保存人保存，其阿拉伯文、中文、英文、法文、俄文和西班牙文文本具有同等效力；保存人应将经认证的副本分送各缔约方。

经正式授权的下列签字人已签署本公约，以昭信守。

1994年9月20日

于维也纳签署

[For the signatures, see p. 372 of this volume — Pour les signatures, voir p. 372 du présent volume.]

CONVENTION¹ ON NUCLEAR SAFETY

PREAMBLE

THE CONTRACTING PARTIES

- (i) Aware of the importance to the international community of ensuring that the use of nuclear energy is safe, well regulated and environmentally sound;
- (ii) Reaffirming the necessity of continuing to promote a high level of nuclear safety worldwide;
- (iii) Reaffirming that responsibility for nuclear safety rests with the State having jurisdiction over a nuclear installation;
- (iv) Desiring to promote an effective nuclear safety culture;
- (v) Aware that accidents at nuclear installations have the potential for transboundary impacts;

¹ Came into force on 24 October 1996, in accordance with article 31:

<i>Participant</i>	<i>Date of deposit of the instrument of ratification, acceptance (A) or approval (AA)</i>
Bangladesh	21 September 1995 A
Bulgaria	8 November 1995
Canada	12 December 1995
China	9 April 1996
Croatia	18 April 1996 AA
Czech Republic	18 September 1995 AA
Finland	22 January 1996 A
France	13 September 1995 AA
Hungary	18 March 1996
Ireland	11 July 1996
Japan	12 May 1995 A
Lebanon	5 June 1996
Lithuania	12 June 1996
Mali	13 May 1996
Mexico	26 July 1996
Norway	29 September 1994
Poland	14 June 1995
Republic of Korea	19 September 1995
Romania	1 June 1995
Russian Federation	12 July 1996 A
Slovakia	7 March 1995
Spain	4 July 1995
Sweden	11 September 1995
Turkey	8 March 1995
United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland	17 January 1996
(Also in respect of the Bailiwick of Guernsey, the Bailiwick of Jersey and the Isle of Man.) ¹	

(Continued on page 318)

- (vi) Keeping in mind the Convention on the Physical Protection of Nuclear Material (1979),² the Convention on Early Notification of a Nuclear Accident (1986),³ and the Convention on Assistance in the Case of a Nuclear Accident or Radiological Emergency (1986);⁴
- (vii) Affirming the importance of international cooperation for the enhancement of nuclear safety —through existing bilateral and multilateral mechanisms and the establishment of this incentive Convention;
- (viii) Recognizing that this Convention entails a commitment to the application of fundamental safety principles for nuclear installations rather than of detailed safety standards and that there are internationally formulated safety guidelines which are updated from time to time and so can provide guidance on contemporary means of achieving a high level of safety;
- (ix) Affirming the need to begin promptly the development of an international convention on the safety of radioactive waste management as soon as the ongoing process to develop waste management safety fundamentals has resulted in broad international agreement;

(Footnote 1 continued from page 317)

In addition, and prior to the entry into force of the Convention, the following States also deposited instruments of ratification or acceptance (A):

<i>Participant</i>	<i>Date of deposit of the instrument of ratification or acceptance (A)</i>
Switzerland..... (With effect from 11 December 1996.)	12 September 1996
Netherlands..... (With effect from 13 January 1997. For the Kingdom in Europe.)	15 October 1996 A

Furthermore, after the entry into force of the Convention the following States deposited instruments of ratification and accession (a):

<i>Participant</i>	<i>Date of deposit of the instrument of ratification or accession (a)</i>
Latvia..... (With effect from 23 January 1997.)	25 October 1996 a
Slovenia..... (With effect from 18 February 1997.)	20 November 1996
Chile..... (With effect from 20 March 1997.)	20 December 1996
Australia..... (With effect from 24 March 1997.)	24 December 1996
South Africa..... (With effect from 24 March 1997.)	24 December 1996
Belgium..... (With effect from 13 April 1997.)	13 January 1997
Germany..... (With effect from 20 April 1997.)	20 January 1997

² United Nations, *Treaty Series*, vol. 1456, p. 101.

³ *Ibid.*, vol. 1439, p. 275.

⁴ *Ibid.*, vol. 1457, p. 133.

- (x) Recognizing the usefulness of further technical work in connection with the safety of other parts of the nuclear fuel cycle, and that this work may, in time, facilitate the development of current or future international instruments;

HAVE AGREED as follows:

CHAPTER 1. OBJECTIVES, DEFINITIONS AND SCOPE OF APPLICATION

ARTICLE 1. OBJECTIVES

The objectives of this Convention are:

- (i) to achieve and maintain a high level of nuclear safety worldwide through the enhancement of national measures and international co-operation including, where appropriate, safety-related technical co-operation;
- (ii) to establish and maintain effective defences in nuclear installations against potential radiological hazards in order to protect individuals, society and the environment from harmful effects of ionizing radiation from such installations;
- (iii) to prevent accidents with radiological consequences and to mitigate such consequences should they occur.

ARTICLE 2. DEFINITIONS

For the purpose of this Convention:

- (i) "nuclear installation" means for each Contracting Party any land-based civil nuclear power plant under its jurisdiction including such storage, handling and treatment facilities for radioactive materials as are on the same site and are directly related to the operation of the nuclear power plant. Such a plant ceases to be a nuclear installation when all nuclear fuel elements have been removed permanently from the reactor core and have been stored safely in accordance with approved procedures, and a decommissioning programme has been agreed to by the regulatory body.
- (ii) "regulatory body" means for each Contracting Party any body or bodies given the legal authority by that Contracting Party to grant licences and to regulate the siting, design, construction, commissioning, operation or decommissioning of nuclear installations.
- (iii) "licence" means any authorization granted by the regulatory body to the applicant to have the

responsibility for the siting, design, construction, commissioning, operation or decommissioning of a nuclear installation.

ARTICLE 3. SCOPE OF APPLICATION

This Convention shall apply to the safety of nuclear installations.

CHAPTER 2. OBLIGATIONS

(a) General Provisions

ARTICLE 4. IMPLEMENTING MEASURES

Each Contracting Party shall take, within the framework of its national law, the legislative, regulatory and administrative measures and other steps necessary for implementing its obligations under this Convention.

ARTICLE 5. REPORTING

Each Contracting Party shall submit for review, prior to each meeting referred to in Article 20, a report on the measures it has taken to implement each of the obligations of this Convention.

ARTICLE 6. EXISTING NUCLEAR INSTALLATIONS

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that the safety of nuclear installations existing at the time the Convention enters into force for that Contracting Party is reviewed as soon as possible. When necessary in the context of this Convention, the Contracting Party shall ensure that all reasonably practicable improvements are made as a matter of urgency to upgrade the safety of the nuclear installation. If such upgrading cannot be achieved, plans should be implemented to shut down the nuclear installation as soon as practically possible. The timing of the shut-down may take into account the whole energy context and possible alternatives as well as the social, environmental and economic impact.

(b) Legislation and regulation

ARTICLE 7. LEGISLATIVE AND REGULATORY FRAMEWORK

1. Each Contracting Party shall establish and maintain a legislative and regulatory framework to govern the safety of nuclear installations.

2. The legislative and regulatory framework shall provide for:
- (i) the establishment of applicable national safety requirements and regulations;
 - (ii) a system of licensing with regard to nuclear installations and the prohibition of the operation of a nuclear installation without a licence;
 - (iii) a system of regulatory inspection and assessment of nuclear installations to ascertain compliance with applicable regulations and the terms of licences;
 - (iv) the enforcement of applicable regulations and of the terms of licences, including suspension, modification or revocation.

ARTICLE 8. REGULATORY BODY

1. Each Contracting Party shall establish or designate a regulatory body entrusted with the implementation of the legislative and regulatory framework referred to in Article 7, and provided with adequate authority, competence and financial and human resources to fulfil its assigned responsibilities.

2. Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure an effective separation between the functions of the regulatory body and those of any other body or organization concerned with the promotion or utilization of nuclear energy.

ARTICLE 9. RESPONSIBILITY OF THE LICENCE HOLDER

Each Contracting Party shall ensure that prime responsibility for the safety of a nuclear installation rests with the holder of the relevant licence and shall take the appropriate steps to ensure that each such licence holder meets its responsibility.

(c) General Safety Considerations

ARTICLE 10. PRIORITY TO SAFETY

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that all organizations engaged in activities directly related to nuclear installations shall establish policies that give due priority to nuclear safety.

ARTICLE 11. FINANCIAL AND HUMAN RESOURCES

1. Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that adequate financial resources are available to

support the safety of each nuclear installation throughout its life.

2. Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that sufficient numbers of qualified staff with appropriate education, training and retraining are available for all safety-related activities in or for each nuclear installation, throughout its life.

ARTICLE 12. HUMAN FACTORS

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that the capabilities and limitations of human performance are taken into account throughout the life of a nuclear installation.

ARTICLE 13. QUALITY ASSURANCE

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that quality assurance programmes are established and implemented with a view to providing confidence that specified requirements for all activities important to nuclear safety are satisfied throughout the life of a nuclear installation.

ARTICLE 14. ASSESSMENT AND VERIFICATION OF SAFETY

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that:

- (i) comprehensive and systematic safety assessments are carried out before the construction and commissioning of a nuclear installation and throughout its life. Such assessments shall be well documented, subsequently updated in the light of operating experience and significant new safety information, and reviewed under the authority of the regulatory body;
- (ii) verification by analysis, surveillance, testing and inspection is carried out to ensure that the physical state and the operation of a nuclear installation continue to be in accordance with its design, applicable national safety requirements, and operational limits and conditions.

ARTICLE 15. RADIATION PROTECTION

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that in all operational states the radiation exposure to the workers and the public caused by a nuclear installation shall be kept as low as reasonably achievable and that no individual shall be exposed to radiation doses which exceed prescribed national dose limits.

ARTICLE 16. EMERGENCY PREPAREDNESS

1. Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that there are on-site and off-site emergency plans that are routinely tested for nuclear installations and cover the activities to be carried out in the event of an emergency.

For any new nuclear installation, such plans shall be prepared and tested before it commences operation above a low power level agreed by the regulatory body.

2. Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that, insofar as they are likely to be affected by a radiological emergency, its own population and the competent authorities of the States in the vicinity of the nuclear installation are provided with appropriate information for emergency planning and response.

3. Contracting Parties which do not have a nuclear installation on their territory, insofar as they are likely to be affected in the event of a radiological emergency at a nuclear installation in the vicinity, shall take the appropriate steps for the preparation and testing of emergency plans for their territory that cover the activities to be carried out in the event of such an emergency.

(d) Safety of Installations**ARTICLE 17. SITING**

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that appropriate procedures are established and implemented:

- (i) for evaluating all relevant site-related factors likely to affect the safety of a nuclear installation for its projected lifetime;
- (ii) for evaluating the likely safety impact of a proposed nuclear installation on individuals, society and the environment;
- (iii) for re-evaluating as necessary all relevant factors referred to in sub-paragraphs (i) and (ii) so as to ensure the continued safety acceptability of the nuclear installation;
- (iv) for consulting Contracting Parties in the vicinity of a proposed nuclear installation, insofar as they are likely to be affected by that installation and, upon request providing the necessary information to such Contracting Parties, in order to enable them to evaluate and make their own assessment of the likely safety impact on their own territory of the nuclear installation.

ARTICLE 18. DESIGN AND CONSTRUCTION

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that:

- (i) the design and construction of a nuclear installation provides for several reliable levels and methods of protection (defense in depth) against the release of radioactive materials, with a view to preventing the occurrence of accidents and to mitigating their radiological consequences should they occur;
- (ii) the technologies incorporated in the design and construction of a nuclear installation are proven by experience or qualified by testing or analysis;
- (iii) the design of a nuclear installation allows for reliable, stable and easily manageable operation, with specific consideration of human factors and the man-machine interface.

ARTICLE 19. OPERATION

Each Contracting Party shall take the appropriate steps to ensure that:

- (i) the initial authorization to operate a nuclear installation is based upon an appropriate safety analysis and a commissioning programme demonstrating that the installation, as constructed, is consistent with design and safety requirements;
- (ii) operational limits and conditions derived from the safety analysis, tests and operational experience are defined and revised as necessary for identifying safe boundaries for operation;
- (iii) operation, maintenance, inspection and testing of a nuclear installation are conducted in accordance with approved procedures;
- (iv) procedures are established for responding to anticipated operational occurrences and to accidents;
- (v) necessary engineering and technical support in all safety related fields is available throughout the lifetime of a nuclear installation;
- (vi) incidents significant to safety are reported in a timely manner by the holder of the relevant licence to the regulatory body;

- (vii) programmes to collect and analyse operating experience are established, the results obtained and the conclusions drawn are acted upon and that existing mechanisms are used to share important experience with international bodies and with other operating organizations and regulatory bodies;
- (viii) the generation of radioactive waste resulting from the operation of a nuclear installation is kept to the minimum practicable for the process concerned, both in activity and in volume, and any necessary treatment and storage of spent fuel and waste directly related to the operation and on the same site as that of the nuclear installation take into consideration conditioning and disposal.

CHAPTER 3. MEETINGS OF THE CONTRACTING PARTIES

ARTICLE 20. REVIEW MEETINGS

1. The Contracting Parties shall hold meetings (hereinafter referred to as "review meetings") for the purpose of reviewing the reports submitted pursuant to Article 5 in accordance with the procedures adopted under Article 22.
2. Subject to the provisions of Article 24 sub-groups comprised of representatives of Contracting Parties may be established and may function during the review meetings as deemed necessary for the purpose of reviewing specific subjects contained in the reports.
3. Each Contracting Party shall have a reasonable opportunity to discuss the reports submitted by other Contracting Parties and to seek clarification of such reports.

ARTICLE 21. TIMETABLE

1. A preparatory meeting of the Contracting Parties shall be held not later than six months after the date of entry into force of this Convention.
2. At this preparatory meeting, the Contracting Parties shall determine the date for the first review meeting. This review meeting shall be held as soon as possible, but not later than thirty months after the date of entry into force of this Convention.
3. At each review meeting, the Contracting Parties shall determine the date for the next such meeting. The interval between review meetings shall not exceed three years.

ARTICLE 22. PROCEDURAL ARRANGEMENTS

1. At the preparatory meeting held pursuant to Article 21 the Contracting Parties shall prepare and adopt by consensus Rules of Procedure and Financial Rules. The Contracting Parties shall establish in particular and in accordance with the Rules of Procedure:

- (i) guidelines regarding the form and structure of the reports to be submitted pursuant to Article 5;
- (ii) a date for the submission of such reports;
- (iii) the process for reviewing such reports;

2. At review meetings the Contracting Parties may, if necessary, review the arrangements established pursuant to subparagraphs (i)-(iii) above, and adopt revisions by consensus unless otherwise provided for in the Rules of Procedure. They may also amend the Rules of Procedure and the Financial Rules, by consensus.

ARTICLE 23. EXTRAORDINARY MEETINGS

An extraordinary meeting of the Contracting Parties shall be held:

- (i) if so agreed by a majority of the Contracting Parties present and voting at a meeting, abstentions being considered as voting; or
- (ii) at the written request of a Contracting Party, within six months of this request having been communicated to the Contracting Parties and notification having been received by the secretariat referred to in Article 28, that the request has been supported by a majority of the Contracting Parties.

ARTICLE 24. ATTENDANCE

1. Each Contracting Party shall attend meetings of the Contracting Parties and be represented at such meetings by one delegate, and by such alternates, experts and advisers as it deems necessary.

2. The Contracting Parties may invite, by consensus, any intergovernmental organization which is competent in respect of matters governed by this Convention to attend, as an observer, any meeting, or specific sessions thereof. Observers shall be required to accept in writing, and in advance, the provisions of Article 27.

ARTICLE 25. SUMMARY REPORTS

The Contracting Parties shall adopt, by consensus, and make available to the public a document addressing issues discussed and conclusions reached during a meeting.

ARTICLE 26. LANGUAGES

1. The languages of meetings of the Contracting Parties shall be Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish unless otherwise provided in the Rules of Procedure.

2. Reports submitted pursuant to Article 5 shall be prepared in the national language of the submitting Contracting Party or in a single designated language to be agreed in the Rules of Procedure. Should the report be submitted in a national language other than the designated language, a translation of the report into the designated language shall be provided by the Contracting Party.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, if compensated, the secretariat will assume the translation into the designated language of reports submitted in any other language of the meeting.

ARTICLE 27. CONFIDENTIALITY

1. The provisions of this Convention shall not affect the rights and obligations of the Contracting Parties under their law to protect information from disclosure. For the purposes of this Article, "information" includes, inter alia, (i) personal data; (ii) information protected by intellectual property rights or by industrial or commercial confidentiality; and (iii) information relating to national security or to the physical protection of nuclear materials or nuclear installations.

2. When, in the context of this Convention, a Contracting Party provides information identified by it as protected as described in paragraph 1, such information shall be used only for the purposes for which it has been provided and its confidentiality shall be respected.

3. The content of the debates during the reviewing of the reports by the Contracting Parties at each meeting shall be confidential.

ARTICLE 28. SECRETARIAT

1. The International Atomic Energy Agency, (hereinafter referred to as the "Agency") shall provide the secretariat for the meetings of the Contracting Parties.

2. The secretariat shall:
- (i) convene, prepare and service the meetings of the Contracting Parties;
 - (ii) transmit to the Contracting Parties information received or prepared in accordance with the provisions of this Convention.

The costs incurred by the Agency in carrying out the functions referred to in sub-paragraphs (i) and (ii) above shall be borne by the Agency as part of its regular budget.

3. The Contracting Parties may, by consensus, request the Agency to provide other services in support of meetings of the Contracting Parties. The Agency may provide such services if they can be undertaken within its programme and regular budget. Should this not be possible, the Agency may provide such services if voluntary funding is provided from another source.

CHAPTER 4. FINAL CLAUSES AND OTHER PROVISIONS

ARTICLE 29. RESOLUTION OF DISAGREEMENTS

In the event of a disagreement between two or more Contracting Parties concerning the interpretation or application of this Convention, the Contracting Parties shall consult within the framework of a meeting of the Contracting Parties with a view to resolving the disagreement.

ARTICLE 30. SIGNATURE, RATIFICATION, ACCEPTANCE, APPROVAL, ACCESSION

1. This Convention shall be open for signature by all States at the Headquarters of the Agency in Vienna from 20 September 1994 until its entry into force.
2. This Convention is subject to ratification, acceptance or approval by the signatory States.
3. After its entry into force, this Convention shall be open for accession by all States.
4. (i) This Convention shall be open for signature or accession by regional organizations of an integration or other nature, provided that any such organization is constituted by sovereign States and has competence in respect of the negotiation, conclusion and application of international agreements in matters covered by this Convention.

(ii) In matters within their competence, such organizations shall, on their own behalf, exercise the rights and

fulfil the responsibilities which this Convention attributes to States Parties.

- (iii) When becoming party to this Convention, such an organization shall communicate to the Depositary referred to in Article 34, a declaration indicating which States are members thereof, which articles of this Convention apply to it, and the extent of its competence in the field covered by those articles.
- (iv) Such an organization shall not hold any vote additional to those of its Member States.

5. Instruments of ratification, acceptance, approval or accession shall be deposited with the Depositary.

ARTICLE 31. ENTRY INTO FORCE

1. This Convention shall enter into force on the ninetieth day after the date of deposit with the Depositary of the twenty-second instrument of ratification, acceptance or approval, including the instruments of seventeen States, each having at least one nuclear installation which has achieved criticality in a reactor core.

2. For each State or regional organization of an integration or other nature which ratifies, accepts, approves or accedes to this Convention after the date of deposit of the last instrument required to satisfy the conditions set forth in paragraph 1, this Convention shall enter into force on the ninetieth day after the date of deposit with the Depositary of the appropriate instrument by such a State or organization.

ARTICLE 32. AMENDMENTS TO THE CONVENTION

1. Any Contracting Party may propose an amendment to this Convention. Proposed amendments shall be considered at a review meeting or an extraordinary meeting.

2. The text of any proposed amendment and the reasons for it shall be provided to the Depositary who shall communicate the proposal to the Contracting Parties promptly and at least ninety days before the meeting for which it is submitted for consideration. Any comments received on such a proposal shall be circulated by the Depositary to the Contracting Parties.

3. The Contracting Parties shall decide after consideration of the proposed amendment whether to adopt it by consensus, or, in the absence of consensus, to submit it to a Diplomatic Conference. A decision to submit a proposed amendment to a Diplomatic Conference shall require a two-thirds majority vote of the Contracting Parties present and voting at the meeting, provided that at least one half of the Contracting Parties are

present at the time of voting. Abstentions shall be considered as voting.

4. The Diplomatic Conference to consider and adopt amendments to this Convention shall be convened by the Depositary and held no later than one year after the appropriate decision taken in accordance with paragraph 3 of this Article. The Diplomatic Conference shall make every effort to ensure amendments are adopted by consensus. Should this not be possible, amendments shall be adopted with a two-thirds majority of all Contracting Parties.

5. Amendments to this Convention adopted pursuant to paragraphs 3 and 4 above shall be subject to ratification, acceptance, approval, or confirmation by the Contracting Parties and shall enter into force for those Contracting Parties which have ratified, accepted, approved or confirmed them on the ninetieth day after the receipt by the Depositary of the relevant instruments by at least three fourths of the Contracting Parties. For a Contracting Party which subsequently ratifies, accepts, approves or confirms the said amendments, the amendments will enter into force on the ninetieth day after that Contracting Party has deposited its relevant instrument.

ARTICLE 33. DENUNCIATION

1. Any Contracting Party may denounce this Convention by written notification to the Depositary.

2. Denunciation shall take effect one year following the date of the receipt of the notification by the Depositary, or on such later date as may be specified in the notification.

ARTICLE 34. DEPOSITARY

1. The Director General of the Agency shall be the Depositary of this Convention.

2. The Depositary shall inform the Contracting Parties of:

- (i) the signature of this Convention and of the deposit of instruments of ratification, acceptance, approval or accession, in accordance with Article 30;
- (ii) the date on which the Convention enters into force, in accordance with Article 31;
- (iii) the notifications of denunciation of the Convention and the date thereof, made in accordance with Article 33;
- (iv) the proposed amendments to this Convention submitted by Contracting Parties, the amendments adopted by the relevant Diplomatic Conference or by the meeting of the

Contracting Parties, and the date of entry into force of the said amendments, in accordance with Article 32.

ARTICLE 35. AUTHENTIC TEXTS

The original of this Convention of which the Arabic, Chinese, English, French, Russian and Spanish texts are equally authentic, shall be deposited with the Depositary, who shall send certified copies thereof to the Contracting Parties.

IN WITNESS WHEREOF THE UNDERSIGNED, BEING DULY AUTHORIZED TO THAT EFFECT, HAVE SIGNED THIS CONVENTION.

Done at Vienna on the 20th day of September 1994.

[For the signatures, see p. 372 of this volume.]

CONVENTION¹ SUR LA SÛRETÉ NUCLÉAIRE

PREAMBULE

LES PARTIES CONTRACTANTES

- i) Conscientes de l'importance pour la communauté internationale qu'il soit fait en sorte que l'utilisation de l'énergie nucléaire soit sûre, bien réglementée et écologiquement rationnelle;
- ii) Réaffirmant la nécessité de continuer à promouvoir un haut niveau de sûreté nucléaire dans le monde entier;
- iii) Réaffirmant que la responsabilité de la sûreté nucléaire incombe à l'Etat sous la juridiction duquel se trouve une installation nucléaire;
- iv) Désireuses de promouvoir une véritable culture de sûreté nucléaire;
- v) Conscientes que les accidents survenant dans les installations nucléaires peuvent avoir des incidences transfrontières;

¹ Entrée en vigueur le 24 octobre 1996, conformément à l'article 31 :

<i>Participant</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification, d'acceptation (A) ou d'approbation (AA)</i>
Bangladesh	21 septembre 1995 A
Bulgarie	8 novembre 1995
Canada	12 décembre 1995
Chine	9 avril 1996
Croatie	18 avril 1996 AA
Espagne	4 juillet 1995
Fédération de Russie	12 juillet 1996 A
Finlande	22 janvier 1996 A
France	13 septembre 1995 AA
Hongrie	18 mars 1996
Irlande	11 juillet 1996
Japon	12 mai 1995 A
Liban	5 juin 1996
Lituanie	12 juin 1996
Mali	13 mai 1996
Mexique	26 juillet 1996
Norvège	29 septembre 1994
Pologne	14 juin 1995
République de Corée	19 septembre 1995
République tchèque	18 septembre 1995 AA
Roumanie	1 ^{er} juin 1995
Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, (Aussi à l'égard du bailliage de Guernesey, du bailliage de Jersey et de l'île de Man.)	17 janvier 1996
Slovaquie	7 mars 1995
Suède	11 septembre 1995
Turquie	8 mars 1995

(Suite à la page 333)

- vi) Ayant présentes à l'esprit la Convention sur la protection physique des matières nucléaires (1979)², la Convention sur la notification rapide d'un accident nucléaire (1986)³ et la Convention sur l'assistance en cas d'accident nucléaire ou de situation d'urgence radiologique (1986)⁴;
- vii) Affirmant l'importance de la coopération internationale pour améliorer la sûreté nucléaire par le biais des mécanismes bilatéraux et multilatéraux existants et de l'élaboration de la présente Convention incitative;
- viii) Considérant que la présente Convention comporte l'engagement d'appliquer des principes fondamentaux de sûreté pour les installations nucléaires plutôt que des normes de sûreté détaillées et qu'il existe, en matière de sûreté, des orientations définies au niveau international qui sont actualisées de temps à autre et qui peuvent donc donner des indications sur les moyens les plus récents d'atteindre un haut niveau de sûreté;
- ix) Affirmant la nécessité d'entreprendre rapidement l'élaboration d'une convention internationale sur la sûreté de la gestion des déchets radioactifs dès que le processus d'élaboration des fondements de la sûreté de la gestion des déchets qui est en cours aura abouti à un large accord international;
- x) Considérant qu'il est utile de poursuivre les travaux techniques sur la sûreté d'autres parties du cycle du combustible nucléaire et que ces travaux pourraient, à terme, faciliter le développement des instruments internationaux actuels ou futurs;

SONT CONVENUES de ce qui suit :

(Suite de la note de la page 332)

Par la suite, et avant l'entrée en vigueur de la Convention, les Etats suivants ont également déposé des instruments de ratification ou d'acceptation (A) :

<i>Participant</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification ou d'acceptation (A)</i>
Suisse	12 septembre 1996
(Avec effet au 11 décembre 1996.)	
Pays-Bas	15 octobre 1996 A
(Avec effet au 13 janvier 1997. Pour le Royaume en Europe.)	

Par la suite, et après l'entrée en vigueur de la Convention, les Etats suivants ont également déposé des instruments de ratification ou d'adhésion (a) :

<i>Participant</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification ou d'adhésion (a)</i>
Lettonie	25 octobre 1996 a
(Avec effet au 23 janvier 1997.)	
Slovénie	20 novembre 1996
(Avec effet au 18 février 1997.)	
Chili	20 décembre 1996
(Avec effet au 20 mars 1997.)	
Australie	24 décembre 1996
(Avec effet au 24 mars 1997.)	
Afrique du Sud	24 décembre 1996
(Avec effet au 24 mars 1997.)	
Belgique	13 janvier 1997
(Avec effet au 13 avril 1997.)	
Allemagne	20 Janvier 1997
(Avec effet au 20 avril 1997.)	

² Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1456, p. 101.

³ *Ibid.*, vol. 1439, p. 275.

⁴ *Ibid.*, vol. 1457, p. 133.

CHAPITRE PREMIER. OBJECTIFS, DEFINITIONS ET CHAMP D'APPLICATION

ARTICLE PREMIER. OBJECTIFS

Les objectifs de la présente Convention sont les suivants :

- i) Atteindre et maintenir un haut niveau de sûreté nucléaire dans le monde entier grâce à l'amélioration des mesures nationales et de la coopération internationale, et notamment, s'il y a lieu, de la coopération technique en matière de sûreté;
- ii) Etablir et maintenir, dans les installations nucléaires, des défenses efficaces contre les risques radiologiques potentiels afin de protéger les individus, la société et l'environnement contre les effets nocifs des rayonnements ionisants émis par ces installations;
- iii) Prévenir les accidents ayant des conséquences radiologiques et atténuer ces conséquences au cas où de tels accidents se produiraient.

ARTICLE 2. DEFINITIONS

Aux fins de la présente Convention :

- i) Par "*installation nucléaire*", il faut entendre, pour chaque Partie contractante, toute centrale électronucléaire civile fixe relevant de sa juridiction, y compris les installations de stockage, de manutention et de traitement des matières radioactives qui se trouvent sur le même site et qui sont directement liées à l'exploitation de la centrale électronucléaire. Une telle centrale cesse d'être une installation nucléaire lorsque tous les éléments combustibles nucléaires ont été retirés définitivement du coeur du réacteur et stockés de façon sûre conformément aux procédures approuvées, et qu'un programme de déclassement a été approuvé par l'organisme de réglementation;
- ii) Par "*organisme de réglementation*", il faut entendre, pour chaque Partie contractante, un ou plusieurs organismes investis par celle-ci du pouvoir juridique de délivrer des autorisations et d'élaborer la réglementation en matière de choix de site, de conception, de construction, de mise en service, d'exploitation ou de déclassement des installations nucléaires.
- iii) Par "*autorisation*", il faut entendre toute autorisation que l'organisme de réglementation délivre au requérant et qui lui confère la responsabilité du choix de site, de la conception, de la construction, de la mise en service, de l'exploitation ou du déclassement d'une installation nucléaire;

ARTICLE 3. CHAMP D'APPLICATION

La présente Convention s'applique à la sûreté des installations nucléaires.

CHAPITRE 2. OBLIGATIONS

a) Dispositions générales

ARTICLE 4. MESURES D'APPLICATION

Chaque Partie contractante prend, en droit interne, les mesures législatives, réglementaires et administratives et les autres dispositions qui sont nécessaires pour remplir ses obligations en vertu de la présente Convention.

ARTICLE 5. PRESENTATION DE RAPPORTS

Chaque Partie contractante présente pour examen, avant chacune des réunions visées à l'article 20, un rapport sur les mesures qu'elle a prises pour remplir chacune des obligations énoncées dans la présente Convention.

ARTICLE 6. INSTALLATIONS NUCLEAIRES EXISTANTES

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que la sûreté des installations nucléaires qui existent au moment où la présente Convention entre en vigueur à son égard soit examinée dès que possible. Lorsque cela est nécessaire dans le cadre de la présente Convention, la Partie contractante fait en sorte que toutes les améliorations qui peuvent raisonnablement être apportées le soient de façon urgente en vue de renforcer la sûreté de l'installation nucléaire. Si un tel renforcement n'est pas réalisable, il convient de programmer l'arrêt de l'installation nucléaire dès que cela est possible en pratique. Pour l'échéancier de mise à l'arrêt, il peut être tenu compte de l'ensemble du contexte énergétique et des solutions de remplacement possibles, ainsi que des conséquences sociales, environnementales et économiques.

b) Législation et réglementation

ARTICLE 7. CADRE LEGISLATIF ET REGLEMENTAIRE

1. Chaque Partie contractante établit et maintient en vigueur un cadre législatif et réglementaire pour régir la sûreté des installations nucléaires.

2. Le cadre législatif et réglementaire prévoit :

- i) L'établissement de prescriptions et de règlements de sûreté nationaux pertinents;
- ii) Un système de délivrance d'autorisations pour les installations nucléaires et l'interdiction d'exploiter une installation nucléaire sans autorisation;
- iii) Un système d'inspection et d'évaluation réglementaires des installations nucléaires pour vérifier le respect des règlements applicables et des conditions des autorisations;

- iv) Des mesures destinées à faire respecter les règlements applicables et les conditions des autorisations, y compris la suspension, la modification ou le retrait de celles-ci.

ARTICLE 8. ORGANISME DE REGLEMENTATION

1. Chaque Partie contractante crée ou désigne un organisme de réglementation chargé de mettre en oeuvre les dispositions législatives et réglementaires visées à l'article 7, et doté des pouvoirs, de la compétence et des ressources financières et humaines adéquats pour assumer les responsabilités qui lui sont assignées.
2. Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour assurer une séparation effective des fonctions de l'organisme de réglementation et de celles de tout autre organisme ou organisation chargé de la promotion ou de l'utilisation de l'énergie nucléaire.

ARTICLE 9. RESPONSABILITE DU TITULAIRE D'UNE AUTORISATION

Chaque Partie contractante fait le nécessaire pour que la responsabilité première de la sûreté d'une installation nucléaire incombe au titulaire de l'autorisation correspondante et prend les mesures appropriées pour que chaque titulaire d'une autorisation assume sa responsabilité.

c) Considérations générales de sûreté

ARTICLE 10. PRIORITE A LA SURETE

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que toutes les organisations qui mènent des activités concernant directement les installations nucléaires établissent des stratégies accordant la priorité requise à la sûreté nucléaire.

ARTICLE 11. RESSOURCES FINANCIERES ET HUMAINES

1. Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que des ressources financières adéquates soient disponibles pour les besoins de la sûreté de chaque installation nucléaire pendant toute la durée de sa vie.
2. Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées afin qu'un nombre suffisant d'agents qualifiés ayant été formés, entraînés et recyclés comme il convient soient disponibles pour toutes les activités liées à la sûreté qui sont menées dans ou pour chaque installation nucléaire pendant toute la durée de sa vie.

ARTICLE 12. FACTEURS HUMAINS

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que les possibilités et les limites de l'action humaine soient prises en compte pendant toute la durée de la vie d'une installation nucléaire.

ARTICLE 13. ASSURANCE DE LA QUALITE

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que des programmes d'assurance de la qualité soient établis et exécutés en vue de garantir que les exigences spécifiées pour toutes les activités importantes pour la sûreté nucléaire sont respectées pendant toute la durée de la vie d'une installation nucléaire.

ARTICLE 14. EVALUATION ET VERIFICATION DE LA SURETE

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour qu'il soit procédé à :

- i) Des évaluations de sûreté approfondies et systématiques avant la construction et la mise en service d'une installation nucléaire et pendant toute la durée de sa vie. Ces évaluations sont solidement étayées, actualisées ultérieurement compte tenu de l'expérience d'exploitation et d'informations nouvelles importantes concernant la sûreté, et examinées sous l'autorité de l'organisme de réglementation;
- ii) Des vérifications par analyse, surveillance, essais et inspections afin de veiller à ce que l'état physique et l'exploitation d'une installation nucléaire restent conformes à sa conception, aux exigences nationales de sûreté applicables et aux limites et conditions d'exploitation.

ARTICLE 15. RADIOPROTECTION

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que, dans toutes les conditions normales de fonctionnement, l'exposition aux rayonnements ionisants des travailleurs et du public due à une installation nucléaire soit maintenue au niveau le plus bas qu'il soit raisonnablement possible d'atteindre et qu'aucun individu ne soit exposé à des doses de rayonnement qui dépassent les limites de dose prescrites au niveau national.

ARTICLE 16. ORGANISATION POUR LES CAS D'URGENCE

1. Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées afin qu'il existe, pour les installations nucléaires, des plans d'urgence internes et externes qui soient testés périodiquement et qui couvrent les actions à mener en cas de situation d'urgence.

Pour toute installation nucléaire nouvelle, de tels plans sont élaborés et testés avant qu'elle ne commence à fonctionner au-dessus d'un bas niveau de puissance approuvé par l'organisme de réglementation.

2. Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que, dans la mesure où elles sont susceptibles d'être affectées par une situation d'urgence radiologique, sa propre population et les autorités compétentes des Etats avoisinant l'installation nucléaire reçoivent des informations appropriées aux fins des plans et des interventions d'urgence.

3. Les Parties contractantes qui n'ont pas d'installation nucléaire sur leur territoire, dans la mesure où elles sont susceptibles d'être affectées en cas de situation d'urgence radiologique dans une installation nucléaire voisine, prennent les mesures appropriées afin d'élaborer et de tester des plans d'urgence pour leur territoire qui couvrent les actions à mener en cas de situation d'urgence de cette nature.

d) Sûreté des installations

ARTICLE 17. CHOIX DE SITE

Chaque Partie contractante prend les mesures nécessaires pour que les procédures appropriées soient mises en place et appliquées en vue :

- i) D'évaluer tous les facteurs pertinents liés au site qui sont susceptibles d'influer sur la sûreté d'une installation nucléaire pendant la durée de sa vie prévuc;
- ii) D'évaluer les incidences qu'une installation nucléaire en projet est susceptible d'avoir, du point de vue de la sûreté, sur les individus, la société et l'environnement;
- iii) De réévaluer, selon les besoins, tous les facteurs pertinents mentionnés aux alinéas i) et ii) de manière à garantir que l'installation nucléaire reste acceptable du point de vue de la sûreté;
- iv) De consulter les Parties contractantes voisines d'une installation nucléaire en projet dans la mesure où cette installation est susceptible d'avoir des conséquences pour elles, et, à leur demande, de leur communiquer les informations nécessaires afin qu'elles puissent évaluer et apprécier elles-mêmes l'impact possible sur leur propre territoire de l'installation nucléaire du point de vue de la sûreté.

ARTICLE 18. CONCEPTION ET CONSTRUCTION

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées pour que :

- i) Lors de la conception et de la construction d'une installation nucléaire, plusieurs niveaux et méthodes de protection fiables (défense en profondeur) soient prévus contre le rejet de matières radioactives, en vue de prévenir les accidents et d'atténuer leurs conséquences radiologiques au cas où de tels accidents se produiraient;
- ii) Les technologies utilisées dans la conception et la construction d'une installation nucléaire soient éprouvées par l'expérience ou qualifiées par des essais ou des analyses;
- iii) La conception d'une installation nucléaire permette un fonctionnement fiable, stable et facilement maîtrisable, les facteurs humains et l'interface homme-machine étant pris tout particulièrement en considération.

ARTICLE 19. EXPLOITATION

Chaque Partie contractante prend les mesures appropriées afin que :

- i) L'autorisation initiale d'exploiter une installation nucléaire se fonde sur une analyse de sûreté appropriée et un programme de mise en service démontrant que l'installation, telle que construite, est conforme aux exigences de conception et de sûreté;

- ii) Les limites et conditions d'exploitation découlant de l'analyse de sûreté, des essais et de l'expérience d'exploitation soient définies et révisées si besoin est pour délimiter le domaine dans lequel l'exploitation est sûre;
- iii) L'exploitation, la maintenance, l'inspection et les essais d'une installation nucléaire soient assurés conformément à des procédures approuvées;
- iv) Des procédures soient établies pour faire face aux incidents de fonctionnement prévus et aux accidents;
- v) L'appui nécessaire en matière d'ingénierie et de technologie dans tous les domaines liés à la sûreté soit disponible pendant toute la durée de la vie d'une installation nucléaire;
- vi) Les incidents significatifs pour la sûreté soient notifiés en temps voulu par le titulaire de l'autorisation correspondante à l'organisme de réglementation;
- vii) Des programmes de collecte et d'analyse des données de l'expérience d'exploitation soient mis en place, qu'il soit donné suite aux résultats obtenus et aux conclusions tirées, et que les mécanismes existants soient utilisés pour mettre les données d'expérience importantes en commun avec des organismes internationaux et avec d'autres organismes exploitants et organismes de réglementation;
- viii) La production de déchets radioactifs résultant de l'exploitation d'une installation nucléaire soit aussi réduite que possible compte tenu du procédé considéré, du point de vue à la fois de l'activité et du volume, et que, pour toute opération nécessaire de traitement et de stockage provisoire de combustible irradié et de déchets directement liés à l'exploitation et se trouvant sur le même site que celui de l'installation nucléaire, il soit tenu compte du conditionnement et du stockage définitif.

CHAPITRE 3. REUNIONS DES PARTIES CONTRACTANTES

ARTICLE 20. REUNIONS D'EXAMEN

1. Les Parties contractantes tiennent des réunions (ci-après dénommées "réunions d'examen") pour examiner les rapports présentés en application de l'article 5, conformément aux procédures adoptées en vertu de l'article 22.
2. Sous réserve des dispositions de l'article 24, des sous-groupes composés de représentants des Parties contractantes peuvent être constitués et siéger pendant les réunions d'examen, lorsque cela est jugé nécessaire pour examiner des sujets particuliers traités dans les rapports.
3. Chaque Partie contractante a une possibilité raisonnable de discuter les rapports présentés par les autres Parties contractantes et de demander des précisions à leur sujet.

ARTICLE 21. CALENDRIER

1. Une réunion préparatoire des Parties contractantes se tient dans les six mois suivant la date d'entrée en vigueur de la présente Convention.

2. Lors de cette réunion préparatoire, les Parties contractantes fixent la date de la première réunion d'examen. Celle-ci a lieu dès que possible dans un délai de trente mois à compter de la date d'entrée en vigueur de la présente Convention.

3. A chaque réunion d'examen, les Parties contractantes fixent la date de la réunion d'examen suivante. L'intervalle entre les réunions d'examen ne doit pas dépasser trois ans.

ARTICLE 22. ARRANGEMENTS RELATIFS A LA PROCEDURE

1. A la réunion préparatoire tenue en application de l'article 21, les Parties contractantes établissent et adoptent par consensus des Règles de procédure et des Règles financières. Les Parties contractantes fixent en particulier et conformément aux Règles de procédure :

- i) Des principes directeurs concernant la forme et la structure des rapports à présenter en application de l'article 5;
- ii) Une date pour la présentation des rapports en question;
- iii) La procédure d'examen de ces rapports.

2. Aux réunions d'examen, les Parties contractantes peuvent, au besoin, réexaminer les arrangements pris en vertu des alinéas i) à iii) ci-dessus et adopter des révisions par consensus, sauf disposition contraire des Règles de procédure. Elles peuvent aussi amender les Règles de procédure et les Règles financières, par consensus.

ARTICLE 23. REUNIONS EXTRAORDINAIRES

Une réunion extraordinaire des Parties contractantes se tient :

- i) S'il en est ainsi décidé par la majorité des Parties contractantes présentes et votantes lors d'une réunion, les abstentions étant considérées comme des votes;
- ii) Sur demande écrite d'une Partie contractante, dans un délai de six mois à compter du moment où cette demande a été communiquée aux Parties contractantes et où le secrétariat visé à l'article 28 a reçu notification du fait que la demande a été appuyée par la majorité d'entre elles.

ARTICLE 24. PARTICIPATION

1. Chaque Partie contractante participe aux réunions des Parties contractantes; elle y est représentée par un délégué et, dans la mesure où elle le juge nécessaire, par des suppléants, des experts et des conseillers.

2. Les Parties contractantes peuvent inviter, par consensus, toute organisation intergouvernementale qui est compétente pour des questions régies par la présente Convention à assister, en qualité d'observateur, à toute réunion ou à certaines séances d'une réunion. Les observateurs sont tenus d'accepter par écrit et à l'avance les dispositions de l'article 27.

ARTICLE 25. RAPPORTS DE SYNTHESE

Les Parties contractantes adoptent, par consensus, et mettent à la disposition du public un document consacré aux questions qui ont été examinées et aux conclusions qui ont été tirées au cours d'une réunion.

ARTICLE 26. LANGUES

1. Les langues des réunions des Parties contractantes sont l'anglais, l'arabe, le chinois, l'espagnol, le français et le russe, sauf disposition contraire des Règles de procédure.
2. Tout rapport présenté en application de l'article 5 est établi dans la langue nationale de la Partie contractante qui le présente ou dans une langue désignée unique à déterminer dans les Règles de procédure. Au cas où le rapport est présenté dans une langue nationale autre que la langue désignée, une traduction du rapport dans la langue désignée est fournie par la Partie contractante.
3. Nonobstant les dispositions du paragraphe 2, s'il est dédommagé, le secrétariat se charge de la traduction dans la langue désignée des rapports soumis dans toute autre langue de la réunion.

ARTICLE 27. CONFIDENTIALITE

1. Les dispositions de la présente Convention n'affectent pas les droits et obligations qu'ont les Parties contractantes, conformément à leur législation, de protéger des informations contre leur divulgation. Aux fins du présent article, le terme "informations" englobe notamment i) les données à caractère personnel; ii) les informations protégées par des droits de propriété intellectuelle ou par le secret industriel ou commercial; et iii) les informations relatives à la sécurité nationale ou à la protection physique des matières ou des installations nucléaires.
2. Lorsque, dans le cadre de la présente Convention, une Partie contractante fournit des informations en précisant qu'elles sont protégées comme indiqué au paragraphe 1, ces informations ne sont utilisées qu'aux fins pour lesquelles elles ont été fournies et leur caractère confidentiel est respecté.
3. La teneur des débats qui ont lieu au cours de l'examen des rapports par les Parties contractantes à chaque réunion est confidentielle.

ARTICLE 28. SECRETARIAT

1. L'Agence internationale de l'énergie atomique (ci-après dénommée l'"Agence") fait fonction de secrétariat des réunions des Parties contractantes.
2. Le secrétariat :
 - i) Convoque les réunions des Parties contractantes, les prépare et en assure le service;
 - ii) Transmet aux Parties contractantes les informations reçues ou préparées conformément aux dispositions de la présente Convention.

Les dépenses encourues par l'Agence pour s'acquitter des tâches prévues aux alinéas i) et ii) ci-dessus sont couvertes par elle au titre de son budget ordinaire.

3. Les Parties contractantes peuvent, par consensus, demander à l'Agence de fournir d'autres services pour les réunions des Parties contractantes. L'Agence peut fournir ces services s'il est possible de les assurer dans le cadre de son programme et de son budget ordinaire. Au cas où cela ne serait pas possible, l'Agence peut fournir ces services s'ils sont financés volontairement par une autre source.

CHAPITRE 4. CLAUSES FINALES ET DISPOSITIONS DIVERSES

ARTICLE 29. REGLEMENT DES DESACCORDS

En cas de désaccord entre deux ou plusieurs Parties contractantes concernant l'interprétation ou l'application de la présente Convention, les Parties contractantes tiennent des consultations dans le cadre d'une réunion des Parties contractantes en vue de régler ce désaccord.

ARTICLE 30. SIGNATURE, RATIFICATION, ACCEPTATION, APPROBATION, ADHESION

1. La présente Convention est ouverte à la signature de tous les Etats au Siège de l'Agence, à Vienne, à partir du 20 septembre 1994 et jusqu'à son entrée en vigueur.

2. La présente Convention est soumise à ratification, acceptation ou approbation par les Etats signataires.

3. Après son entrée en vigueur, la présente Convention est ouverte à l'adhésion de tous les Etats.

- 4.
- i) La présente Convention est ouverte à la signature ou à l'adhésion d'organisations régionales ayant un caractère d'intégration ou un autre caractère, à condition que chacune de ces organisations soit constituée par des Etats souverains et ait compétence pour négocier, conclure et appliquer des accords internationaux portant sur des domaines couverts par la présente Convention.
 - ii) Dans leurs domaines de compétence, ces organisations, en leur nom propre, exercent les droits et assument les responsabilités que la présente Convention attribue aux Etats parties.
 - iii) En devenant Partie à la présente Convention, une telle organisation communique au dépositaire visé à l'article 34 une déclaration indiquant quels sont ses Etats membres, quels articles de la présente Convention lui sont applicables, et quelle est l'étendue de sa compétence dans le domaine couvert par ces articles.
 - iv) Une telle organisation ne dispose pas de voix propre en plus de celles de ses Etats membres.

5. Les instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion sont déposés auprès du dépositaire.

ARTICLE 31. ENTREE EN VIGUEUR

1. La présente Convention entre en vigueur le quatre-vingt-dixième jour qui suit la date de dépôt, auprès du dépositaire, du vingt-deuxième instrument de ratification, d'acceptation ou d'approbation, sous réserve qu'un tel instrument ait été déposé par dix-sept Etats possédant chacun au moins une installation nucléaire dont un réacteur a divergé.

2. Pour chaque Etat ou organisation régionale ayant un caractère d'intégration ou un autre caractère qui ratifie la présente Convention, l'accepte, l'approuve ou y adhère après la date de dépôt du dernier instrument requis pour que les conditions énoncées au paragraphe 1 soient remplies, la présente Convention entre en vigueur le quatre-vingt-dixième jour qui suit la date de dépôt, auprès du dépositaire, de l'instrument approprié par cet Etat ou cette organisation.

ARTICLE 32. AMENDEMENTS A LA CONVENTION

1. Toute Partie contractante peut proposer un amendement à la présente Convention. Les amendements proposés sont examinés lors d'une réunion d'examen ou d'une réunion extraordinaire.

2. Le texte de tout amendement proposé et les motifs de cet amendement sont communiqués au dépositaire qui transmet la proposition aux Parties contractantes dans les meilleurs délais, mais au moins quatre-vingt-dix jours avant la réunion à laquelle l'amendement est soumis pour être examiné. Toutes les observations reçues au sujet de ladite proposition sont communiquées aux Parties contractantes par le dépositaire.

3. Les Parties contractantes décident, après avoir examiné l'amendement proposé, s'il y a lieu de l'adopter par consensus ou, en l'absence de consensus, de le soumettre à une conférence diplomatique. Toute décision de soumettre un amendement proposé à une conférence diplomatique doit être prise à la majorité des deux tiers des Parties contractantes présentes et votantes à la réunion, sous réserve qu'au moins la moitié des Parties contractantes soient présentes au moment du vote. Les abstentions sont considérées comme des votes.

4. La conférence diplomatique chargée d'examiner et d'adopter des amendements à la présente Convention est convoquée par le dépositaire et se tient dans un délai d'un an après que la décision appropriée a été prise conformément au paragraphe 3 du présent article. La Conférence diplomatique déploie tous les efforts possibles pour que les amendements soient adoptés par consensus. Si cela n'est pas possible, les amendements sont adoptés à la majorité des deux tiers de l'ensemble des Parties contractantes.

5. Les amendements à la présente Convention qui ont été adoptés conformément aux paragraphes 3 et 4 ci-dessus sont soumis à ratification, acceptation, approbation ou confirmation par les Parties contractantes et entrent en vigueur à l'égard des Parties contractantes qui les ont ratifiés, acceptés, approuvés ou confirmés le quatre-vingt-dixième jour qui suit la réception, par le dépositaire, des instruments correspondants d'au moins les trois quarts desdites Parties contractantes. Pour une Partie contractante qui ratifie, accepte, approuve ou confirme ultérieurement lesdits amendements, ceux-ci entrent en vigueur le quatre-vingt-dixième jour qui suit le dépôt par cette Partie contractante de l'instrument correspondant.

ARTICLE 33. DENONCIATION

1. Toute Partie contractante peut dénoncer la présente Convention par une notification écrite adressée au dépositaire.
2. La dénonciation prend effet un an après la date à laquelle le dépositaire reçoit cette notification, ou à toute autre date ultérieure spécifiée dans la notification.

ARTICLE 34. DEPOSITAIRE

1. Le Directeur général de l'Agence est le dépositaire de la présente Convention.
2. Le dépositaire informe les Parties contractantes :
 - i) De la signature de la présente Convention et du dépôt d'instruments de ratification, d'acceptation, d'approbation ou d'adhésion, conformément à l'article 30;
 - ii) De la date à laquelle la Convention entre en vigueur, conformément à l'article 31;
 - iii) Des notifications de dénonciation de la Convention faites conformément à l'article 33 et de la date de ces notifications;
 - iv) Des projets d'amendements à la présente Convention soumis par des Parties contractantes, des amendements adoptés par la conférence diplomatique correspondante ou la réunion des Parties contractantes et de la date d'entrée en vigueur desdits amendements, conformément à l'article 32.

ARTICLE 35. TEXTES AUTHENTIQUES

L'original de la présente Convention, dont les versions anglaise, arabe, chinoise, espagnole, française et russe font également foi, est déposé auprès du dépositaire, qui en adresse des copies certifiées conformes aux Parties contractantes.

EN FOI DE QUOI, LES SOUSSIGNES, DUMENT HABILITES A CET EFFET, ONT SIGNE LA PRESENTE CONVENTION.

Fait à Vienne, le 20 septembre 1994.

[Pour les signatures, voir p. 372 du présent volume.]

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

КОНВЕНЦИЯ О ЯДЕРНОЙ БЕЗОПАСНОСТИ

ПРЕАМБУЛА

ДОГОВАРИВАЮЩИЕСЯ СТОРОНЫ,

- i) учитывая важное значение, которое имеет для международного сообщества обеспечение того, чтобы использование ядерной энергии было безопасным, хорошо регулируемым и экологически рациональным;
- ii) подтверждая необходимость постоянного содействия поддержанию высокого уровня ядерной безопасности во всем мире;
- iii) подтверждая, что ответственность за ядерную безопасность лежит на государстве, под юрисдикцией которого находится ядерная установка;
- iv) желая содействовать эффективной культуре ядерной безопасности;
- v) учитывая, что аварии на ядерных установках имеют потенциал трансграничного воздействия;
- vi) принимая во внимание Конвенцию о физической защите ядерного материала (1979 год), Конвенцию об оперативном оповещении о ядерной аварии (1986 год) и Конвенцию о помощи в случае ядерной аварии или радиационной аварийной ситуации (1986 год);
- vii) подтверждая важное значение международного сотрудничества для укрепления ядерной безопасности на основе существующих двусторонних и многосторонних механизмов и принятия настоящей побудительной Конвенции;
- viii) признавая, что настоящая Конвенция предусматривает обязательство применять основополагающие принципы безопасности ядерных установок, а не детализированные нормы безопасности, и что существуют сформулированные на международном уровне руководящие принципы безопасности, которые периодически обновляются и, таким образом, могут служить руководством в отношении современных средств достижения высокого уровня безопасности;
- ix) подтверждая необходимость незамедлительного начала разработки международной конвенции о безопасности обращения с радиоактивными отходами, как только в результате идущего процесса разработки основ безопасности при обращении с отходами будет достигнуто широкое международное согласие;
- x) признавая полезность дальнейшей технической работы в связи с обеспечением безопасности на других стадиях ядерного топливного цикла и то, что эта работа может со временем способствовать развитию существующих или разработке будущих международно-правовых документов;

СОГЛАСИЛИСЬ о нижеследующем:

ГЛАВА 1. ЦЕЛИ, ОПРЕДЕЛЕНИЯ И СФЕРА ПРИМЕНЕНИЯ

СТАТЬЯ 1. ЦЕЛИ

Настоящая Конвенция имеет следующие цели:

- i) достичь высокого уровня ядерной безопасности во всем мире на основе укрепления национальных мер и международного сотрудничества, в том числе, в соответствующих случаях, на основе технического сотрудничества в области безопасности, и поддерживать такой уровень;
- ii) создать и поддерживать на ядерных установках эффективные средства защиты от потенциальной радиационной опасности, с тем чтобы защитить отдельных лиц, общество в целом и окружающую среду от вредного воздействия ионизирующих излучений от таких установок;
- iii) предотвращать аварии с радиологическими последствиями и смягчать такие последствия в том случае, если они произойдут.

СТАТЬЯ 2. ОПРЕДЕЛЕНИЯ

Для целей настоящей Конвенции:

- i) "ядерная установка" означает для каждой Договаривающейся стороны любую наземную гражданскую атомную станцию, находящуюся под ее юрисдикцией, включая такие кранилища и установки для обработки и переработки радиоактивных материалов, которые находятся на этой же площадке и непосредственно связаны с эксплуатацией данной атомной станции. Такая станция перестает быть ядерной установкой, когда все ядерные тепловыделяющие элементы окончательно удаляются из активной зоны реактора и безопасно складываются в соответствии с утвержденными регламентами, а с регулирующим органом согласована программа снятия с эксплуатации;
- ii) "регулирующий орган" означает для каждой Договаривающейся стороны любой орган или органы, наделенные юридическими полномочиями этой Договаривающейся стороной выдавать лицензии и регулировать деятельность по выбору площадки, проектированию, сооружению, вводу в эксплуатацию, эксплуатации или снятию с эксплуатации ядерных установок;
- iii) "лицензия" означает любое разрешение, выданное регулирующим органом заявителю, в соответствии с которым последний несет ответственность за выбор площадки, проектирование, сооружение, ввод в эксплуатацию, эксплуатацию или снятие с эксплуатации ядерной установки.

СТАТЬЯ 3. СФЕРА ПРИМЕНЕНИЯ

Настоящая Конвенция применяется к безопасности ядерных установок.

ГЛАВА 2. ОБЯЗАТЕЛЬСТВА

а) Общие положения

СТАТЬЯ 4. МЕРЫ ПО ОСУЩЕСТВЛЕНИЮ

Каждая Договаривающаяся сторона в рамках своих национальных законов принимает законодательные, регулирующие и административные меры и другие шаги, необходимые для осуществления своих обязательств, вытекающих из настоящей Конвенции.

СТАТЬЯ 5. ПРЕДСТАВЛЕНИЕ ДОКЛАДОВ

Каждая Договаривающаяся сторона до начала каждого совещания, упоминаемого в Статье 20, представляет для рассмотрения доклад о мерах, которые она приняла в целях осуществления каждого из обязательств, вытекающих из настоящей Конвенции.

СТАТЬЯ 6. СУЩЕСТВУЮЩИЕ ЯДЕРНЫЕ УСТАНОВКИ

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы как можно скорее было проведено рассмотрение безопасности ядерных установок, имеющихся на момент вступления в силу настоящей Конвенции для этой Договаривающейся стороны. Когда это необходимо в контексте настоящей Конвенции, Договаривающаяся сторона обеспечивает скорейшую реализацию всех практически осуществимых усовершенствований в целях повышения безопасности ядерной установки. Если такое повышение не может быть обеспечено, необходимо осуществить планы по остановке ядерной установки в кратчайшие практически возможные сроки. При определении сроков остановки может учитываться ситуация в энергетике в целом и возможные альтернативы, а также социальное, экологическое и экономическое воздействие.

б) Законодательство и регулирование

СТАТЬЯ 7. ЗАКОНОДАТЕЛЬНАЯ И РЕГУЛИРУЮЩАЯ ОСНОВА

1. Каждая Договаривающаяся сторона создает и поддерживает законодательную и регулируемую основу для обеспечения безопасности ядерных установок.

2. Законодательная и регулирующая основа предусматривает:
- i) введение соответствующих национальных требований и регулирующих положений в области безопасности;
 - ii) систему лицензирования в отношении ядерных установок и запрещение эксплуатации ядерной установки без лицензии;
 - iii) систему регулирующего контроля и оценки ядерных установок в целях проверки соблюдения действующих регулирующих положений и условий лицензий;
 - iv) обеспечение выполнения действующих регулирующих положений и условий лицензий, включая приостановку действия, изменение или аннулирование.

СТАТЬЯ 8. РЕГУЛИРУЮЩИЙ ОРГАН

1. Каждая Договаривающаяся сторона учреждает или назначает регулирующий орган, которому поручается реализация законодательной и регулирующей основы, упомянутой в Статье 7, и который наделяется надлежащими полномочиями, компетенцией и финансовыми и людскими ресурсами, необходимыми для выполнения порученных ему обязанностей.

2. Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения эффективного разделения функций регулирующего органа и функций любых других органов или организаций, которые занимаются содействием использованию или использованием ядерной энергии.

СТАТЬЯ 9. ОТВЕТСТВЕННОСТЬ ОБЛАДАТЕЛЯ ЛИЦЕНЗИИ

Каждая Договаривающаяся сторона обеспечивает, чтобы основная ответственность за безопасность ядерной установки была возложена на обладателя соответствующей лицензии, и принимает соответствующие меры по обеспечению того, чтобы каждый такой обладатель лицензии выполнял свои обязанности.

- с) Общие соображения, касающиеся безопасности

СТАТЬЯ 10. ПРИОРИТЕТНОСТЬ БЕЗОПАСНОСТИ

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы все организации, занимающиеся деятельностью, непосредственно связанной с ядерными установками, проводили политику, при которой приоритет отдается ядерной безопасности.

СТАТЬЯ 11. ФИНАНСОВЫЕ И ЛЮДСКИЕ РЕСУРСЫ

1. Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры с целью обеспечения того, чтобы имелись соответствующие финансовые ресурсы для поддержания безопасности каждой ядерной установки в течение всего ее жизненного цикла.

2. Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры с целью обеспечения того, чтобы для всей деятельности в области безопасности, осуществляемой на каждой ядерной установке или в связи с такой установкой, в течение всего ее жизненного цикла имелись в достаточном количестве квалифицированные кадры, обладающие соответствующим уровнем образования, подготовки и переподготовки.

СТАТЬЯ 12. ЧЕЛОВЕЧЕСКИЙ ФАКТОР

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы возможности и ограничения деятельности человека учитывались в течение всего жизненного цикла ядерной установки.

СТАТЬЯ 13. ОБЕСПЕЧЕНИЕ КАЧЕСТВА

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы разрабатывались и осуществлялись программы обеспечения качества в целях создания уверенности в том, что указанные в них требования в отношении всей важной для ядерной безопасности деятельности выполняются в течение всего жизненного цикла ядерной установки.

СТАТЬЯ 14. ОЦЕНКА И ПРОВЕРКА БЕЗОПАСНОСТИ

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы:

- i) до начала сооружения и ввода в эксплуатацию ядерной установки и в течение всего ее жизненного цикла проводились всесторонние и систематические оценки безопасности. Такие оценки подробно отражаются в документах, впоследствии обновляются в свете опыта эксплуатации и важной новой информации в области безопасности и рассматриваются в рамках компетенции регулирующего органа;
- ii) с помощью анализа, наблюдений, испытаний и инспектирования осуществлялась проверка ядерной установки в целях обеспечения постоянного соответствия ее технического состояния и условий ее эксплуатации требованиям проекта, действующим национальным требованиям по безопасности и эксплуатационным пределам и условиям.

СТАТЬЯ 15. РАДИАЦИОННАЯ ЗАЩИТА

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы во всех эксплуатационных состояниях радиационное облучение персонала и населения, создаваемое ядерной установкой, поддерживалось на разумно достижимом низком уровне и чтобы ни один человек не получал доз излучения, превышающих установленные национальные дозовые пределы.

СТАТЬЯ 16. АВАРИЙНАЯ ГОТОВНОСТЬ

1. Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы для ядерных установок имелись планы аварийных мероприятий на площадке и за пределами площадки, которые периодически отрабатываются и которые охватывают деятельность, подлежащую осуществлению в случае аварийной ситуации.

Для любой новой ядерной установки такие планы готовятся и отрабатываются до начала ее работы на мощности, превышающей низкий уровень, согласованный с регулирующим органом.

2. Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы ее собственное население и компетентные органы государств, расположенных вблизи ядерной установки, получали соответствующую информацию для аварийного планирования и реагирования, поскольку существует вероятность того, что население этих государств может подвергнуться воздействию вследствие радиационной аварийной ситуации.

3. Договаривающиеся стороны, которые не имеют на своей территории ядерных установок, поскольку существует вероятность того, что они могут подвергнуться воздействию в случае радиационной аварийной ситуации на расположенной вблизи ядерной установке, принимают соответствующие меры для обеспечения подготовки и отработки планов аварийных мероприятий, которые охватывают деятельность, подлежащую осуществлению в случае такой аварийной ситуации.

d) Безопасность установок

СТАТЬЯ 17. ВЫБОР ПЛОЩАДКИ

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы были разработаны и осуществлялись надлежащие процедуры:

- i) оценки всех соответствующих факторов, относящихся к площадке, которые могут оказать влияние на безопасность ядерной установки в течение ее прогнозируемого жизненного цикла;

- ii) оценки вероятного воздействия предлагаемой ядерной установки на отдельных лиц, общество в целом и окружающую среду с точки зрения безопасности;
- iii) переоценки по мере необходимости всех соответствующих факторов, упомянутых в подпунктах i) и ii), в целях обеспечения сохранения приемлемости ядерной установки с точки зрения безопасности;
- iv) консультаций с Договаривающимися сторонами, расположенными вблизи предлагаемой ядерной установки, поскольку существует вероятность того, что они могут подвергнуться воздействию со стороны этой установки, и предоставления по запросу необходимой информации таким Договаривающимся сторонам, с тем чтобы они могли произвести оценку и собственный анализ вероятного влияния ядерной установки на безопасность на своей собственной территории.

СТАТЬЯ 18. ПРОЕКТ И СООРУЖЕНИЕ

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы:

- i) в проекте и при сооружении ядерной установки предусматривалось несколько надежных уровней и способов защиты (глубокоэшелонированной защиты) от выброса радиоактивных материалов в целях предотвращения аварий и смягчения их радиологических последствий в том случае, если они произойдут;
- ii) технологии, заложенные в проекте и используемые при сооружении ядерной установки, были апробированы опытом или аттестованы на основе испытаний или анализа;
- iii) проект ядерной установки позволял осуществлять надежную, устойчивую и легко обеспечиваемую эксплуатацию с особым учетом человеческого фактора и взаимодействия человека и машины.

СТАТЬЯ 19. ЭКСПЛУАТАЦИЯ

Каждая Договаривающаяся сторона принимает соответствующие меры для обеспечения того, чтобы:

- i) первоначальное разрешение на эксплуатацию ядерной установки основывалось на соответствующем анализе безопасности и программе ввода в эксплуатацию, которые показывают, что сооруженная установка отвечает требованиям проекта и безопасности;

- ii) для определения границ безопасной эксплуатации были установлены и по мере необходимости пересматривались эксплуатационные пределы и условия, определенные на основе анализа безопасности, испытаний и опыта эксплуатации;
- iii) эксплуатация, техническое обслуживание, инспектирование и испытания ядерной установки осуществлялись в соответствии с утвержденными регламентами;
- iv) были введены регламенты, определяющие ответные действия в случае ожидаемых при эксплуатации происшествий и аварий;
- v) необходимая инженерно-техническая поддержка во всех важных для безопасности областях оказывалась в течение всего жизненного цикла ядерной установки;
- vi) обладатель соответствующей лицензии своевременно сообщал регулирующему органу об инцидентах, значимых с точки зрения безопасности;
- vii) были разработаны программы сбора и анализа информации об опыте эксплуатации, принимались меры по полученным результатам и выводам и использовались существующие механизмы передачи важного опыта международным органам, а также другим эксплуатирующим организациям и регулирующим органам;
- viii) производство радиоактивных отходов в результате эксплуатации ядерной установки поддерживалось на минимальном практически достижимом для соответствующего процесса уровне как по активности, так и по объему, а также чтобы при любой необходимой переработке и при хранении отработавшего топлива и отходов, непосредственно связанных с эксплуатацией, на этой же площадке, на которой расположена ядерная установка, учитывались аспекты кондиционирования и захоронения.

ГЛАВА 3. СОВЕЩАНИЯ ДОГОВАРИВАЮЩИХСЯ СТОРОН

СТАТЬЯ 20. СОВЕЩАНИЯ ПО РАССМОТРЕНИЮ

1. Договаривающиеся стороны проводят совещания (в дальнейшем именуемые "совещаниями по рассмотрению") для цели рассмотрения докладов, представляемых во исполнение Статьи 5 в соответствии с процедурами, принятыми согласно Статье 22.

2. С учетом положений Статьи 24 во время совещаний по рассмотрению при необходимости могут создаваться и функционировать подгруппы, состоящие из представителей Договаривающихся сторон, для цели рассмотрения конкретных вопросов, содержащихся в докладах.

3. Каждая Договаривающаяся сторона имеет возможность в разумных пределах обсуждать доклады, представляемые другими Договаривающимися сторонами, и получать разъяснения по таким докладам.

СТАТЬЯ 21. РАСПИСАНИЕ

1. Подготовительное совещание Договаривающихся сторон проводится не позднее чем через шесть месяцев после вступления в силу настоящей Конвенции.

2. На этом подготовительном совещании Договаривающиеся стороны определяют дату проведения первого совещания по рассмотрению. Указанное совещание по рассмотрению проводится как можно скорее, но не позднее чем через тридцать месяцев после вступления в силу настоящей Конвенции.

3. На каждом совещании по рассмотрению Договаривающиеся стороны определяют дату проведения следующего такого совещания. Совещания по рассмотрению проводятся с интервалом, не превышающим трех лет.

СТАТЬЯ 22. ПРОЦЕДУРНЫЕ ВОПРОСЫ

1. На подготовительном совещании, проводимом во исполнение Статьи 21, Договаривающиеся стороны разрабатывают и принимают консенсусом Правила процедуры и Финансовые правила. Договаривающиеся стороны в частности и в соответствии с Правилами процедуры определяют:

- i) руководящие принципы в отношении формы и структуры докладов, которые должны представляться во исполнение Статьи 5;
- ii) сроки представления таких докладов;
- iii) процесс рассмотрения таких докладов.

2. На совещаниях по рассмотрению Договаривающиеся стороны в случае необходимости могут рассмотреть вопросы, предусмотримые в подпунктах i)-iii) выше, и принять изменения консенсусом, если в Правилах процедуры не предусмотрено иное. Они также могут вносить на основе консенсуса поправки в Правила процедуры и Финансовые правила.

СТАТЬЯ 23. ВНЕОЧЕРЕДНЫЕ СОВЕЩАНИЯ

Внеочередное совещание Договаривающихся сторон проводится:

- i) если такое решение принимается большинством Договаривающихся сторон, присутствующих на совещании и участвующих в голосовании, причем стороны, воздерживающиеся при голосовании, считаются участвующими в голосовании; или
- ii) по письменной просьбе какой-либо Договаривающейся стороны не позднее чем через шесть месяцев после передачи Договаривающимся сторонам такой просьбы и получения секретариатом, упомянутым в Статье 28, уведомления о том, что эта просьба поддержана большинством Договаривающихся сторон.

СТАТЬЯ 24. УЧАСТИЕ В СОВЕЩАНИЯХ

1. Каждая Договаривающаяся сторона принимает участие в совещаниях Договаривающихся сторон, и ее представляет на таких совещаниях один делегат и такие заместители, эксперты и советники, участие которых она сочтет необходимым.

2. Договаривающиеся стороны могут пригласить на основе консенсуса любую межправительственную организацию, которая компетентна в вопросах, регулируемых настоящей Конвенцией, участвовать в качестве наблюдателя в работе любого совещания или его отдельных заседаний. Наблюдатели должны предварительно в письменной форме принять положения Статьи 27.

СТАТЬЯ 25. КРАТКИЕ ДОКЛАДЫ

Договаривающиеся стороны принимают консенсусом и предоставляют общественности документ, в котором излагаются обсуждавшиеся вопросы и выводы, сделанные во время совещания.

СТАТЬЯ 26. ЯЗЫКИ

1. Языками совещаний Договаривающихся сторон являются английский, арабский, испанский, китайский, русский и французский, если в Правилах процедуры не предусмотрено иное.

2. Доклады, представляемые во исполнение Статьи 5, готовятся на государственном языке представляющей их Договаривающейся стороны или на едином установленном языке, который должен быть согласован в Правилах процедуры. Если доклад представляется на государственном языке, не являющемся установленным языком, Договаривающаяся сторона обеспечивает перевод этого доклада на установленный язык.

3. Несмотря на положения, содержащиеся в пункте 2, в случае получения компенсации секретариат берет на себя обеспечение перевода на установленный язык докладов, представленных на любом другом языке совещания.

СТАТЬЯ 27. КОНФИДЕНЦИАЛЬНОСТЬ

1. Положения настоящей Конвенции не затрагивают прав и обязательств Договаривающихся сторон по охране информации от раскрытия, закрепленных в их законодательстве. Для целей настоящей Статьи "информация" включает, в частности, i) сведения личного характера; ii) информацию, охраняемую правами интеллектуальной собственности, или требованиями промышленной или коммерческой конфиденциальности; и iii) информацию, имеющую отношение к национальной безопасности или к физической защите ядерных материалов или ядерных установок.

2. Если в контексте настоящей Конвенции Договаривающаяся сторона предоставляет информацию, которую она определяет как охраняемую в порядке, изложенном в пункте 1, такая информация используется только для целей, для которых она была предоставлена, и ее конфиденциальность соблюдается.

3. Содержание прений в ходе рассмотрения докладов Договаривающихся сторон на всех совещаниях является конфиденциальным.

СТАТЬЯ 28. СЕКРЕТАРИАТ

1. Международное агентство по атомной энергии (в дальнейшем именуемое "Агентством") выполняет функции секретариата для совещаний Договаривающихся сторон.

2. Секретариат:

- i) созывает, готовит и обслуживает совещания Договаривающихся сторон;
- ii) препровождает Договаривающимся сторонам информацию, полученную или подготовленную в соответствии с положениями настоящей Конвенции.

Расходы, которые Агентство несет при выполнении функций, упомянутых в подпунктах i) и ii) выше, покрываются Агентством в рамках его регулярного бюджета.

3. Договаривающиеся стороны могут на основе консенсуса просить Агентство о предоставлении других услуг в поддержку совещаний Договаривающихся сторон. Агентство может предоставить такие услуги, если они могут быть реализованы в рамках его программы и регулярного бюджета. Если это не представляется возможным, Агентство может предоставить такие услуги при условии обеспечения добровольного финансирования из другого источника.

ГЛАВА 4. ЗАКЛЮЧИТЕЛЬНЫЕ СТАТЬИ И ДРУГИЕ ПОЛОЖЕНИЯ**СТАТЬЯ 29. РАЗРЕШЕНИЕ РАЗНОГЛАСИЙ**

В случае разногласия между двумя или несколькими Договаривающимися сторонами в отношении толкования или применения настоящей Конвенции Договаривающиеся стороны в рамках совещания Договаривающихся сторон проводят консультации в целях разрешения этих разногласий.

СТАТЬЯ 30. ПОДПИСАНИЕ, РАТИФИКАЦИЯ, ПРИНЯТИЕ, ОДОБРЕНИЕ, ПРИСОЕДИНЕНИЕ

1. Настоящая Конвенция открыта для подписания всеми государствами в Центральных учреждениях Агентства в Вене с 20 сентября 1994 года до момента ее вступления в силу.
2. Настоящая Конвенция подлежит ратификации, принятию или одобрению подписавшими ее государствами.
3. После вступления в силу настоящая Конвенция открыта для присоединения всех государств.
4.
 - i) Настоящая Конвенция открыта для подписания или присоединения организаций региональной интеграции или иного характера при условии, что любая такая организация создана суверенными государствами и обладает компетенцией в отношении ведения переговоров, заключения и применения международных соглашений по вопросам, охватываемым настоящей Конвенцией.
 - ii) По вопросам, входящим в их компетенцию, такие организации от своего собственного имени осуществляют права и выполняют обязательства, которыми настоящая Конвенция наделяет государства-участники.
 - iii) Когда такая организация становится участницей настоящей Конвенции, она передает Депозитарию, упомянутому в Статье 34, заявление, в котором указывается, какие государства являются ее членами, какие статьи настоящей Конвенции применяются к ней и сфера ее компетенции в области, охватываемой этими статьями.
 - iv) Такая организация не располагает каким-либо голосом в дополнение к голосам ее государств-членов.
5. Документы о ратификации, принятии, одобрении или присоединении сдаются на хранение Депозитарию.

СТАТЬЯ 31. ВСТУПЛЕНИЕ В СИЛУ

1. Настоящая Конвенция вступает в силу на девяностый день после сдачи на хранение Депозитарию двадцать второго документа о ратификации, принятии или одобрении, включая документы семнадцати государств, каждое из которых имеет как минимум одну ядерную установку, в которой достигалась критичность в активной зоне реактора.

2. Для каждого государства или организации региональной интеграции, которые ратифицируют, принимают, одобряют настоящую Конвенцию или присоединяются к ней, после сдачи на хранение последнего документа, необходимого для выполнения условий, указанных в пункте 1, настоящая Конвенция вступает в силу на девяностый день после сдачи на хранение Депозитарию соответствующего документа таким государством или организацией.

СТАТЬЯ 32. ПОПРАВКИ К КОНВЕНЦИИ

1. Любая Договаривающаяся сторона может предложить поправку к настоящей Конвенции. Предлагаемые поправки рассматриваются на совещании по рассмотрению или на внеочередном совещании.

2. Текст любой предлагаемой поправки и обоснование ее представления передаются Депозитарию, который незамедлительно и по меньшей мере за девяносто дней до совещания, на котором это предложение представляется для рассмотрения, направляет его Договаривающимся сторонам. Любые замечания, полученные по такому предложению, распространяются Депозитарием среди Договаривающихся сторон.

3. После рассмотрения предлагаемой поправки Договаривающиеся стороны принимают решение о ее принятии консенсусом, или в отсутствие такого консенсуса, о ее представлении дипломатической конференции. Для принятия решения о представлении предлагаемой поправки дипломатической конференции требуется большинство в две трети голосов Договаривающихся сторон, присутствующих на совещании и участвующих в голосовании, при условии, что во время голосования присутствует не менее половины Договаривающихся сторон. Стороны, воздерживающиеся при голосовании, считаются участвующими в голосовании.

4. Дипломатическая конференция для рассмотрения и принятия поправок к настоящей Конвенции созывается Депозитарием и проводится не позднее чем через один год после соответствующего решения, принятого в соответствии с пунктом 3 настоящей Статьи. Дипломатическая конференция прилагает все усилия к обеспечению того, чтобы поправки принимались консенсусом. Если это не представляется возможным, поправки принимаются большинством в две трети голосов всех Договаривающихся сторон.

5. Поправки к настоящей Конвенции, принятые в соответствии с вышеприведенными пунктами 3 и 4, подлежат ратификации, принятию, одобрению или подтверждению Договаривающимися сторонами и вступают в силу для тех Договаривающихся сторон, которые ратифицировали, приняли, одобрили или подтвердили их на девяностый день после получения Депозитарием соответствующих документов от не менее чем трех четвертей Договаривающихся сторон. Для Договаривающейся стороны, которая впоследствии ратифицирует, принимает, одобряет или подтверждает указанные поправки, эти поправки вступают в силу на девяностый день после того, как эта Договаривающаяся сторона сдала на хранение свой соответствующий документ.

СТАТЬЯ 33. ДЕНОНСАЦИЯ

1. Любая Договаривающаяся сторона может денонсировать настоящую Конвенцию, направив письменное уведомление Депозитарию.

2. Денонсация вступает в силу через один год после даты получения уведомления Депозитарием, или в такую более позднюю дату, какая может быть указана в уведомлении.

СТАТЬЯ 34. ДЕПОЗИТАРИЙ

1. Депозитарием настоящей Конвенции является Генеральный директор Агентства.

2. Депозитарий информирует Договаривающиеся стороны о:

- i) подписании настоящей Конвенции и сдаче на хранение документов о ратификации, принятии, одобрении или присоединении в соответствии со Статьей 30;
- ii) дате вступления Конвенции в силу в соответствии со Статьей 31;
- iii) уведомлениях о денонсации Конвенции и о дате такой денонсации в соответствии со Статьей 33;
- iv) предлагаемых поправках к настоящей Конвенции, представленных Договаривающимися сторонами, поправках, принятых соответствующей дипломатической конференцией или совещанием Договаривающихся сторон, и о дате вступления в силу указанных поправок в соответствии со Статьей 32.

СТАТЬЯ 35. АУТЕНТИЧНЫЕ ТЕКСТЫ

Подлинник настоящей Конвенции, тексты которого на английском, арабском, испанском, китайском, русском и французском языках являются равно аутентичными, сдается на хранение Депозитарию, который направляет его заверенные копии Договаривающимся сторонам.

**В УДОСТОВЕРЕНИЕ ЧЕГО НИЖЕПОДПИСАВШИЕСЯ, ДОЛЖНЫМ ОБРАЗОМ
НА ТО УПОЛНОМОЧЕННЫЕ, ПОДПИСАЛИ НАСТОЯЩУЮ КОНВЕНЦИЮ**

Совершено в Вене 20 дня сентября месяца 1994 года

[For the signatures, see p. 372 of this volume — Pour les signatures, voir p. 372 du présent volume.]

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

CONVENCIÓN SOBRE SEGURIDAD NUCLEAR

PREAMBULO

LAS PARTES CONTRATANTES

- i) Conscientes de la importancia que tiene para la comunidad internacional velar por que la utilización de la energía nuclear se realice en forma segura, bien reglamentada y ambientalmente sana;
- ii) Reiterando la necesidad de continuar promoviendo un alto grado de seguridad nuclear en todo el mundo;
- iii) Reiterando que la responsabilidad de la seguridad nuclear incumbe al Estado que tiene jurisdicción sobre una instalación nuclear;
- iv) Deseando fomentar una cultura efectiva de la seguridad nuclear;
- v) Conscientes de que los accidentes que ocurran en las instalaciones nucleares pueden tener repercusiones más allá de las fronteras;
- vi) Teniendo presente la Convención sobre la protección física de los materiales nucleares (1979), la Convención sobre la pronta notificación de accidentes nucleares (1986), y la Convención sobre asistencia en caso de accidente nuclear o emergencia radiológica (1986);
- vii) Afirmando la importancia de la cooperación internacional para mejorar la seguridad nuclear por medio de los mecanismos bilaterales y multilaterales existentes y de la adopción de la presente Convención con carácter de estímulo;
- viii) Reconociendo que la presente Convención implica un compromiso para la aplicación de principios fundamentales de seguridad a las instalaciones nucleares en lugar de normas detalladas de seguridad, y que existen directrices de seguridad formuladas en el plano internacional, que se actualizan cada cierto tiempo y pueden, por tanto, ofrecer orientación sobre los medios modernos de conseguir un alto grado de seguridad;
- ix) Afirmando la necesidad de comenzar rápidamente a elaborar una convención internacional sobre seguridad en la gestión de desechos radiactivos, tan pronto como el proceso en curso de establecimiento de nociones fundamentales de seguridad en la gestión de desechos haya plasmado en un amplio acuerdo internacional;
- x) Reconociendo la utilidad de proseguir los trabajos técnicos relacionados con la seguridad de otras partes del ciclo del combustible nuclear, y que esos trabajos pueden, a su debido tiempo, facilitar el desarrollo de existentes o futuros instrumentos internacionales;

HAN CONVENIDO en lo siguiente:

CAPITULO 1. OBJETIVOS, DEFINICIONES Y AMBITO DE APLICACION

ARTICULO 1. OBJETIVOS

Los objetivos de la presente Convención son los siguientes:

- i) Conseguir y mantener un alto grado de seguridad nuclear en todo el mundo a través de la mejora de medidas nacionales y de la cooperación internacional, incluida, cuando proceda, la cooperación técnica relacionada con la seguridad;
- ii) Establecer y mantener defensas eficaces en las instalaciones nucleares contra los potenciales riesgos radiológicos a fin de proteger a las personas, a la sociedad y al medio ambiente de los efectos nocivos de la radiación ionizante emitida por dichas instalaciones;
- iii) Prevenir los accidentes con consecuencias radiológicas y mitigar éstas en caso de que se produjesen.

ARTICULO 2. DEFINICIONES

Para los fines de la presente Convención:

- i) Por "instalación nuclear" se entiende, en el caso de cada Parte Contratante, cualquier central nuclear para usos civiles situada en tierra y sometida a su jurisdicción, incluidas las instalaciones de almacenamiento, manipulación y tratamiento de materiales radiactivos, que se encuentren ubicadas en el mismo emplazamiento y estén directamente relacionadas con el funcionamiento de la central nuclear. Dicha central dejará de ser una instalación nuclear cuando todos los elementos combustibles nucleares se hayan extraído definitivamente del núcleo del reactor y se hayan almacenado en condiciones de seguridad de conformidad con procedimientos aprobados, y el órgano regulador haya dado su conformidad para el programa de clausura.
- ii) Por "órgano regulador" se entiende, en el caso de cada Parte Contratante, cualesquier órgano u órganos dotados por esa Parte Contratante de facultades legales para otorgar licencias y establecer reglamentos sobre emplazamiento, diseño, construcción, puesta en servicio, explotación o clausura de las instalaciones nucleares.
- iii) Por "licencia" se entiende cualquier autorización otorgada por un órgano regulador al solicitante para que asuma la responsabilidad sobre el emplazamiento, diseño, construcción, puesta en servicio, explotación o la clausura de una instalación nuclear.

ARTICULO 3. AMBITO DE APLICACION

La presente Convención se aplicará a la seguridad de las instalaciones nucleares.

CAPITULO 2. OBLIGACIONES**a) Disposiciones generales****ARTICULO 4. MEDIDAS DE CUMPLIMIENTO**

Cada Parte Contratante adoptará, en el ámbito de su legislación nacional, las medidas legislativas, reglamentarias y administrativas, así como cualesquier otras que sean necesarias para dar cumplimiento a las obligaciones derivadas de la presente Convención.

ARTICULO 5. INFORMES

Cada Parte Contratante presentará a examen, antes de cada una de las reuniones a que se refiere el artículo 20, un informe sobre las medidas que haya adoptado para dar cumplimiento a las obligaciones derivadas de la presente Convención.

ARTICULO 6. INSTALACIONES NUCLEARES EXISTENTES

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por la realización, lo antes posible, de un examen de la seguridad de las instalaciones nucleares existentes en el momento de la entrada en vigor de la Convención para esa Parte Contratante. Cuando sea necesario en el contexto de la presente Convención, la Parte Contratante velará por que se introduzcan con carácter urgente todas las mejoras que sean razonablemente factibles para incrementar la seguridad de la instalación nuclear. Si fuera imposible conseguir este incremento, deberían ponerse en práctica planes para cerrar la instalación nuclear tan pronto como sea prácticamente posible. Al fijar el calendario de cierre se podrá tener en cuenta el contexto energético global y las opciones posibles, así como las consecuencias sociales, ambientales y económicas.

b) Legislación y reglamentación**ARTICULO 7. MARCO LEGISLATIVO Y REGLAMENTARIO**

1. Cada Parte Contratante establecerá y mantendrá un marco legislativo y reglamentario por el que se regirá la seguridad de las instalaciones nucleares.

2. El marco legal y reglamentario preverá el establecimiento de:

- i) los requisitos y las disposiciones nacionales aplicables en materia de seguridad;
- ii) un sistema de otorgamiento de licencias relativas a las instalaciones nucleares, así como de prohibición de la explotación de una instalación nuclear carente de licencia;

- iii) un sistema de inspección y evaluación reglamentarias de las instalaciones nucleares para verificar el cumplimiento de las disposiciones aplicables y de lo estipulado en las licencias;
- iv) las medidas para asegurar el cumplimiento de las disposiciones aplicables y de lo estipulado en las licencias, inclusive medidas de suspensión, modificación o revocación.

ARTICULO 8. ORGANISMO REGULADOR

1. Cada Parte Contratante constituirá o designará un órgano regulador que se encargue de la aplicación del marco legislativo y reglamentario a que se refiere el artículo 7, y que esté dotado de autoridad, competencia y recursos financieros y humanos adecuados para cumplir las responsabilidades que se le asignen.

2. Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por una separación efectiva entre las funciones del órgano regulador y las de cualquier otro órgano o entidad a los que incumba el fomento o la utilización de la energía nuclear.

ARTICULO 9. RESPONSABILIDAD DEL TITULAR DE LA LICENCIA

Cada Parte Contratante velará por que la responsabilidad primordial en cuanto a la seguridad de una instalación nuclear recaiga sobre el titular de la correspondiente licencia, y adoptará las medidas adecuadas para velar por que dicho titular asuma sus responsabilidades.

c) Consideraciones generales relativas a la seguridad

ARTICULO 10. PRIORIDAD A LA SEGURIDAD

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que todas las entidades dedicadas a actividades directamente relacionadas con las instalaciones nucleares establezcan principios rectores que den la debida prioridad a la seguridad nuclear.

ARTICULO 11. RECURSOS FINANCIEROS Y HUMANOS

1. Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que se disponga de recursos financieros suficientes para mantener la seguridad de cada instalación nuclear a lo largo de su vida.

2. Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que se disponga de personal cualificado, con formación, capacitación y readiestramiento apropiados, en número suficiente para cubrir todas las actividades relativas a la seguridad en o para cada instalación nuclear, a lo largo de su vida.

ARTICULO 12. FACTORES HUMANOS

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que se tengan en cuenta, a lo largo de la vida de una instalación nuclear, las capacidades y limitaciones de la actuación humana.

ARTICULO 13. GARANTIA DE CALIDAD

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que se establezcan y apliquen programas de garantía de calidad a fin de que se pueda confiar en que, a lo largo de la vida de una instalación nuclear, se satisfagan los requisitos que se hayan especificado acerca de todas las actividades importantes para la seguridad nuclear.

ARTICULO 14. EVALUACION Y VERIFICACION DE LA SEGURIDAD

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por:

- i) La realización de evaluaciones detalladas y sistemáticas de la seguridad antes de la construcción y puesta en servicio de una instalación nuclear así como a lo largo de su vida. Dichas evaluaciones deberán estar bien documentadas, ser actualizadas subsiguientemente a la luz de la experiencia operacional y de cualquier nueva información significativa en materia de seguridad, y ser revisadas bajo la supervisión del órgano regulador;
- ii) La realización de actividades de verificación por medio de análisis, vigilancia, pruebas e inspección, para comprobar que el estado físico de una determinada instalación nuclear y su funcionamiento se mantienen de conformidad con su diseño, los requisitos nacionales de seguridad aplicables y los límites y condiciones operacionales.

ARTICULO 15. PROTECCION RADIOLOGICA

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que la exposición de los trabajadores y el público a las radiaciones causada por una instalación nuclear en todas las situaciones operacionales se reduzca al nivel más bajo que puede razonablemente alcanzarse, y por que ninguna persona sea expuesta a dosis de radiación que superen los límites de dosis establecidos a nivel nacional.

ARTICULO 16. PREPARACION PARA CASOS DE EMERGENCIA

1. Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que existan planes de emergencia para las instalaciones nucleares, que sean aplicables dentro del emplazamiento y fuera de él, sean probados con regularidad y comprendan las actividades que se deban realizar en caso de emergencia.

Cuando una instalación nuclear sea nueva, estos planes se elaborarán y probarán antes de que la misma comience a funcionar por encima de un nivel bajo de potencia, acordado por el órgano regulador.

2. Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que a su propia población y a las autoridades competentes de los Estados que se hallen en las cercanías de una instalación nuclear se les suministre información pertinente sobre los planes de emergencia y respuesta, siempre que sea probable que resulten afectados por una emergencia radiológica originada en dicha instalación.

3. Las Partes Contratantes que no tengan ninguna instalación nuclear en su territorio nacional, en tanto sea probable que resulten afectadas en caso de emergencia radiológica an una instalación nuclear situada en las cercanías, adoptarán las medidas adecuadas para velar por que se elaboren y prueben planes de emergencia para su territorio, que cubran las actividades que se deban realizar en caso de emergencia.

d) Seguridad de las instalaciones

ARTICULO 17. EMPLAZAMIENTO

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por el establecimiento y la aplicación de procedimientos apropiados con el fin de:

- i) Evaluar todos los factores significativos relacionados con el emplazamiento, que probablemente afecten a la seguridad de una instalación nuclear a lo largo de su vida prevista;
- ii) Evaluar las probables consecuencias sobre la seguridad de las personas, de la sociedad y del medio ambiente de una instalación nuclear proyectada;
- iii) Reevaluar, en la medida de lo necesario, todos los factores pertinentes a que se refieren los apartados i) y ii), con el fin de cerciorarse de que la instalación nuclear continúa siendo aceptable desde el punto de vista de la seguridad.
- iv) Consultar a las Partes Contratantes que se hallen en las cercanías de una instalación nuclear proyectada, siempre que sea probable que resulten afectadas por dicha instalación y, previa petición, proporcionar la información necesaria a esas Partes Contratantes, a fin de que puedan evaluar y formarse su propio juicio sobre las probables consecuencias de la instalación nuclear para la seguridad en su propio territorio.

ARTICULO 18. DISEÑO Y CONSTRUCCION

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que:

- i) Las instalaciones nucleares se diseñen y construyan de modo que existan varios niveles y métodos fiables de protección (defensa en profundidad) contra la emisión de materias radiactivas, con el fin de prevenir los accidentes y de atenuar sus consecuencias radiológicas en el caso de que ocurrieren;

- ii) Las tecnologías adoptadas en el diseño y la construcción de una instalación nuclear sean de validez comprobada por la experiencia o verificada por medio de pruebas o análisis;
- iii) El diseño de una instalación nuclear permita una explotación fiable, estable y fácilmente controlable, con especial consideración de los factores humanos y la interfaz persona-máquina.

ARTICULO 19. EXPLOTACION

Cada Parte Contratante adoptará las medidas adecuadas para velar por que:

- i) La autorización inicial de explotación de una instalación nuclear se base en un análisis apropiado de seguridad y en un programa de puesta en servicio que demuestre que la instalación, tal como se ha construido, se ajusta a los requisitos de diseño y seguridad;
- ii) Los límites y condiciones operacionales deducidos del análisis de seguridad, de las pruebas y de la experiencia operacional se definan y revisen para establecer, en la medida de lo necesario, los confines de seguridad para la explotación;
- iii) Las actividades de explotación, mantenimiento, inspección y pruebas de una instalación nuclear se realicen de conformidad con los procedimientos aprobados;
- iv) Se establezcan procedimientos para hacer frente a incidentes operacionales previstos y a los accidentes;
- v) Se disponga, a lo largo de la vida de la instalación nuclear, de los servicios de ingeniería y apoyo técnico necesarios en todas las disciplinas relacionadas con la seguridad;
- vi) El titular de la correspondiente licencia notifique de manera oportuna al órgano regulador los incidentes significativos para la seguridad;
- vii) Se establezcan programas para recopilar y analizar la experiencia operacional, se actúe en función de los resultados y conclusiones obtenidos, y se utilicen los mecanismos existentes para compartir la importante experiencia adquirida con los organismos internacionales y con otras entidades explotadoras y órganos reguladores;
- viii) La generación de desechos radiactivos producidos por la explotación de una instalación nuclear se reduzca al mínimo factible para el proceso de que se trate, tanto en actividad como en volumen, y en cualquier operación necesaria de tratamiento y almacenamiento de combustible gastado y de los desechos directamente derivados de la explotación, en el propio emplazamiento

de la instalación nuclear, se tengan en cuenta los requisitos de su acondicionamiento y evacuación.

CAPITULO 3. REUNIONES DE LAS PARTES CONTRATANTES

ARTICULO 20. REUNIONES DE EXAMEN

1. Las Partes Contratantes celebrarán reuniones (denominadas en lo sucesivo "reuniones de examen") a fin de examinar los informes presentados en cumplimiento del artículo 5 de conformidad con los procedimientos adoptados con arreglo al artículo 22.

2. A reserva de lo dispuesto en el artículo 24, podrán establecerse subgrupos compuestos por representantes de las Partes Contratantes, que si se estimase necesario funcionen durante las reuniones de examen, con el fin de estudiar temas específicos contenidos en los informes.

3. Cada Parte Contratante dispondrá de una oportunidad razonable para discutir los informes presentados por otras Partes Contratantes y de pedir aclaraciones sobre los mismos.

ARTICULO 21. CALENDARIO

1. Se celebrará una reunión preparatoria de las Partes Contratantes no más tarde de seis meses después de la fecha de entrada en vigor de la presente Convención.

2. En esta reunión preparatoria, las Partes Contratantes fijarán la fecha de la primera reunión de examen. Esta reunión de examen se celebrará tan pronto como sea posible pero a más tardar 30 meses después de la fecha de entrada en vigor de la presente Convención.

3. En cada reunión de examen, las Partes Contratantes fijarán la fecha de la siguiente reunión. El intervalo existente entre las reuniones de examen no excederá de tres años.

ARTICULO 22. ARREGLOS SOBRE CUESTIONES DE PROCEDIMIENTO

1. En la reunión preparatoria que se celebre conforme al artículo 21, las Partes Contratantes elaborarán y adoptarán por consenso un reglamento y un reglamento financiero. Las Partes Contratantes establecerán, en particular, de conformidad con el Reglamento:

- i) Directrices acerca de la forma y estructura de los informes que deban ser presentados con arreglo al artículo 5;
- ii) Una fecha para la presentación de tales informes;
- iii) El procedimiento para el examen de dichos informes;

2. En las reuniones de examen las Partes Contratantes podrán, si se estimase necesario, examinar los arreglos establecidos de conformidad con los

apartados i) a iii) anteriormente mencionados, y adoptar por consenso revisiones de los mismos, a no ser que el Reglamento disponga otra cosa. También podrán enmendar por consenso el Reglamento y el Reglamento Financiero.

ARTICULO 23. REUNIONES EXTRAORDINARIAS

Se celebrará una reunión extraordinaria de las Partes Contratantes cuando

- i) así lo acuerde la mayoría de las Partes Contratantes presentes y votantes en una reunión; las abstenciones serán consideradas como votación, o
- ii) así lo pida por escrito una Parte Contratante, en un plazo de seis meses contado a partir de la fecha en que la petición haya sido comunicada a las Partes Contratantes y la secretaría a que se refiere el artículo 28 haya recibido notificación de que la petición cuenta con el apoyo de la mayoría de las Partes Contratantes.

ARTICULO 24. ASISTENCIA

1. Cada Parte Contratante deberá asistir a las reuniones de las Partes Contratantes y estar representada en las mismas por un delegado, así como por los suplentes, expertos y asesores que considere necesarios.

2. Las Partes Contratantes podrán invitar, por consenso, a cualquier organización intergubernamental competente en cuestiones reguladas por la presente Convención, a que asista, en calidad de observador, a cualquier reunión o a determinadas sesiones de la misma. Se exigirá a los observadores que acepten por escrito y por anticipado las disposiciones del artículo 27.

ARTICULO 25. INFORMES RESUMIDOS

Las Partes Contratantes aprobarán por consenso y pondrán a disposición del público un documento relativo a las cuestiones debatidas y a las conclusiones alcanzadas en las reuniones.

ARTICULO 26. IDIOMAS

1. Los idiomas de las reuniones de las Partes Contratantes serán el árabe, el chino, el español, el francés, el inglés y el ruso, a no ser que el Reglamento disponga otra cosa.

2. Los informes presentados de conformidad con el artículo 5 se redactarán en el idioma nacional de la Parte Contratante que los presente o en un solo idioma que se designará, previo acuerdo, en el Reglamento. De presentarse el informe en un idioma nacional distinto del idioma designado, la Parte en cuestión facilitará una traducción del mismo al idioma designado.

3. No obstante las disposiciones del párrafo 2, la secretaría, si se le resarcen los gastos, se encargará de traducir al idioma designado los informes presentados en cualquier otro idioma de la reunión.

ARTICULO 27. CONFIDENCIALIDAD

1. Las disposiciones de la presente Convención no afectarán a los derechos y obligaciones de las Partes Contratantes, de proteger, de conformidad con sus leyes, la información que no deba ser revelada. A los efectos de este artículo, la "información" incluye, entre otros, i) los datos personales; ii) la información protegida por derechos de propiedad intelectual o por la confidencialidad industrial o comercial; iii) la información relativa a la seguridad nacional, o a la protección física de los materiales nucleares o de las instalaciones nucleares.

2. Cuando, en el contexto de la presente Convención, una Parte Contratante suministre información identificada por esa Parte como de carácter reservado conforme a lo dispuesto en el párrafo 1, dicha información será utilizada únicamente a los fines para los que haya sido suministrada y su confidencialidad deberá ser respetada.

3. Deberá mantenerse la confidencialidad del contenido de los debates de las Partes Contratantes durante el examen de los informes en cada reunión.

ARTICULO 28. SECRETARIA

1. El Organismo Internacional de Energía Atómica (denominado en lo sucesivo el "Organismo") desempeñará las funciones de secretaría para las reuniones de las Partes Contratantes.

2. La secretaría deberá:

- i) convocar y preparar las reuniones de las Partes Contratantes y prestarles los necesarios servicios;
- ii) transmitir a las Partes Contratantes la información recibida o preparada de conformidad con lo dispuesto en la presente Convención;

Los gastos realizados por el Organismo en cumplimiento de las funciones mencionadas en los apartados i) y ii) precedentes serán sufragados por el Organismo con cargo a su presupuesto ordinario.

3. Las Partes Contratantes podrán, por consenso, pedir al Organismo que preste otros servicios a las reuniones de dichas Partes. El Organismo podrá prestar tales servicios si puede realizarlos con sujeción a su programa y presupuesto ordinarios. De no ser esto posible, el Organismo podrá prestar dichos servicios siempre que se disponga de financiación voluntaria de otra procedencia.

CAPITULO 4. CLAUSULAS Y OTRAS DISPOSICIONES FINALES**ARTICULO 29. SOLUCION DE CONTROVERSIAS**

En caso de controversia entre dos o más Partes Contratantes sobre la interpretación o aplicación de la presente Convención, las Partes Contratantes celebrarán consultas en el marco de una reunión de las Partes Contratantes a fin de resolver la controversia en cuestión.

ARTICULO 30. FIRMA, RATIFICACION, ACEPTACION, APROBACION, ADHESION

1. La presente Convención estará abierta, hasta su entrada en vigor, a la firma de todos los Estados en la Sede del Organismo en Viena, a partir del 20 de septiembre de 1994.

2. La presente Convención está sujeta a la ratificación, aceptación o aprobación de los Estados signatarios.

3. Tras su entrada en vigor, la presente Convención estará abierta a la adhesión de todos los Estados.

4. i) La presente Convención estará abierta a la firma o la adhesión de las organizaciones regionales con fines de integración o de otra naturaleza, siempre que la organización en cuestión esté constituida por Estados soberanos y tenga competencia para la negociación, celebración y aplicación de acuerdos internacionales en las materias que son objeto de la presente Convención.

ii) En las materias de su competencia, tales organizaciones en su propio nombre, deberán ejercer los derechos y cumplir las obligaciones que la presente Convención atribuye a los Estados Partes.

iii) Al hacerse Parte en la presente Convención, esa organización remitirá al depositario una declaración en la que se indique los Estados que la componen, los artículos de la presente Convención que le sean aplicables y el alcance de su competencia en las materias cubiertas en tales artículos.

iv) Dicha organización solo tendrá derecho a los votos que correspondan a sus Estados Miembros.

5. Los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión se depositarán ante el depositario.

ARTICULO 31. ENTRADA EN VIGOR

1. La presente Convención entrará en vigor el nonagésimo día siguiente a la fecha de depósito ante el depositario, del vigésimo segundo instrumento de ratificación, aceptación o aprobación, incluidos los instrumentos de diecisiete Estados que tengan cada uno al menos una instalación nuclear que haya alcanzado la criticidad en el núcleo de un reactor.

2. Para cada Estado u organización regional con fines de integración o de otra naturaleza que ratifique, acepte o apruebe la presente Convención o se adhiera a la misma después de la fecha de depósito del último instrumento requerido para satisfacer las condiciones enunciadas en el párrafo 1, la presente Convención entrará en vigor el nonagésimo día siguiente a la fecha en que dicho Estado u organización haya depositado ante el depositario el correspondiente instrumento.

ARTICULO 32. ENMIENDAS A LA CONVENCION

1. Cualquier Parte Contratante podrá proponer enmiendas a la presente Convención. Las enmiendas propuestas serán examinadas en una reunión de examen o en una reunión extraordinaria.

2. El depositario informará a las Partes Contratantes acerca de:

- i) La firma de la presente Convención y del depósito de los instrumentos de ratificación, aceptación, aprobación o adhesión, de conformidad con el artículo 30;
- ii) La fecha en que entre en vigor la Convención, de conformidad con el artículo 31;
- iii) Las notificaciones de denuncia de la Convención, y sus respectivas fechas, realizadas de conformidad con el artículo 33;
- iv) Las propuestas de enmienda a la presente Convención presentadas por Partes Contratantes, las enmiendas adoptadas por la correspondiente Conferencia Diplomática o por la reunión de las Partes Contratantes, y la fecha de entrada en vigor de las mencionadas enmiendas, de conformidad con el artículo 32.

ARTICULO 35. TEXTOS AUTENTICOS

El original de la presente Convención, cuyos textos en árabe, chino, español, francés, inglés y ruso son igualmente auténticos, será depositado ante el depositario, el cual enviará ejemplares certificados del mismo a las Partes Contratantes.

EN FE DE LO CUAL, LOS INFRASCritos, DEBIDAMENTE AUTORIZADOS AL EFECTO, HAN FIRMADO LA PRESENTE CONVENCION.

Hecho en Viena a los 20 días de septiembre de 1994.

[For the signatures, see p. 372 of this volume — Pour les signatures, voir p. 372 du présent volume.]

SIGNED BY THE REPRESENTATIVES OF

وقعت من قبل مندوب

由下列国家的代表签署

SIGNEE PAR LES REPRESENTANTS DES PAYS SUIVANTS

ПОДПИСАНО ПРЕДСТАВИТЕЛЯМИ

FIRMADA POR LOS REPRESENTANTES DE

AFGHANISTAN

أفغانستان

阿富汗

AFGHANISTAN

АФГАНИСТАНА

AFGANISTAN

ALBANIA

ألبانيا

阿尔巴尼亚

ALBANIE

АЛБАНИИ

ALBANIA

ALGERIA

الجزائر

阿尔及利亚

ALGERIE

АЛЖИРА

ARGELIA

[BOUBEKEUR BEN BOUZID]¹

ANGOLA

أنغولا

安哥拉

ANGOLA

АНГОЛЫ

ANGOLA

ANTIGUA AND BARBUDA

أنتيغوا وبربودا

安提瓜和巴布达

ANTIGUA-ET-BARBUDA

АНТИГУА И БАРБУДЫ

ANTIGUA Y BARBUDA

¹ The names of signatories appearing between brackets were not legible and have been supplied by the International Atomic Energy Agency — Les noms des signataires donnés entre crochets étaient illisibles et ont été fournis par l'Agence internationale de l'énergie atomique.

ARGENTINA

الأرجنتين

阿根廷

ARGENTINE

АРГЕНТИНЫ

ARGENTINA

[GUIDO JOSÉ DI TELLA]

ARMENIA

أرمينيا

亚美尼亚

ARMENIE

АРМЕНИИ

ARMENIA

[VIGEN CHITECHIAN]

AUSTRALIA

أستراليا

澳大利亚

AUSTRALIE

АВСТРАЛИИ

AUSTRALIA

[RONALD ALFRED WALKER]

AUSTRIA

النمسا

奥地利

AUTRICHE

АВСТРИИ

AUSTRIA

[ALOIS MOCK]

BANGLADESH

بنگلا ديش

孟加拉国

BANGLADESH

БАНГЛАДЕШ

BANGLADESH

[QUAZI MOHAMMAD MUNZUR-I- MOWLA]

BARBADOS

بربادوس

巴巴多斯

BARBADE

БАРБАДОСА

BARBADOS

BELARUS

بیلاروس

白俄罗斯

BELARUS

БЕЛАРУСИ

BELARUS

BELGIUM

بلجیکا

比利时

BELGIQUE

БЕЛЬГИИ

BELGICA

[LUC CEYSSENS]

BELIZE

بلیز

伯利兹

BELIZE

БЕЛИЗА

BELICE

BENIN

بنين

贝宁

BENIN

БЕНИН

BENIN

BOTSWANA

بوتسوانا

博茨瓦纳

BOTSWANA

БОТСВАНЫ

BOTSWANA

BRAZIL

البرازيل

巴西

BRESIL

БРАЗИЛИИ

BRASIL

[THEREZA MARIA MACHADO QUINTELLA]

BRUNEI DARUSSALAM

بروني دار السلام

文莱达鲁萨兰

BRUNEI DARUSSALAM

БРУНЕЙ-ДАРУССАЛАМА

BRUNEI DARUSSALAM

BULGARIA

بلغاريا

保加利亚

BULGARIE

БОЛГАРИИ

BULGARIA

[YANKO YANEV]

BURKINA FASO

بورکينا فاصو

布基纳法索

BURKINA FASO

БУРКИНА-ФАСО

BURKINA FASO

BURUNDI

بوروندي

布隆迪

BURUNDI

БУРУНДИ

BURUNDI

CAMBODIA

كمبوديا

柬埔寨

CAMBODGE

КАМБОДЖИ

CAMBOYA

CAMEROON

الكاميرون

喀麦隆

CAMEROUN

КАМЕРУНА

CAMERUN

CANADA

كندا

加拿大

CANADA

КАНАДА

CANADA

[AGNES BISHOP]

CHILE

شيلي

智利

CHILI

ЧИЛИ

CHILE

[OSVALDO PUCCIO HUIDOBRO]

CHINA

الصين

中国

CHINE

КИТАЯ

CHINA

[CHEN SHIQIU]

COLOMBIA

كولومبيا

哥伦比亚

COLOMBIE

КОЛУМБИИ

COLOMBIA

CÔTE D'IVOIRE

كوت ديفوار

科特迪瓦

CÔTE D'IVOIRE

КОТ-ДИВУАРА

CÔTE D'IVOIRE

CROATIA

كرواتيا

克罗地亚

CROATIE

ХОРВАТИИ

CROACIA

[NADAN VIDOŠEVIĆ]

CUBA

كوبا

古巴

CUBA

КУБЫ

CUBA

[ANDRÉS GARCIA DE LA CRUZ]

CYPRUS

قبرص

塞浦路斯

CHYPRE

КИПРА

CHIPRE

CZECH REPUBLIC

الجمهورية التشيكية

捷克共和国

REPUBLIQUE TCHEQUE

ЧЕШСКОЙ РЕСПУБЛИКИ

REPUBLICA CHECA

[JÁN ŠTULLER]

DEMOCRATIC PEOPLE'S
REPUBLIC OF KOREA

جمهورية كوريا الديمقراطية
الشعبية

朝鮮民主主義人民共和國

REPUBLIQUE POPULAIRE
DEMOCRATIQUE DE COREE

КОРЕЙСКОЙ НАРОДНО-ДЕМОКРАТИЧЕСКОЙ
РЕСПУБЛИКИ

REPUBLICA POPULAR DEMOCRATICA
DE COREA

DENMARK

الدانمرك

丹麦

DANEMARK

ДАНИИ

DINAMARCA

[JØRGEN BØJER]

ECUADOR

اکوادور

厄瓜多尔

EQUATEUR

ЭКВАДОРА

ECUADOR

EGYPT

مصر

埃及

EGYPTE

ЕГИПТА

EGIPTO

[ABDEL HAMID ONSY]

EL SALVADOR

السلفادور

萨尔瓦多

EL SALVADOR

САЛЬВАДОРА

EL SALVADOR

ETHIOPIA

اثيوبيا

埃塞俄比亚

ETHIOPIE

ЭФИОПИИ

ЕТІОРІА

FJI

فيجي

斐济

FIDJI

ФИДЖИ

FJI

FINLAND

فنلندا

芬兰

FINLANDE

ФИНЛЯНДИИ

FINLANDIA

[ALEC AALTO]

FRANCE

فرنسا

法国

FRANCE

ФРАНЦИИ

FRANCIA

[MARCEL TREMEAU]

GABON

غابون

加蓬

GABON

ГАБОНА

GABON

GAMBIA

غامبيا

冈比亚

GAMBIE

ГАМБИИ

GAMBIA

GEORGIA

جورجيا

格鲁吉亚

GEORGIE

ГРУЗИИ

GEORGIA

GERMANY

ألمانيا

德国

ALLEMAGNE

ГЕРМАНИИ

ALEMANIA

[CLEMENS STROETMANN]

[KARL BORCHARD]

GHANA

غانا

加纳

GHANA

ГАНЫ

GHANA

[BENJAMIN GODZI GODWYLL]

GREECE

اليونان

希腊

GRECE

ГРЕЦИИ

GRECIA

[PANAYOTIS TSOUNIS]

GRENADA

غرينادا

格林纳达

GRENADE

ГРЕНАДЫ

GRANADA

GUATEMALA

غواتيمالا

危地马拉

GUATEMALA

ГВАТЕМАЛЫ

GUATEMALA

HUNGARY

هنغاريا

匈牙利

HONGRIE

ВЕНГРИИ

HUNGRIA

[ERNŐ PUNGOR]

[20 September 1944 — 20 septembre 1944]

ICELAND

أيسلندا

冰岛

ISLANDE

ИСЛАНДИИ

ISLANDIA

[TÓMAS A. TÓMASSON]

[21 September 1995 — 21 septembre 1995]

INDIA

الهند

印度

INDE

ИНДИИ

INDIA

[SHRI R. CHIDAMBARAM]¹

[20 September 1994 — 20 septembre 1994]

¹ See p. 416 of this volume for the texts of the declaration made upon signature — Voir p. 416 du présent volume pour le texte de la déclaration faite lors de la signature.

INDONESIA

اندونيسيا

印度尼西亚

INDONESIE

ИНДОНЕЗИИ

INDONESIA

[AGUS TARMIDZI]

IRAN, ISLAMIC REPUBLIC OF

ایران (جمهوریة - الاسلامیة)

伊朗伊斯兰共和国

IRAN, REPUBLIQUE ISLAMIQUE D'

ИСЛАМСКОЙ РЕСПУБЛИКИ ИРАН

IRAN, REPUBLICA ISLAMICA DEL

IRAQ

العراق

伊拉克

IRAQ

ИРАКА

IRAQ

IRELAND

أيرلندا

爱尔兰

IRLANDE

ИРЛАНДИИ

IRLANDA

[DECLAN CONNOLLY]

ISRAEL

اسرائيل

以色列

ISRAËL

ИЗРАИЛЯ

ISRAEL

[GIDEON FRANK]

ITALY

ايطاليا

意大利

ITALIE

ИТАЛИИ

ITALIA

[ALBERTO INDELICATO]

JAMAICA

جامايكا

牙买加

JAMAÏQUE

ЯМАЙКИ

JAMAICA

JAPAN

اليابان

日本

JAPON

ЯПОНИИ

JAPON

[NOBUTOSHI AKAO]

JORDAN

الأردن

约旦

JORDANIE

ИОРДАНИИ

JORDANIA

[HUSAM KAZEM ABU-GHAZALEH]

KAZAKHSTAN

قازاخستان

哈萨克斯坦

KAZAKHSTAN

КАЗАХСТАНА

KAZAJSTAN

[VLADIMIR SERGEEVICH SHKOLNIK]

[20 September 1996 — 20 septembre 1996]

KENYA

كينيا

肯尼亚

KENYA

КЕНИИ

KENYA

KIRIBATI

كيريباتي

基里巴斯

KIRIBATI

КИРИБАТИ

KIRIBATI

KOREA, REPUBLIC OF

جمهورية كوريا

大韩民国

COREE, REPUBLIQUE DE

РЕСПУБЛИКИ КОРЕЯ

REPUBLICA DE COREA

[SI-JOONG KIM]

KUWAIT

الكويت

科威特

KOWEÏT

КУВЕЙТА

KUWAIT

KYRGYZSTAN

کیرجیستان

吉尔吉斯斯坦

KIRGHIZISTAN

КЫРГЫЗСТАНА

KIRGUISTAN

LAO PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

老挝人民民主共和国

REPUBLIQUE DEMOCRATIQUE POPULAIRE LAO

ЛАОССКОЙ НАРОДНО-ДЕМОКРАТИЧЕСКОЙ
РЕСПУБЛИКИ

REPUBLICA DEMOCRATICA POPULAR LAO

LATVIA

لتفيا

拉脱维亚

LETTONIE

ЛАТВИИ

LETONIA

LEBANON

لبنان

黎巴嫩

LIBAN

ЛИБАНА

LIBANO

[SAMIR HOBEIKA]

LIECHTENSTEIN

ليختنشتاين

列支敦士登

LIECHTENSTEIN

ЛИХТЕНШТЕЙНА

LIECHTENSTEIN

LITHUANIA

ليتوانيا

立陶宛

LITUANIE

ЛИТВЫ

LITUANIA

[SAULITIS KUTAS]

LUXEMBOURG

لكسمبورغ

卢森堡

LUXEMBOURG

ЛЮКСЕМБУРГА

LUXEMBURGO

[JACQUES REUTER]

MALAYSIA

ماليزيا

马来西亚

MALAISIE

МАЛАЙЗИИ

MALASIA

MALI

مالي

马里

MALI

МАЛИ

MALI

[OUSMANE TANDIA]

MALTA

مالطا

马耳他

MALTE

МАЛЬТА

MALTA

MEXICO

المكسيك

墨西哥

MEXIQUE

МЕКСИКИ

MEXICO

[CLAUDE HELLER]

MICRONESIA

مكرونيزيا

密克罗尼西亚

MICRONESIE

МИКРОНЕЗИИ

MICRONESIA

MOLDOVA

مولدوفا

摩尔多瓦

MOLDOVA

МОЛДОВЫ

MOLDOVA

MONACO

موناكو

摩纳哥

MONACO

МОНАКО

MONACO

[JEAN PASTORELLI]

MONGOLIA

منغوليا

蒙古

MONGOLIE

МОНГОЛИИ

MONGOLIA

MOROCCO

المغرب

摩洛哥

MAROC

МАРОККО

MARRUECOS

[MOHAMED RIDA EL FASSI]

NAURU

ناورو

瑙魯

NAURU

HAУPУ

NAURU

NEPAL

نيپال

尼泊尔

NEPAL

НЕПАЛА

NEPAL

NETHERLANDS

هولندا

荷兰

PAYS-BAS

НИДЕРЛАНДОВ

PAISES BAJOS

[J. TH. H.C. VAN EBBENHORST TENGBERGEN]

NEW ZEALAND

نيوزيلندا

新西兰

NOUVELLE-ZELANDE

НОВОЙ ЗЕЛАНДИИ

NUEVA ZELANDIA

NICARAGUA

نيكاراغوا

尼加拉瓜

NICARAGUA

НИКАРАГУА

NICARAGUA

[XAVIER ARGÜELLO HURTADO]

NIGER

النيجر

尼日尔

NIGER

НИГЕРА

NIGER

NIGERIA

نيجيريا

尼日利亚

NIGERIA

НИГЕРИИ

NIGERIA

[ALHAJI UMARU BABA]

[21 September 1994 — 21 septembre 1994]

NORWAY

النرويج

挪威

NORVEGE

НОРВЕГИИ

NORUEGA

[KÅRE DÆHLEN]

OMAN

عمان

阿曼

OMAN

ОМАН

OMAN

PAKISTAN

پاکستان

巴基斯坦

PAKISTAN

ПАКИСТАНА

PAKISTAN

[ISHFAQ AHMAD]

[20 September 1994 — 20 septembre 1994]

PANAMA

بنما

巴拿马

PANAMA

ПАНАМЫ

PANAMA

PAPUA NEW GUINEA

بابوا غينيا الجديدة

巴布亚新几内亚

PAPOUASIE-NOUVELLE-GUINEE

ПАПУА-НОВОЙ ГВИНЕИ

PAPUA NUEVA GUINEA

PARAGUAY

باراغواي

巴拉圭

PARAGUAY

ПАРАГВАЯ

PARAGUAY

PERU

بيرو

秘鲁

PEROU

ПЕРУ

PERU

[IGOR VELÁZQUEZ RODRÍGUEZ]

PHILIPPINES

الفلبين

菲律賓

PHILIPPINES

ФИЛИППИН

FILIPINAS

[REYNALDO O. ARCILLA]

POLAND

بولندا

波兰

POLOGNE

ПОЛЬШИ

POLONIA

[JERZY NIEWODNICZANSKI]

PORTUGAL

البرتغال

葡萄牙

PORTUGAL

ПОРТУГАЛИИ

PORTUGAL

[OCTAVIO NETO VALERIO]

QATAR

قطر

卡塔尔

QATAR

КАТАРА

QATAR

ROMANIA

رومانيا

罗马尼亚

ROUMANIE

РУМЫНИИ

RUMANIA

[ANTON DRAGOMIRESCU]

RUSSIAN FEDERATION

الاتحاد الروسي

俄罗斯联邦

FEDERATION DE RUSSIE

РОССИЙСКОЙ ФЕДЕРАЦИИ

FEDERACION DE RUSIA

[VIKTOR NIKITOVICH MIKHAILOV]

RWANDA

رواندا

卢旺达

RWANDA

РУАНДЫ

RWANDA

SIERRA LEONE

سيراليون

塞拉利昂

SIERRA LEONE

СЬЕРРА-ЛЕОНЕ

SIERRA LEONA

SINGAPORE

سنغافورة

新加坡

SINGAPOUR

СИНГАПУРА

SINGAPUR

SLOVAK REPUBLIC

الجمهورية السلوفاكية

斯洛伐克共和国

REPUBLIQUE SLOVAQUE

СЛОВАЦКОЙ РЕСПУБЛИКИ

REPUBLICA ESLOVACA

[JOZEF MIŠÁK]

SLOVENIA

سلوفينيا

斯洛文尼亚

SLOVENIE

СЛОВЕНИИ

ESLOVENIA

[PAVEL GANTAR]

SOLOMON ISLANDS

جزر سليمان

所罗门群岛

ILES SALOMON

СОЛОМОНОВЫХ ОСТРОВОВ

ISLAS SALOMON

SOMALIA

الصومال

索马里

SOMALIE

СОМАЛИ

SOMALIA

SOUTH AFRICA

جنوب أفريقيا

南非

AFRIQUE DU SUD

ЮЖНОЙ АФРИКИ

SUDAFRICA

[ALFRED NZO]

SPAIN

أسبانيا

西班牙

ESPAGNE

ИСПАНИИ

ESPAÑA

[JOSÉ ANTONIO DE YTURRIAGA BARBERAN]

SRI LANKA

سري لانكا

斯里兰卡

SRI LANKA

ШРИ-ЛАНКИ

SRI LANKA

SUDAN

السودان

苏丹

SOUDAN

СУДАНА

SUDAN

[IBRAHIM AHMED OMAR]

SURINAME

سورينام

苏里南

SURINAME

СУРИНАМА

SURINAME

SWAZILAND

سوازيلند

斯威士兰

SWAZILAND

СВАЗИЛЕНДА

SWAZILANDIA

SWEDEN

السويد

瑞典

SUEDE

ШВЕЦИИ

SUECIA

[ANITA GRADIN]

SWITZERLAND

سويسرا

瑞士

SUISSE

ШВЕЙЦАРИИ

SUIZA

[BENEDIKT VON TSCHARNER]

[Sous réserve de ratification — Subject to ratification]

SYRIAN ARAB REPUBLIC

الجمهورية العربية السورية

阿拉伯叙利亚共和国

REPUBLIQUE ARABE SYRIENNE

СИРИЙСКОЙ АРАБСКОЙ РЕСПУБЛИКИ

REPUBLICA ARABE SIRIA

[IBRAHIM OTHMAN]

TUNISIA

تونس

突尼斯

TUNISIE

ТУНИСА

TUNEZ

[HABIB AMMAR]

TURKEY

تركيا

土耳其

TURQUIE

ТУРЦИИ

TURQUIA

[FÜGEN OK]

TURKMENISTAN

تورکمنستان

土库曼斯坦

TURKMENISTAN

ТУРКМЕНИСТАНА

TURKMENISTAN

TUVALU

توفالو

图瓦卢

TUVALU

ТУВАЛУ

TUVALU

UGANDA

أوغندا

乌干达

OUGANDA

УГАНДЫ

UGANDA

UKRAINE

أوكرانيا

乌克兰

UKRAINE

УКРАИНЫ

UCRANIA

[NIKOLAI SHTEINBERG]

UNITED ARAB EMIRATES

الإمارات العربية المتحدة

阿拉伯联合酋长国

EMIRATS ARABES UNIS

ОБЪЕДИНЕННЫХ АРАБСКИХ ЭМИРАТОВ

EMIRATOS ARABES UNIDOS

UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN
AND NORTHERN IRELAND

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وأيرلندا الشمالية

大不列颠及北爱尔兰联合王国

ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE
ET D'IRLANDE DU NORD

СОЕДИНЕННОГО КОРОЛЕВСТВА
ВЕЛИКОБРИТАНИИ И СЕВЕРНОЙ ИРЛАНДИИ

REINO UNIDO DE GRAN BRETAÑA
E IRLANDA DEL NORTE

[CHRISTOPHER HULSE]

UNITED REPUBLIC OF TANZANIA

جمهورية تنزانيا المتحدة

坦桑尼亚联合共和国

REPUBLIQUE-UNIE DE TANZANIE

ОБЪЕДИНЕННОЙ РЕСПУБЛИКИ ТАНЗАНИЯ

REPUBLICA UNIDA DE TANZANIA

UNITED STATES OF AMERICA

الولايات المتحدة الأمريكية

美利堅合眾國

ETATS-UNIS D'AMERIQUE

СОЕДИНЕННЫХ ШТАТОВ АМЕРИКИ

ESTADOS UNIDOS DE AMERICA

[HAZEL O'LEARY]

URUGUAY

أوروغواي

烏拉圭

URUGUAY

УРУГВАЯ

URUGUAY

[ALEJANDRO LORENZO Y LOZADO]

UZBEKISTAN

أوزبكستان

烏茲別克斯坦

OUZBEKISTAN

УЗБЕКИСТАНА

UZBEKISTAN

DECLARATION MADE
UPON SIGNATURE*INDIA*

“India continues to believe that a Convention on Nuclear Safety should cover all nuclear power plants, civil and military. We note, however, that the present Convention covers only civilian nuclear power plants. We hope that the safety aspects of nuclear power plants in the military domain would also be given attention, to achieve comprehensive nuclear safety worldwide.”

DÉCLARATION FAITE LORS
DE LA SIGNATURE*INDE*

L'Inde persiste à croire qu'une Convention sur la sûreté nucléaire devrait s'appliquer à toutes les centrales électro-nucléaires, civiles et militaires. Cependant, nous constatons que la présente Convention ne couvre que les centrales électro-nucléaires civiles. Nous espérons que l'aspect sûreté des centrales électro-nucléaires militaires ne sera pas négligé, de façon à instaurer la sûreté nucléaire à l'échelle mondiale.

ANNEX A

*Ratifications, accessions, subsequent agreements, etc.,
concerning treaties and international agreements
registered
with the Secretariat of the United Nations*

ANNEXE A

*Ratifications, adhésions, accords ultérieurs, etc.,
concernant des traités et accords internationaux
enregistrés
au Secrétariat de l'Organisation des Nations Unies*

ANNEX A

No. 4739. CONVENTION ON THE RECOGNITION AND ENFORCEMENT OF FOREIGN ARBITRAL AWARDS. DONE AT NEW YORK, ON 10 JUNE 1958¹

ACCESSION

Instrument deposited on:

30 January 1997

MAURITANIA

(With effect from 30 April 1997.)

Registered ex officio on 30 January 1997.

ANNEXE A

N° 4739. CONVENTION POUR LA RECONNAISSANCE ET L'EXÉCUTION DES SENTENCES ARBITRALES ÉTRANGÈRES. FAITE À NEW-YORK, LE 10 JUIN 1958¹

ADHÉSION

Instrument déposé le :

30 janvier 1997

MAURITANIE

(Avec effet au 30 avril 1997.)

Enregistré d'office le 30 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 330, p. 3; for subsequent actions, see references in Cumulative Indexes Nos. 4 to 24, as well as annex A in volumes 1410, 1426, 1434, 1455, 1458, 1484, 1492, 1494, 1501, 1509, 1513, 1516, 1518, 1523, 1526, 1537, 1549, 1552, 1591, 1592, 1665, 1671, 1673, 1679, 1714, 1720, 1723, 1727, 1732, 1736, 1771, 1774, 1777, 1821, 1824, 1829, 1830, 1856, 1860, 1864, 1887, 1896, 1908, 1927, 1929 and 1953.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 330, p. 3; pour les faits ultérieurs, voir les références données dans les Index cumulatifs nos 4 à 24, ainsi que l'annexe A des volumes 1410, 1426, 1434, 1455, 1458, 1484, 1492, 1494, 1501, 1509, 1513, 1516, 1518, 1523, 1526, 1537, 1549, 1552, 1591, 1592, 1665, 1671, 1673, 1679, 1714, 1720, 1723, 1727, 1732, 1736, 1771, 1774, 1777, 1821, 1824, 1829, 1830, 1856, 1860, 1864, 1887, 1896, 1908, 1927, 1929 et 1953.

No. 4789. AGREEMENT CONCERNING THE ADOPTION OF UNIFORM CONDITIONS OF APPROVAL AND RECIPROCAL RECOGNITION OF APPROVAL FOR MOTOR VEHICLE EQUIPMENT AND PARTS. DONE AT GENEVA, ON 20 MARCH 1958¹

ENTRY INTO FORCE of amendments to Regulation No. 31 annexed to the above-mentioned Agreement

The amendments were proposed by the Administrative Committee of the above-mentioned Agreement and circulated by the Secretary-General to the Contracting Parties on 23 July 1996. They came into force on 23 January 1997, in accordance with article 12 (2) of the Agreement.

Authentic texts of the amendments: English and French.

Registered ex officio on 23 January 1997.

Not published herein in accordance with article 12 (2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United Nations, as amended, and General Assembly resolution A/RES/52/153 of 15 December 1997. For the text of the amendments, see Economic Commission for Europe document E/ECE/324-E/ECE/TRANS/505/Rev.1/Add.30/Rev.1/Amend.1.

ENTRY INTO FORCE of amendments to Regulation No. 37 annexed to the Agreement of 20 March 1958 concerning the adoption of uniform conditions of approval and reciprocal recognition of approval for motor vehicle equipment and parts

The amendments were proposed by the Administrative Committee of the above-mentioned Agreement and circulated by the Secretary-General to the Contracting Parties on 23 July 1996. They came into force on 23 January 1997, in accordance with article 12 (2) of the Agreement.

Authentic texts of the amendments: English and French.

Registered ex officio on 23 January 1997.

Not published herein in accordance with article 12 (2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United Nations, as amended, and General Assembly resolution A/RES/52/153 of 15 December 1997. For the text of the amendments, see Economic Commission for Europe document E/ECE/324-E/ECE/TRANS/505/Rev.1/Add.36/Rev.2/Amend.2.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 335, p. 211; see also vol. 516, p. 378 (rectification of the authentic English and French texts of article 1 (8)); vol. 609, p. 290 (amendment to article 1 (1)); and vol. 1059, p. 404 (rectification of the authentic French text of article 12 (2)); for other subsequent actions, see references in Cumulative Indexes Nos. 4 to 24, as well as annex A in volumes 1401, 1402, 1404, 1405, 1406, 1408, 1409, 1410, 1412, 1413, 1417, 1419, 1421, 1422, 1423, 1425, 1428, 1429, 1434, 1436, 1438, 1443, 1444, 1458, 1462, 1463, 1464, 1465, 1466, 1474, 1477, 1483, 1484, 1485, 1486, 1487, 1488, 1489, 1490, 1492, 1494, 1495, 1499, 1500, 1502, 1504, 1505, 1506, 1507, 1509, 1510, 1511, 1512, 1513, 1514, 1515, 1516, 1518, 1519, 1520, 1522, 1523, 1524, 1525, 1526, 1527, 1530, 1537, 1541, 1543, 1545, 1546, 1547, 1548, 1549, 1552, 1555, 1557, 1558, 1559, 1563, 1565, 1566, 1567, 1568, 1569, 1573, 1575, 1578, 1580, 1581, 1582, 1583, 1584, 1585, 1589, 1590, 1593, 1597, 1598, 1605, 1607, 1637, 1639, 1641, 1642, 1647, 1649, 1654, 1656, 1658, 1664, 1671, 1672, 1673, 1678, 1685, 1686, 1688, 1689, 1691, 1693, 1695, 1696, 1698, 1699, 1700, 1702, 1703, 1709, 1714, 1717, 1722, 1723, 1724, 1725, 1728, 1730, 1731, 1745, 1747, 1748, 1753, 1762, 1763, 1764, 1765, 1768, 1769, 1770, 1771, 1774, 1775, 1777, 1785, 1787, 1792, 1819, 1822, 1823, 1824, 1829, 1830, 1832, 1840, 1843, 1844, 1846, 1849, 1860, 1861, 1862, 1863, 1864, 1870, 1871, 1872, 1880/1881, 1882, 1884, 1886, 1887, 1890, 1891, 1893, 1898, 1900, 1901, 1902, 1903, 1908, 1909, 1911, 1914, 1916, 1920, 1921, 1927, 1928, 1929, 1931, 1932, 1933, 1935, 1947, 1949, 1952, 1954, 1955 and 1962.

ENTRY INTO FORCE of amendments to Regulation No. 65 annexed to the Agreement of 20 March 1958 concerning the adoption of uniform conditions of approval and reciprocal recognition of approval for motor vehicle equipment and parts

The amendments were proposed by the Administrative Committee of the above-mentioned Agreement and circulated by the Secretary-General to the Contracting Parties on 23 July 1996. They came into force on 23 January 1997, in accordance with article 12 (2) of the Agreement.

Authentic texts of the amendments: English and French.

Registered ex officio on 23 January 1997.

Not published herein in accordance with article 12 (2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United Nations, as amended, and General Assembly resolution A/RES/52/153 of 15 December 1997. For the text of the amendments, see Economic Commission for Europe document E/ECE/324-E/ECE/TRANS/505/Rev.1/Add.64/Amend.2.

MODIFICATIONS of the English and French texts of Regulation No. 100 annexed to the Agreement of 20 March 1958 concerning the adoption of uniform conditions of approval and reciprocal recognition of approval for motor vehicle equipment and parts

The modifications were effected by the Secretary-General on 29 January 1997, in accordance with the decision taken by the Working Party on the Construction of Vehicles of the Inland Transport Committee of the Economic Commission for Europe at its one hundred and sixth session.

Authentic texts of the procès-verbal of modifications: English and French.

Registered ex officio on 29 January 1997.

Not published herein in accordance with article 12 (2) of the General Assembly regulations to give effect to Article 102 of the Charter of the United Nations, as amended, and General Assembly resolution A/RES/52/153 of 15 December 1997. For the text of the modifications, see Economic Commission for Europe document TRANS/WP.29/485.

N° 4789. ACCORD CONCERNANT L'ADOPTION DE CONDITIONS UNIFORMES D'HOMOLOGATION ET LA RECONNAISSANCE RÉCIPROQUE DE L'HOMOLOGATION DES ÉQUIPEMENTS ET PIÈCES DE VÉHICULES À MOTEUR. FAIT À GENÈVE, LE 20 MARS 1958¹

ENTRÉE EN VIGUEUR d'amendements au Règlement n° 31 annexé à l'Accord susmentionné

Les amendements avaient été proposés par le Comité administratif de l'Accord susmentionné et communiqués par le Secrétaire général aux Parties contractantes le 23 juillet 1996. Ils sont entrés en vigueur le 23 janvier 1997, conformément au paragraphe 2 de l'article 12 de l'Accord.

Textes authentiques des amendements : anglais et français.

Enregistré d'office le 23 janvier 1997.

Non publié ici conformément au paragraphe 2 de l'article 12 du règlement de l'Assemblée générale destiné à mettre en application l'Article 102 de la Charte des Nations Unies, tel qu'amendé, et à la résolution de l'Assemblée générale A/RES/52/153 du 15 décembre 1997. Pour le texte des amendements, voir le document de la Commission économique pour l'Europe E/ECE/324-E/ECE/TRANS/505/Rev.1/Add.30/Rev.1/Amend.1.

ENTRÉE EN VIGUEUR d'amendements au Règlement n° 37 annexé à l'Accord susmentionné du 20 mars 1958 concernant l'adoption de conditions uniformes d'homologation et la reconnaissance réciproque de l'homologation des équipements et pièces de véhicules à moteur

Les amendements avaient été proposés par le Comité administratif de l'Accord susmentionné et communiqués par le Secrétaire général aux Parties contractantes le 23 juillet 1996. Ils sont entrés en vigueur le 23 janvier 1997, conformément au paragraphe 2 de l'article 12 de l'Accord.

Textes authentiques des amendements : anglais et français.

Enregistré d'office le 23 janvier 1997.

Non publié ici conformément au paragraphe 2 de l'article 12 du règlement de l'Assemblée générale destiné à mettre en application l'Article 102 de la Charte des Nations Unies, tel qu'amendé, et à la résolution de l'Assemblée générale A/RES/52/153 du 15 décembre 1997. Pour le texte des amendements, voir le document de la Commission économique pour l'Europe E/ECE/324-E/ECE/TRANS/505/Rev.1/Add.36/Rev.2/Amend.2.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 335, p. 211; voir aussi vol. 516, p. 379 (rectification des textes authentiques anglais et français du paragraphe 8 de l'article 1); vol. 609, p. 291 (amendement du paragraphe 1 de l'article 1); et vol. 1059, p. 404 (rectification du texte authentique français du paragraphe 2 de l'article 12); pour les autres faits ultérieurs, voir les références données dans les Index cumulatifs nos 4 à 24, ainsi que l'annexe A des volumes 1401, 1402, 1404, 1405, 1406, 1408, 1409, 1410, 1412, 1413, 1417, 1419, 1421, 1422, 1423, 1425, 1428, 1429, 1434, 1436, 1438, 1443, 1444, 1458, 1462, 1463, 1464, 1465, 1466, 1474, 1477, 1483, 1484, 1485, 1486, 1487, 1488, 1489, 1490, 1492, 1494, 1495, 1499, 1500, 1502, 1504, 1505, 1506, 1507, 1509, 1510, 1511, 1512, 1513, 1514, 1515, 1516, 1518, 1519, 1520, 1522, 1523, 1524, 1525, 1526, 1527, 1530, 1537, 1541, 1543, 1545, 1546, 1547, 1548, 1549, 1552, 1555, 1557, 1558, 1559, 1563, 1565, 1566, 1567, 1568, 1569, 1573, 1575, 1578, 1580, 1581, 1582, 1583, 1584, 1585, 1589, 1590, 1593, 1597, 1598, 1605, 1607, 1637, 1639, 1641, 1642, 1647, 1649, 1654, 1656, 1658, 1664, 1671, 1672, 1673, 1678, 1685, 1686, 1688, 1689, 1691, 1693, 1695, 1696, 1698, 1699, 1700, 1702, 1703, 1709, 1714, 1717, 1722, 1723, 1724, 1725, 1728, 1730, 1731, 1745, 1747, 1748, 1753, 1762, 1763, 1764, 1765, 1768, 1769, 1770, 1771, 1774, 1775, 1777, 1785, 1787, 1792, 1819, 1822, 1823, 1824, 1829, 1830, 1832, 1840, 1843, 1844, 1846, 1849, 1860, 1861, 1862, 1863, 1864, 1870, 1871, 1872, 1880/1881, 1882, 1884, 1886, 1887, 1890, 1891, 1893, 1898, 1900, 1901, 1902, 1903, 1908, 1909, 1911, 1914, 1916, 1920, 1921, 1927, 1928, 1929, 1931, 1932, 1933, 1935, 1947, 1949, 1952, 1954, 1955 et 1962.

ENTRÉE EN VIGUEUR d'amendements au Règlement n° 65 annexé à l'Accord susmentionné du 20 mars 1958 concernant l'adoption de conditions uniformes d'homologation et la reconnaissance réciproque de l'homologation des équipements et pièces de véhicules à moteur

Les amendements avaient été proposés par le Comité administratif de l'Accord susmentionné et communiqués par le Secrétaire général aux Parties contractantes le 23 juillet 1996. Ils sont entrés en vigueur le 23 janvier 1997, conformément au paragraphe 2 de l'article 12 de l'Accord.

Textes authentiques des amendements : anglais et français.

Enregistré d'office le 23 janvier 1997.

Non publié ici conformément au paragraphe 2 de l'article 12 du règlement de l'Assemblée générale destiné à mettre en application l'Article 102 de la Charte des Nations Unies, tel qu'amendé, et à la résolution de l'Assemblée générale A/RES/52/153 du 15 décembre 1997. Pour le texte des amendements, voir le document de la Commission économique pour l'Europe E/ECE/324-E/ECE/TRANS/505/Rev.1/Add.64/Amend.2.

MODIFICATIONS des textes anglais et français du Règlement n° 100 annexé à l'Accord du 20 mars 1958 concernant l'adoption de conditions uniformes d'homologation et la reconnaissance réciproque de l'homologation des équipements et pièces de véhicules à moteur

Les modifications ont été effectuées par le Secrétaire général le 29 janvier 1997, conformément à la décision prise par le Groupe de travail de la construction de véhicules du Comité des transports intérieurs de la Commission économique pour l'Europe à sa cent sixième session.

Textes authentiques du procès-verbal de modifications : anglais et français.

Enregistré d'office le 29 janvier 1997.

Non publié ici conformément au paragraphe 2 de l'article 12 du règlement de l'Assemblée générale destiné à mettre en application l'Article 102 de la Charte des Nations Unies, tel qu'amendé, et à la résolution de l'Assemblée générale A/RES/52/153 du 15 décembre 1997. Pour le texte des amendements, voir le document de la Commission économique pour l'Europe TRANS/WP.29/485.

No. 10325. CONVENTION BETWEEN THE UNITED STATES OF AMERICA AND THE FRENCH REPUBLIC WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND PROPERTY. SIGNED AT PARIS ON 28 JULY 1967¹

N° 10325. CONVENTION ENTRE LES ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE ET LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE REVENU ET LA FORTUNE. SIGNÉE À PARIS LE 28 JUILLET 1967¹

TERMINATION (*Note by the Secretariat*)

The Government of France registered on 23 January 1997 the Convention between the Government of the French Republic and the Government of the United States of America for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and capital signed at Paris on 31 August 1994.²

The said Convention, which came into force on 30 December 1995, provides, in its article 33 (4), for the termination of the above-mentioned Convention of 28 July 1967.

(23 January 1997)

ABROGATION (*Note du Secrétariat*)

Le Gouvernement français a enregistré le 23 janvier 1997 la Convention entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement des États-Unis d'Amérique en vue d'éviter les doubles impositions et de prévenir l'évasion et la fraude fiscales en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune signée à Paris le 31 août 1994².

Ladite Convention, qui est entrée en vigueur le 30 décembre 1995, stipule, au paragraphe 4 de son article 33, l'abrogation de la Convention susmentionnée du 28 juillet 1967.

(23 janvier 1997)

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 719, p. 31, and annex A in volumes 823, 1177, 1435 and 1546.

² See p. 67 of this volume.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 719, p. 31, et annexe A des volumes 823, 1177, 1435 et 1546.

² Voir p. 67 du présent volume.

No. 14668. INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS. ADOPTED BY THE GENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS ON 16 DECEMBER 1966¹

N° 14668. PACTE INTERNATIONAL RELATIF AUX DROITS CIVILS ET POLITIQUES. ADOPTÉ PAR L'ASSEMBLÉE GÉNÉRALE DES NATIONS UNIES LE 16 DÉCEMBRE 1966¹

NOTIFICATION under article 4

Received on:

6 February 1997

PERU

NOTIFICATION en vertu de l'article 4

Reçue le :

6 février 1997

PÉROU

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 999, p. 171; vol. 1057, p. 407 (rectification of authentic Spanish text); and vol. 1059, p. 451 (corrigendum to vol. 999); for subsequent actions, see references in Cumulative Indexes Nos. 17 to 24, as well as annex A in volumes 1403, 1404, 1408, 1409, 1410, 1413, 1417, 1419, 1421, 1422, 1424, 1427, 1429, 1434, 1435, 1436, 1437, 1438, 1439, 1441, 1443, 1444, 1455, 1457, 1458, 1462, 1463, 1464, 1465, 1475, 1477, 1478, 1480, 1482, 1484, 1485, 1487, 1488, 1490, 1491, 1492, 1495, 1498, 1499, 1501, 1502, 1505, 1506, 1508, 1510, 1512, 1513, 1515, 1520, 1522, 1525, 1527, 1530, 1533, 1534, 1535, 1540, 1543, 1545, 1548, 1551, 1555, 1556, 1557, 1562, 1563, 1564, 1567, 1570, 1577, 1578, 1579, 1580, 1582, 1593, 1598, 1607, 1637, 1639, 1642, 1643, 1647, 1649, 1650, 1651, 1653, 1654, 1660, 1663, 1665, 1667, 1669, 1671, 1672, 1673, 1675, 1676, 1678, 1679, 1681, 1685, 1688, 1690, 1691, 1695, 1996, 1703, 1704, 1705, 1709, 1712, 1714, 1717, 1719, 1720, 1722, 1723, 1724, 1725, 1727, 1728, 1730, 1731, 1732, 1734, 1736, 1737, 1745, 1746, 1747, 1753, 1760, 1762, 1765, 1768, 1771, 1774, 1775, 1776, 1777, 1785, 1787, 1788, 1819, 1828, 1830, 1841, 1843, 1844, 1846, 1850, 1851, 1856, 1858, 1863, 1865, 1870, 1885, 1886, 1887, 1889, 1890, 1891, 1893, 1895, 1909, 1918, 1921, 1926, 1927, 1928, 1930, 1932, 1933, 1941, 1945, 1949, 1954 and 1962.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 999, p. 171; vol. 1057, p. 407 (rectification du texte authentique espagnol); et vol. 1059, p. 451 (rectificatif au vol. 999); pour les faits ultérieurs, voir les références données dans les Index cumulatifs nos 17 à 24, ainsi que l'annexe A des volumes 1403, 1404, 1408, 1409, 1410, 1413, 1417, 1419, 1421, 1422, 1424, 1427, 1429, 1434, 1435, 1436, 1437, 1438, 1439, 1441, 1443, 1444, 1455, 1457, 1458, 1462, 1463, 1464, 1465, 1475, 1477, 1478, 1480, 1482, 1484, 1485, 1487, 1488, 1490, 1491, 1492, 1495, 1498, 1499, 1501, 1502, 1505, 1506, 1508, 1510, 1512, 1513, 1515, 1520, 1522, 1525, 1527, 1530, 1533, 1534, 1535, 1540, 1543, 1545, 1548, 1551, 1555, 1556, 1557, 1562, 1563, 1564, 1567, 1570, 1577, 1578, 1579, 1580, 1582, 1593, 1598, 1607, 1637, 1639, 1642, 1643, 1647, 1649, 1650, 1651, 1653, 1654, 1660, 1663, 1665, 1667, 1669, 1671, 1672, 1673, 1675, 1676, 1678, 1679, 1681, 1685, 1688, 1690, 1691, 1695, 1996, 1703, 1704, 1705, 1709, 1712, 1714, 1717, 1719, 1720, 1722, 1723, 1724, 1725, 1727, 1728, 1730, 1731, 1732, 1734, 1736, 1737, 1745, 1746, 1747, 1753, 1760, 1762, 1765, 1768, 1771, 1774, 1775, 1776, 1777, 1785, 1787, 1788, 1819, 1828, 1830, 1841, 1843, 1844, 1846, 1850, 1851, 1856, 1858, 1863, 1865, 1870, 1885, 1886, 1887, 1889, 1890, 1891, 1893, 1895, 1909, 1918, 1921, 1926, 1927, 1928, 1930, 1932, 1933, 1941, 1945, 1949, 1954 et 1962.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

MISIÓN PERMANENTE DEL PERÚ
ANTE LAS NACIONES UNIDAS

Nueva York, 04 de febrero de 1996

Nota 7-1-SG/11

Señor Secretario General,

Tengo a honra dirigirme a usted de conformidad a lo estipulado en el artículo 4°, inciso 3, del Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos, a fin de remitirle copia de los Decretos Supremos publicados en el Diario Oficial El Peruano el día 02 de febrero último mediante el cual se prorroga el estado de emergencia en diferentes distritos y provincias de los departamentos de Apurímac, Ayacucho, Cusco, Huancavelica, Junín y Pasco, en el Perú.

Dichos dispositivos legales contemplan la suspensión de las garantías constitucionales comprendidas en los incisos 9, 11 y 12 del artículo 2do. y en el inciso 24 apartado f) del mismo artículo, de la Constitución Política del Perú que, a su vez, corresponden a los artículos 17, 12, 21 y 9 del Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos, relativos a la inviolabilidad del domicilio, el libre tránsito en el territorio nacional, al derecho a la reunión pacífica y al derecho a la libertad y seguridad personal.

Estas medidas excepcionales que se han dispuesto de conformidad con el artículo 137° de la Constitución Política del Perú obedecen a que aún subsisten algunas manifestaciones de perturbación del orden interno y es necesario concluir el proceso de pacificación en estas zonas del país.

Aprovecho la oportunidad para reiterar a Vuestra Excelencia las seguridades de mi más alta y distinguida consideración.



FERNANDO GUILLÉN SALAS
Embajador

Representante Permanente del Perú
ante las Naciones Unidas

Excelentísimo Señor
Kofi Annan
Secretario General de las Naciones Unidas
Nueva York

Decreto supremo NRO. 007-97-DE/CCFFAA

EL PRESIDENTE DE LA REPÚBLICA

VISTO EL OFICIO NRO. 125-CCFFAA-DOP/PLN DE FECHA 20 DE ENERO DE 1997 DEL COMANDO CONJUNTO DE LAS FUERZAS ARMADAS, MEDIANTE EL CUAL SOLICITA SE PRORROGUE EL ESTADO DE EMERGENCIA POR EL PLAZO DE SESENTA (60) DIAS EN LA PROVINCIA DE OXAPAMPA DEL DEPARTAMENTO DE PASCO; PROVINCIAS DE SATIPO Y CHANCHAMAYO DEL DEPARTAMENTO DE JUNIN; PROVINCIAS DE HUANCVELICA, CASTROVIRREYNA Y HUAYTARA DEL DEPARTAMENTO DE HUANCVELICA, PROVINCIAS DE HUAMANGA, CANGALLO Y LA MAR DEL DEPARTAMENTO DE AYACUCHO, Y LOS DISTRITOS DE QUIMBIRI Y PICHARI DE LA PROVINCIA DE LA CONVENCION DEL DEPARTAMENTO DEL CUSCO, POR CUANTO AUN SUBSISTEN ALGUNAS MANIFESTACIONES DE PERTURBACION DEL ORDEN INTERNO Y ES NECESARIO CONCLUIR EL PROCESO DE PACIFICACION EN ESTA ZONA DEL PAIS.

CONSIDERANDO :

QUE DENTRO DEL MARCO LEGAL ESTABLECIDO POR LA CONSTITUCION POLITICA DEL PERU, ES NECESARIO ADOPTAR MEDIDAS TENDENTES A PRESERVAR Y RESTABLECER EL ORDEN INTERNO;

EN USO DE LAS ATRIBUCIONES QUE LE CONFIERE EL ARTICULO 137 DE LA CONSTITUCION POLITICA DEL PERU:

CON EL VOTO APROBATORIO DEL CONSEJO DE MINISTROS Y CON CARGO DE DAR CUENTA AL CONGRESO DE LA REPUBLICA;

DECRETA:

ARTICULO 1.- PRORROGAR EL ESTADO DE EMERGENCIA POR EL PLAZO DE SESENTA (60) DIAS A PARTIR DEL 3 DE FEBRERO DE 1997 EN LAS PROVINCIA DE OXAPAMPA DEL DEPARTAMENTO DE PASCO; PROVINCIAS DE SATIPO Y CHANCHAMAYO DEL DEPARTAMENTO DE JUNIN; PROVINCIAS DE HUANCVELICA, CASTROVIRREYNA Y HUAYTARA DEL DEPARTAMENTO DE HUANCVELICA; PROVINCIAS DE HUAMANGA, CANGALLO Y LA MAR DEL DEPARTAMENTO DE AYACUCHO; Y LOS DISTRITOS DE QUIMBIRI Y PICHARI DE LA PROVINCIA LA CONVENCION DEL DEPARTAMENTO DEL CUSCO.

ARTICULO 2.- SUSPENDASE CON DICHO FIN, EN LAS JURISDICCIONES ANTES MENCIONADAS, EL EJERCICIO DE LOS DERECHOS CONSTITUCIONALES CONTEMPLADOS EN LOS INCISOS 9),11) Y 12) DEL ARTICULO 2 Y EL INCISO 24) APARTADO F. DEL MISMO ARTICULO, DE LA CONSTITUCION POLITICA DEL PERU.

ARTICULO 3.- LAS FUERZAS ARMADAS ASUMIRAN EL CONTROL DEL ORDEN INTERNO, DE CONFORMIDAD CON LO DISPUESTO EN LA LEY NRO. 24150, MODIFICADA POR EL DECRETO LEGISLATIVO NRO. 749.

ARTICULO 4.- EL PRESENTE DECRETO SUPREMO SERA REFRENDADO POR EL PRESIDENTE DEL CONSEJO DE MINISTROS Y LOS MINISTROS DE DEFENSA E INTERIOR.

Decreto supremo NRO. 008-97-DE/CCFFAA

EL PRESIDENTE DE LA REPÚBLICA

VISTO EL OFICIO NRO 126-CCFFAA-DOP/PLN DE FECHA 20 DE ENERO DE 1997 DEL COMANDO CONJUNTO DE LAS FUERZAS ARMADAS, MEDIANTE EL CUAL SOLICITA SE PRORROGUE EL ESTADO DE EMERGENCIA POR EL PLAZO DE SESENTA (60) DIAS EN LA PROVINCIA DE CHINCHEROS DEL DEPARTAMENTO DE APURIMAC, POR CUANTO AUN SUBSISTEN ALGUNAS MANIFESTACIONES DE PERTURBACION DEL ORDEN INTERNO Y ES NECESARIO CONCLUIR EL PROCESO DE PACIFICACION EN ESTA ZONA DEL PAIS.

CONSIDERANDO:

QUE, DENTRO DEL MARCO LEGAL ESTABLECIDO POR LA CONSTITUCION POLITICA DEL PERU, ES NECESARIO ADOPTAR MEDIDAS TENDENTES A PRESERVAR Y RESTABLECER EL ORDEN INTERNO;

EN USO DE LAS ATRIBUCIONES QUE LE CONFIERE EL ARTICULO 137 DE LA CONSTITUCION POLITICA DEL PERU;

CON EL VOTO APROBATORIO DEL CONSEJO DE MINISTROS Y CON CARGO DE DAR CUENTA AL CONGRESO DE LA REPUBLICA;

DECRETA:

ARTICULO 1.- PRORROGAR EL ESTADO DE EMERGENCIA POR EL PLAZO DE SESENTA (60) DIAS A PARTIR DEL 3 DE FEBRERO DE 1997. EN LA PROVINCIA DE CHINCHEROS DEL DEPARTAMENTO DE APURIMAC.

ARTICULO 2.- SUSPENDASE CON DICHO FIN, EN LAS JURISDICCIONES ANTES MENCIONADAS, EL EJERCICIO DE LOS DERECHOS CONSTITUCIONALES CONTEMPLADOS EN LOS INCISOS 9), 11) Y 12) DEL ARTICULO 2 Y EL INCISO 24) APARTADO F. DEL MISMO ARTICULO, DE LA CONSTITUCION POLITICA DEL PERU.

ARTICULO 3.- LAS FUERZAS ARMADAS ASUMIRAN EL CONTROL DEL ORDEN INTERNO, DE CONFORMIDAD CON LO DISPUESTO EN LA LEY NRO. 24150, MODIFICADA POR EL DECRETO LEGISLATIVO NRO. 749.

ARTICULO 4.- EL PRESENTE DECRETO SUPREMO SERA REFRENDADO POR EL PRESIDENTE DEL CONSEJO DE MINISTROS Y LOS MINISTROS DE DEFENSA E INTERIOR.

[TRANSLATION]

PERMANENT MISSION OF PERU
TO THE UNITED NATIONS

New York, 4 February 1997

Note No. 7-1-SG/11

Sir,

I have the honour to transmit to you, in accordance with article 4, paragraph 3, of the International Covenant on Civil and Political Rights, a copy of the Supreme Decrees extending the state of emergency in various districts and provinces of the Peruvian department of Apurímac, Ayacucho, Cusco, Huancavelica, Junín and Pasco, and which were published on 2 February in the Official Journal *El Peruano*.

These decrees envisage the suspension of the constitutional guarantees set forth in article 2, paragraphs 9, 11, 12 and 24 (f), of the Political Constitution of Peru, corresponding to articles 17, 12, 21 and 9 of the International Covenant on Civil and Political Rights, concerning inviolability of domicile, freedom of movement within the national territory, the right of peaceful assembly and the right to liberty and security of person.

These exceptional measures, which were adopted pursuant to article 137 of the Political Constitution of Peru, were prompted by the persistence of civil disturbances and by the need to complete the process of pacification in these areas of the country.

Accept, Sir, the renewed assurances of my highest consideration.

FERNANDO GUILLÉN SALAS
AmbassadorPermanent Representative of Peru
to the United NationsHis Excellency
Mr. Kofi Annan
Secretary-General of the United Nations
New York

[TRADUCTION]

MISSION PERMANENTE DU PÉROU
AUPRÈS DE L'ORGANISATION
DES NATIONS UNIES

New York, le 4 février 1996

Note 7-1-SG/11

Monsieur le Secrétaire général,

Conformément à l'article 4, paragraphe 3, du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, j'ai l'honneur de vous adresser ci-joint copie des décrets suprêmes publiés le 2 février dernier au Journal officiel *El Peruano* et prorogeant l'état d'urgence en vigueur dans différents districts et provinces des départements péruviens d'Apurímac, d'Ayacucho, de Cuzco, d'Huancavelica, de Junín et de Pasco.

Ces dispositions légales envisagent la suspension des garanties constitutionnelles figurant aux paragraphes 9, 11 et 12 de l'article 2, ainsi qu'au paragraphe 24, alinéa f, du même article de la Constitution politique du Pérou, dispositions qui correspondent aux articles 17, 12, 21 et 9 du Pacte international relatif aux droits civils et politiques, et portent sur l'inviolabilité du domicile, la libre circulation sur le territoire national, le droit de réunion pacifique et le droit à la liberté et à la sécurité de la personne.

Ces mesures exceptionnelles, adoptées conformément à l'article 137 de la Constitution politique du Pérou, répondent à la persistance de troubles de l'ordre public et à la nécessité d'achever le processus de pacification de ces régions.

Je saisis cette occasion pour vous renouveler, Monsieur le Secrétaire général, les assurances de ma très haute considération.

L'Ambassadeur,

Représentant permanent du Pérou
auprès de l'Organisation des Nations Unies,

FERNANDO GUILLÉN SALAS

Son Excellence
Monsieur Kofi Annan
Secrétaire général de l'Organisation
des Nations Unies
New York

Supreme Decree No. 007-97 DE/CCFFAA

THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC

In view of note No. 125-CCFFAA-DOP/PLN of 20 January 1997, in which the Armed Forces Joint Command is requesting a 60-day extension of the state of emergency in the Oxapampa province of the department of Pasco; the Satipo and Chanchamayo provinces of the department of Junín; the Huancavelica, Castrovirreyna and Huaytara, provinces of the department of Huancavelica; the Huamanga, Cangallo and La Mar provinces of the department of Ayacucho; and the Quimbiri and Pichari districts of the province of La Convención in the department of Cusco; owing to the persistence of civil disturbances and the need to complete the process of pacification in this region of the country,

Whereas:

Within the legal framework established by the Political Constitution of Peru, measures must be taken to preserve and restore law and order,

In exercise of the powers vested in him by article 137 of the Political Constitution of Peru,

With the approval of the Council of Ministers and with the instruction to report to the Congress of the Republic,

Hereby Decrees:

Article 1

The state of emergency shall be extended for a period of sixty (60) days, as from 3 February 1997, in the Oxapampa province of the department of Pasco; the Satipo and Chanchamayo provinces of the department of Junín; the Huancavelica, Castrovirreyna and Huaytara provinces of the department of Huancavelica; the Huamanga, Cangallo and La Mar provinces of the department of Ayacucho; and the Quimbiri and Pichari districts of the province of La Convención in the department of Cusco.

Article 2

To that end, the constitutional guarantees set forth in article 2, paragraphs 9, 11, 12 and 24 (f), of the Political Constitution of Peru

Décret suprême n° 007-97-DE/CCFFAA

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE

Vu la communication n° 125-CCFFAA-DOP/PLN, en date du 20 janvier 1997, par laquelle le Commandement conjoint des forces armées requiert la prorogation de l'état d'urgence pour une durée de soixante (60) jours dans la province de Oxapampa, département de Pasco; les provinces de Satipo et de Chanchamayo, département de Junín; les provinces de Huancavelica, Castrovirreyna et Huaytara, département de Huancavelica; les provinces de Huamanga, Cangallo et La Mar, département d'Ayacucho; et les districts de Quimbiri et Pichari, province de La Convención, département de Cuzco, compte tenu de la persistance de quelques troubles de l'ordre public et de la nécessité d'achever le processus de pacification dans cette zone du pays.

Considérant :

Que, dans le cadre légal établi par la Constitution politique du Pérou, des mesures tendant au maintien et au rétablissement de l'ordre public doivent être adoptés;

Vu les attributions que lui confère l'article 137 de la Constitution politique du Pérou;

Vu le vote affirmatif du Conseil des ministres et à charge de rendre compte au Congrès de la République;

Décrète :

Article premier

La prorogation de l'état d'urgence pour une durée de soixante (60) jours à partir du 3 février 1997 dans la province de Oxapampa, département de Pasco; les provinces de Satipo et Chanchamayo, département de Junín; les provinces de Huancavelica, Castrovirreyna et Huaytara, département de Huancavelica; les provinces de Huamanga, Cangallo et La Mar, département d'Ayacucho; et les districts de Quimbiri et Pichari, province de la Convención, département de Cuzco.

Article 2

La suspension à cette fin des garanties constitutionnelles prévues aux paragraphes 9, 11 et 12 de l'article 2, ainsi qu'au para-

shall be suspended in the aforesaid jurisdictions.

Article 3

The Armed Forces shall be responsible for ensuring law and order, in accordance with the provisions of Act No. 24150, as amended by Legislative Decree No. 749.

Article 4

This Supreme Decree shall be countersigned by the President of the Council of Ministers and by the Ministers of Defence and the Interior.

graphe 24, alinéa f, du même article de la Constitution politique du Pérou.

Article 3

Les forces armées assureront le maintien de l'ordre public, conformément aux dispositions de la loi n° 24150, modifiée par le décret-loi n° 749.

Article 4

Le présent Décret suprême sera countersigné par le Président du Conseil des ministres et les Ministres de la défense et de l'intérieur.

Supreme Decree No. 008-97 DE/CCFFAA

THE PRESIDENT OF THE REPUBLIC

In view of note No. 126-CCFFAA-DOP/PLN of 20 January 1997, in which the Armed Forces Joint Command is requesting a 60-day extension of the state of emergency in Chincheros province of the department of Apurímac, owing to the persistence of civil disturbances and the need to complete the process of pacification in this region of the country,

Whereas:

Within the legal framework established by the Political Constitution of Peru, measures must be taken to preserve and restore law and order,

In exercise of the powers vested in him by article 137 of the Political Constitution of Peru,

With the approval of the Council of Ministers and with the instruction to report to the Congress of the Republic,

Hereby Decrees:

Article 1

The state of emergency shall be extended for a period of sixty (60) days, as from 3 February 1997, in Chincheros province of the department of Apurímac.

Article 2

To that end, the constitutional guarantees set forth in article 2, paragraphs 9, 11, 12 and 24 (f), of the Political Constitution of Peru shall be suspended in the aforesaid jurisdiction.

Article 3

The Armed Forces shall be responsible for ensuring law and order, in accordance with the provisions of Act No. 24150, as amended by Legislative Decree No. 749.

Article 4

This Supreme Decree shall be countersigned by the President of the Council of Ministers and by the Minister of Defence and the Interior.

Registered ex officio on 6 February 1997.

Décret suprême n° 008-97-DE/CCFFAA

LE PRÉSIDENT DE LA RÉPUBLIQUE

Vu la communication n° 126-CCFFAA-DOP/PLN, en date du 20 janvier 1997, par laquelle le Commandement conjoint des forces armées requiert la prorogation de l'état d'urgence pour une durée de soixante (60) jours dans la province de Chincheros, département d'Apurímac, compte tenu de la persistance de quelques troubles de l'ordre public et de la nécessité d'achever le processus de pacification dans cette zone du pays.

Considérant :

Que, dans le cadre légal établi par la Constitution politique du Pérou, des mesures tendant au maintien et au rétablissement de l'ordre public doivent être adoptées;

Vu les attributions que lui confère l'article 137 de la Constitution politique du Pérou;

Vu le vote affirmatif du Conseil des ministres et à charge de rendre compte au Congrès de la République;

Décrète :

Article premier

La prorogation de l'état d'urgence pour une durée de soixante (60) jours à partir du 3 février 1997 dans la province de Chincheros, département d'Apurímac.

Article 2

La suspension à cette fin des garanties constitutionnelles prévues aux paragraphes 9, 11 et 12 de l'article 2, ainsi qu'au paragraphe 24, alinéa f, du même article de la Constitution politique du Pérou.

Article 3

Les forces armées assureront le maintien de l'ordre public, conformément aux dispositions de la loi n° 24150, modifiée par le décret-loi n° 749.

Article 4

Le présent Décret suprême sera countersigné par le Président du Conseil des ministres et les Ministres de la défense et de l'intérieur.

Enregistré d'office le 6 février 1997.

No. 18961. INTERNATIONAL CONVENTION FOR THE SAFETY OF LIFE AT SEA, 1974. CONCLUDED AT LONDON ON 1 NOVEMBER 1974¹

N° 18961. CONVENTION INTERNATIONALE DE 1974 POUR LA SAUVEGARDE DE LA VIE HUMAINE EN MER. CONCLUE À LONDRES LE 1^{er} NOVEMBRE 1974¹

AMENDMENTS to the above-mentioned Convention

The amendments were adopted on 16 May 1995 by resolution MSC. 46 (65), in accordance with article VIII (b) (vi) (2) (bb) of the Convention.

They came into force on 1 January 1997, in accordance with article VIII (b) (vii) (2) of the said Convention.

Authentic texts of the amendments: Chinese, English, French, Russian and Spanish.

Certified statement was registered by the International Maritime Organization on 5 February 1997.

AMENDEMENTS à la Convention susmentionnée

Les amendements ont été adoptés le 16 mai 1995 par la résolution MSC. 46 (65), conformément à l'alinéa vi, 2, bb, du paragraphe b de l'article VIII de la Convention.

Ils sont entrés en vigueur le 1^{er} janvier 1997, conformément au sous-alinéa vii, 2, du paragraphe b de l'article VIII de ladite Convention.

Textes authentiques des amendements: chinois, anglais, français, russe et espagnol.

La déclaration certifiée a été enregistrée par l'Organisation maritime internationale le 5 février 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1184, p. 2 (authentic Chinese and English texts); vol. 1185, p. 2 (authentic French, Russian and Spanish texts); vol. 1300, p. 391 (rectification of the authentic English, French, Russian and Spanish texts); vol. 1331, p. 400 (rectification of the authentic Chinese text); for the texts of the amendments of 20 November 1981, see vol. 1370, p. 2 (Chinese and English); vol. 1371, p. 3 (French and Russian), and vol. 1372, p. 61 (Spanish); vol. 1402, p. 375 (rectification of the authentic English, French, Russian and Spanish texts of the amendments of 20 November 1981); vol. 1419, p. 398 (rectification of the authentic English text of the amendments of 20 November 1981, incorporated into the text of said amendments and published in vol. 1370); for the texts of the amendments of 17 June 1983, see vol. 1431, p. 2 (Chinese and English); vol. 1432, p. 2 (French and Russian); vol. 1433, p. 92 (Spanish); vol. 1484, p. 442 (rectification of the authentic Spanish text of the amendments of 20 November 1981); vol. 1522, p. 234 (amendments of 29 April 1987); vol. 1558, No. A-18961 (amendments of 21 April 1988); vol. 1566, No. A-18961 (amendments of 28 October 1988); vol. 1593, p. 417 (rectification of the authentic Spanish text of the amendments of 28 October 1988); vol. 1674, No. A-18961 (amendments of 9 November 1988, 11 April 1989 and 25 May 1990); vol. 1765, No. A-18961 (amendments of 23 May 1991); for other subsequent actions, see references in Cumulative Indexes Nos. 20 to 24, as well as annex A in volumes 1406, 1408, 1428, 1456, 1492, 1515, 1555, 1558, 1589, 1593, 1598, 1678, 1721, 1737, 1777, 1789, 1823, 1832, 1891, 1915, 1954 and 1956.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1184, p. 3 (textes authentiques chinois et anglais); vol. 1185, p. 3 (textes authentiques français, russe et espagnol); vol. 1300, p. 402 (rectification des textes authentiques anglais, français, russe et espagnol); vol. 1331, p. 400 (rectification du texte authentique chinois); pour les textes des amendements du 20 novembre 1981, voir vol. 1370, p. 2 (chinois et anglais); vol. 1371, p. 2 (français et russe), et vol. 1372, p. 61 (espagnol); vol. 1402, p. 375 (rectification des textes authentiques anglais, français, russe et espagnol des amendements du 20 novembre 1981); vol. 1419, p. 398 (rectification du texte authentique anglais des amendements du 20 novembre 1981, incorporée dans le texte desdits amendements et publiée dans le vol. 1370); pour les textes des amendements du 17 juin 1983, voir vol. 1431, p. 2 (chinois et anglais); vol. 1432, p. 2 (français et russe); vol. 1433, p. 92 (espagnol); vol. 1484, p. 442 (rectification du texte authentique espagnol des amendements du 20 novembre 1981); vol. 1522, p. 283 (amendements du 29 avril 1987); vol. 1558 n° A-18961 (amendements du 21 avril 1988); vol. 1566, n° A-18961 (amendements du 28 octobre 1988); vol. 1593, p. 417 (rectification du texte authentique espagnol des amendements du 28 octobre 1988); vol. 1674, n° A-18961 (amendements du 9 novembre 1988, 11 avril 1989 et 25 mai 1990); vol. 1765, n° A-18961 (amendements du 23 mai 1991); pour les autres faits ultérieurs, voir les références données dans les Index cumulatifs nos 20 à 24, ainsi que l'annexe A des volumes 1406, 1408, 1428, 1456, 1492, 1515, 1555, 1558, 1589, 1593, 1598, 1678, 1721, 1737, 1777, 1789, 1823, 1832, 1891, 1915, 1954 et 1956.

[CHINESE TEXT — TEXTE CHINOIS]

《1974年国际海上人命安全公约》修正案

第Ⅶ/8条—定线

本条现有标题和条文由下文代替：

“船舶定线

- (a) 船舶定线制度有利于海上人命安全、航行安全和效率，和 / 或海洋环境保护。当根据本组织制定的指南和标准通过和实施时，船舶定线制度被建议，供所有船舶、某些类型的船舶或载运某些货物的船舶使用并可能对此种船舶成为强制性规定。
- (b) 本组织被认为是在国际上制订船舶定线制度的指南、标准和规则的唯一国际机构。本组织将对涉及任何业已通过的船舶定线制度的所有有关资料进行汇编并将其分发给各缔约国政府。
- (c) 本条及其相关指南和标准不适用于军舰，或由缔约国政府拥有或经营、目前仅用于政府非商业业务的海军辅助船舶和其他船舶；但应鼓励此类船舶参加根据本条通过的船舶定线制度。
- (d) 发起制定船舶定线制度的行动是有关政府的责任。在制定供本组织通过的此类系统时，应考虑本组织制定的指南和标准。
- (e) 船舶定线制度应提交本组织通过。但鼓励实施不准备提交本组织供通过或本组织尚未通过的船舶定线制度的政府凡可能时均遵循本组织制定的指南和标准。
- (f) 如两个或多个政府对特定区域有共同利益，它们应以其之间的协议为基础，拟定该区域内定线制度的划定和使用的联合提案。在收到此种提案后但在开始对其进行审议以备通过前，本组织应确保该提案的详情被分发给对该区域有共同利益的政府，包括拟议的船舶定线制度附近的国家。

- (g) 缔约国政府应坚持本组织通过的有关船舶定线的措施。它们应发布安全和有效使用所通过的船舶定线制度的所必要的信息。有关的一国或多国政府可监察这些制度内的交通情况。各缔约国政府要尽力保证恰当地使用本组织通过的船舶定线制度。
 - (h) 船舶应按现行有关规定，使用本组织通过的对其船型或所载货物所要求的强制性船舶定线制度，除非有令人信服的理由不采用某一特定船舶定线制度。任何此种理由均应记入航海日志。
 - (i) 强制性船舶定线制度应由有关的一个或多个缔约国政府根据本组织制定的指南和标准进行审核。
 - (j) 所通过的所有船舶定线制度和为遵守制度而采取的行动应与国际法，包括《1982年联合国海洋法公约》一致。
 - (k) 本条或其相关的指南和标准的任何规定不得损害各国政府根据国际法或国际海峡法律制度享有的权利和义务。”
-

AMENDMENTS TO THE INTERNATIONAL CONVENTION
FOR THE SAFETY OF LIFE AT SEA, 1974

Regulation V/8 - Routeing

The existing heading and text of the regulation are replaced by the following:

"Ship's routeing

- (a) Ships' routeing systems contribute to safety of life at sea, safety and efficiency of navigation, and/or protection of the marine environment. Ships' routeing systems are recommended for use by, and may be made mandatory for, all ships, certain categories of ships or ships carrying certain cargoes, when adopted and implemented in accordance with the guidelines and criteria developed by the Organization.
- (b) The Organization is recognized as the only international body for developing guidelines, criteria and regulations on an international level for ships' routeing systems. Contracting Governments shall refer proposals for the adoption of ships' routeing systems to the Organization. The Organization will collate and disseminate to Contracting Governments all relevant information with regard to any adopted ships' routeing systems.
- (c) This regulation, and its associated guidelines and criteria, does not apply to warships, naval auxiliary or other vessels owned or operated by a Contracting Government and used, for the time being, only on government non-commercial service; however, such ships are encouraged to participate in ships' routeing systems adopted in accordance with this regulation.
- (d) The initiation of action for establishing a ships' routeing system is the responsibility of the Government or Governments concerned. In developing such systems for adoption by the Organization, the guidelines and criteria developed by the Organization shall be taken into account.
- (e) Ships' routeing systems should be submitted to the Organization for adoption. However, a Government or Governments implementing ships' routeing systems not intended to be submitted to the Organization for adoption or which have not been adopted by the Organization are encouraged to follow, wherever possible, the guidelines and criteria developed by the Organization.
- (f) Where two or more Governments have a common interest in a particular area, they should formulate joint proposals for the delineation and use of a routeing system therein on the basis of an agreement between them. Upon receipt of such proposal and before proceeding with the consideration of it for adoption, the Organization shall ensure details of the proposal are disseminated to the Governments which have a common interest in the area, including countries in the vicinity of the proposed ships' routeing system.
- (g) Contracting Governments shall adhere to the measures adopted by the Organization concerning ships' routeing. They shall promulgate all information necessary for the safe and effective use of adopted ships' routeing systems. A Government or Governments concerned may monitor traffic in those systems. Contracting Governments will do everything in their power to secure the appropriate use of ships' routeing systems adopted by the Organization.

- (h) A ship shall use a mandatory ships' routing system adopted by the Organization as required for its category or cargo carried and in accordance with the relevant provisions in force unless there are compelling reasons not to use a particular ships' routing system. Any such reason shall be recorded in the ship's log.
 - (i) Mandatory ships' routing systems shall be reviewed by the Contracting Government or Governments concerned in accordance with the guidelines and criteria developed by the Organization.
 - (j) All adopted ships' routing systems and actions taken to enforce compliance with those systems shall be consistent with international law, including the relevant provisions of the 1982 United Nations Convention on the Law of the Sea.
 - (k) Nothing in this regulation nor its associated guidelines and criteria shall prejudice the rights and duties of Governments under international law or the legal regime of international straits."
-

**AMENDEMENTS A LA CONVENTION INTERNATIONALE DE 1974 POUR LA
SAUVEGARDE DE LA VIE HUMAINE EN MER**

Règle V/8 - Organisation du trafic

Le titre et le texte actuels de la règle V/8 sont remplacés par ce qui suit :

"Organisation du trafic maritime

- a) Les systèmes d'organisation du trafic maritime contribuent à garantir la sauvegarde de la vie humaine en mer, la sécurité et l'efficacité de la navigation et/ou la protection du milieu marin. L'utilisation des systèmes d'organisation du trafic maritime est recommandée et peut être rendue obligatoire pour tous les navires, certaines catégories de navires ou les navires transportant certaines cargaisons, lorsque les systèmes ont été adoptés et mis en oeuvre conformément aux directives et aux critères élaborés par l'Organisation.
- b) L'Organisation est le seul organisme international qui soit habilité à élaborer sur le plan international des directives, des critères et des règles portant sur les systèmes d'organisation du trafic maritime. Les Gouvernements contractants doivent soumettre à l'Organisation leurs propositions en vue de l'adoption de systèmes d'organisation du trafic maritime. L'Organisation se charge de rassembler tous les renseignements pertinents concernant tout système d'organisation du trafic maritime adopté et de les communiquer aux Gouvernements contractants.
- c) La présente règle, non plus que les directives et critères connexes, ne s'applique ni aux navires de guerre ou navires auxiliaires, ni aux autres navires appartenant à un Gouvernement contractant ou exploités par lui lorsque celui-ci les utilise, au moment considéré, exclusivement à des fins de service public non commerciales; toutefois, ces navires sont encouragés à participer aux systèmes d'organisation du trafic maritime qui ont été adoptés conformément à la présente règle.
- d) L'initiative des mesures à prendre en vue de l'établissement d'un système d'organisation du trafic maritime incombe aux gouvernements intéressés. Lors de la création de tels systèmes aux fins d'adoption par l'Organisation, il doit être tenu compte des directives et critères élaborés par cette dernière.
- e) Les systèmes d'organisation du trafic maritime devraient être soumis à l'Organisation aux fins d'adoption. Toutefois, le ou les gouvernements qui mettent en oeuvre des systèmes qu'ils n'entendent pas soumettre à l'Organisation aux fins d'adoption ou qui n'ont pas été adoptés par celle-ci sont encouragés à suivre, autant que possible, les directives et les critères élaborés par l'Organisation.
- f) Si deux gouvernements ou davantage ont un intérêt commun dans une zone particulière, ils devraient formuler conjointement des propositions relatives à la délimitation et à l'utilisation d'un système d'organisation du trafic dans cette zone aux termes d'un accord sur la question. Dès la réception d'une telle proposition et avant d'en entreprendre l'examen aux fins d'adoption, l'Organisation doit s'assurer que les détails de la proposition sont communiqués aux gouvernements qui ont un intérêt commun dans la zone visée par le système d'organisation du trafic maritime qui est envisagé, y compris aux pays voisins.

- g) Les Gouvernements contractants doivent observer les mesures adoptées par l'Organisation en matière d'organisation du trafic maritime. Ils doivent diffuser tous les renseignements nécessaires pour assurer l'utilisation sûre et efficace des systèmes d'organisation du trafic maritime adoptés. Le ou les gouvernements intéressés peuvent surveiller les navires qui utilisent ces systèmes. Ils doivent faire tout ce qui est en leur pouvoir pour garantir une utilisation appropriée des systèmes d'organisation du trafic maritime adoptés par l'Organisation.
 - h) Les navires doivent utiliser les systèmes obligatoires d'organisation du trafic maritime adoptés par l'Organisation de la façon prescrite pour la catégorie à laquelle ils appartiennent ou la cargaison qu'ils transportent et doivent se conformer aux dispositions pertinentes en vigueur, à moins qu'il n'existe des raisons impérieuses de ne pas utiliser un système particulier d'organisation du trafic maritime. Ces raisons doivent alors être inscrites dans le journal de bord du navire.
 - i) Les Gouvernements contractants intéressés doivent réviser les systèmes d'organisation obligatoires du trafic conformément aux directives et aux critères élaborés par l'Organisation.
 - j) Tous les systèmes d'organisation du trafic adoptés et toutes les mesures prises en vue de garantir leur utilisation doivent être conformes au droit international, y compris les dispositions pertinentes de la Convention des Nations Unies sur le droit de la mer de 1982.
 - k) Aucune disposition de la présente règle ou des directives et critères connexes ne porte atteinte aux droits et obligations des gouvernements en vertu du droit international ou au régime juridique des détroits internationaux."
-

[RUSSIAN TEXT — TEXTE RUSSE]

ПОПРАВКИ К МЕЖДУНАРОДНОЙ КОНВЕНЦИИ ПО ОХРАНЕ
ЧЕЛОВЕЧЕСКОЙ ЖИЗНИ НА МОРЕ 1974 ГОДАПравило V/8 - Установление судоходных путей

Существующий заголовок и текст правила заменяются следующим:

"Установление путей движения судов

- a) Системы путей движения судов способствуют охране человеческой жизни на море, безопасности и эффективности судоходства и/или защите морской среды. Системы путей движения судов рекомендуются для использования и могут стать обязательными для всех судов, определенных категорий судов или судов, перевозящих определенные грузы, если эти системы приняты и применяются в соответствии с руководством и критериями, разработанными Организацией.
- b) Организация признается единственным международным органом по разработке на международном уровне руководств, критериев и правил, касающихся систем путей движения судов. Договаривающиеся правительства направляют в Организацию предложения о принятии систем путей движения судов. Организация осуществляет сбор и рассылку Договаривающимся правительствам всей соответствующей информации в отношении любой принятой системы путей движения судов.
- c) Настоящее правило и относящиеся к нему руководство и критерии не применяются к военным кораблям, военно-вспомогательным судам или другим судам, принадлежащим Договаривающемуся правительству или эксплуатируемым им и используемым в данное время только на правительственной некоммерческой службе; однако таким судам рекомендуется участвовать в системах путей движения судов, принятых в соответствии с настоящим правилом.
- d) Инициатива принятия мер по введению системы путей движения судов возлагается на заинтересованные правительство или правительства. При разработке таких систем для принятия Организацией должны приниматься во внимание руководство и критерии, разработанные Организацией.
- e) Системы путей движения судов следует представлять в Организацию для принятия. Однако правительству или правительствам, вводящим системы путей движения судов, которые не предполагается представлять в Организацию для принятия или которые не были приняты Организацией, рекомендуется соблюдать, насколько это возможно, руководство и критерии, разработанные Организацией.
- f) Если два правительства или более имеют общий интерес в определенном районе, им следует сформулировать совместные предложения по его делимитации и использованию в нем системы путей движения на основе соглашения между ними. По получении такого предложения и до начала его рассмотрения с целью принятия Организация должна убедиться, что подробные данные о предложении разосланы правительствам, которые имеют общий интерес в данном районе, включая страны, расположенные вблизи предложенной системы путей движения судов.

- g) Договаривающиеся правительства должны соблюдать принятые Организацией меры, касающиеся установления путей движения судов. Они должны распространять всю информацию, необходимую для безопасного и эффективного использования принятых систем путей движения судов. Заинтересованные правительство или правительства могут контролировать движение судов в этих системах. Договаривающиеся правительства должны делать все возможное для обеспечения надлежащего использования систем путей движения судов, принятых Организацией.
- h) Судно должно использовать обязательные системы путей движения судов, принятые Организацией, как предусмотрено для судов его категории или перевозимого груза и согласно соответствующим действующим положениям, если нет убедительных причин не использовать определенную систему путей движения судов. Любая такая причина должна быть отмечена в судовом журнале.
- i) Обязательные системы путей движения судов должны пересматриваться заинтересованными Договаривающимися правительством или правительствами в соответствии с руководством и критериями, разработанными Организацией.
- j) Все принятые системы путей движения судов и действия, предпринимаемые для обеспечения выполнения требований этих систем, должны соответствовать международному праву, включая соответствующие положения Конвенции Организации Объединенных Наций по морскому праву 1982 года.
- k) Ничто в настоящем правиле или относящихся к нему руководстве и критериях не должно наносить ущерба правам и обязанностям правительств согласно международному праву или правовому режиму международных проливов."
-

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

ENMIENDAS AL CONVENIO INTERNACIONAL PARA LA SEGURIDAD
DE LA VIDA HUMANA EN EL MAR, 1974

Regla V/8 - Organización del tráfico

Sustitúyase el encabezamiento y el texto de la regla por lo siguiente:

"Organización del tráfico marítimo

- a) Los sistemas de organización del tráfico marítimo contribuyen a la seguridad de la vida humana en el mar, la seguridad y eficacia de la navegación y la protección del medio marino. Se recomienda la utilización de los sistemas de organización del tráfico marítimo a todos los buques, ciertas categorías de buques o buques que transporten determinadas cargas, utilización que podrá hacerse obligatoria cuando tales sistemas se aprueben e implanten de conformidad con las directrices y criterios elaborados por la Organización.
- b) La Organización es el único organismo internacional reconocido para elaborar en el plano internacional directrices, criterios y reglas aplicables a los sistemas de organización del tráfico marítimo. Los Gobiernos Contratantes deberán remitir las propuestas de aprobación de sistemas de organización del tráfico marítimo a la Organización. Ésta reunirá toda la información pertinente sobre los sistemas de organización del tráfico marítimo aprobados y la distribuirá a los Gobiernos Contratantes.
- c) La presente regla y las directrices y criterios conexos no son aplicables a los buques de guerra, las unidades navales auxiliares ni demás buques propiedad de un Gobierno Contratante o explotados por éste, que se utilicen por el momento únicamente para un servicio oficial de carácter no comercial. Sin embargo, se insta a que tales buques participen en los sistemas de organización del tráfico marítimo que se hayan aprobado de conformidad con la presente regla.
- d) La responsabilidad de la iniciativa para establecer un sistema de organización del tráfico marítimo recae en el gobierno o los gobiernos interesados. Al elaborar tales sistemas con miras a que sean aprobados por la Organización se tendrán en cuenta las directrices y criterios elaborados por la Organización.
- e) Los sistemas de organización del tráfico marítimo se deberán presentar a la Organización para su aprobación. No obstante, se insta al gobierno o a los gobiernos que implanten sistemas de organización del tráfico marítimo cuya aprobación por la Organización no esté prevista o que no hayan sido aprobados por ella, a que se ajusten en la medida de lo posible a las directrices y criterios elaborados por la Organización.
- f) Cuando dos o más gobiernos tengan intereses comunes en una zona determinada, éstos formularán propuestas conjuntas con miras a delimitar y utilizar en ella un sistema de organización del tráfico de común acuerdo. Al recibir una propuesta de esa índole y antes de examinarla para su aprobación, la Organización se asegurará que los pormenores de la propuesta se distribuyen a los gobiernos que tengan intereses comunes en la zona, incluidos los países próximos al sistema propuesto de organización del tráfico marítimo.

- g) Los Gobiernos Contratantes cumplirán las medidas adoptadas por la Organización respecto de la organización del tráfico marítimo. Difundirán toda la información necesaria para que los sistemas de organización del tráfico aprobados se utilicen de manera segura y eficaz. El gobierno o los gobiernos interesados podrán controlar el tráfico en tales sistemas. Los Gobiernos Contratantes harán todo lo posible para garantizar que los sistemas de organización del tráfico marítimo aprobados por la Organización se utilicen debidamente.
 - h) Los buques utilizarán los sistemas de organización del tráfico marítimo obligatorios aprobados por la Organización según lo prescrito para su categoría o para la carga transportada y conforme a las disposiciones pertinentes en vigor, a menos que existan razones imperiosas que impidan la utilización de un sistema de organización del tráfico marítimo determinado. Tales razones deberán constar en el diario de navegación del buque.
 - i) El Gobierno o los Gobiernos Contratantes interesados revisarán los sistemas de organización del tráfico marítimo obligatorios de conformidad con las directrices y criterios elaborados por la Organización.
 - j) Todos los sistemas de organización del tráfico marítimo aprobados y las medidas adoptadas para asegurar su cumplimiento estarán de acuerdo con el derecho internacional, incluidas las disposiciones pertinentes de la Convención de las Naciones Unidas sobre el Derecho del Mar, 1982.
 - k) Nada de lo dispuesto en la presente regla ni en las directrices y criterios conexos irá en perjuicio de los derechos y deberes de los gobiernos en virtud de la legislación internacional o del régimen jurídico de los estrechos internacionales."
-

No. 24404. CONVENTION ON EARLY NOTIFICATION OF A NUCLEAR ACCIDENT. ADOPTED BY THE GENERAL CONFERENCE OF THE INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AT VIENNA ON 26 SEPTEMBER 1986¹

N° 24404. CONVENTION SUR LA NOTIFICATION RAPIDE D'UN ACCIDENT NUCLÉAIRE. ADOPTÉE PAR LA CONFÉRENCE GÉNÉRALE DE L'AGENCE INTERNATIONALE DE L'ÉNERGIE ATOMIQUE À VIENNE LE 26 SEPTEMBRE 1986¹

SUCCESSION

Notification effected with the Director-General of the International Atomic Energy Agency on:

20 September 1996

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF
MACEDONIA

(With effect from 17 November 1991, the date of the succession of State.)

Certified statement was registered by the International Atomic Energy Agency on 3 February 1997.

SUCCESSION

Notification effectuée auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique le :

20 septembre 1996

L'EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE
MACÉDOINE

(Avec effet au 17 novembre 1991, date de la succession d'Etat.)

La déclaration certifiée a été enregistrée par l'Agence internationale de l'énergie atomique le 3 février 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1439, p. 275, and annex A in volumes 1444, 1446, 1456, 1457, 1462, 1474, 1501, 1505, 1512, 1515, 1521, 1525, 1540, 1545, 1547, 1558, 1562, 1566, 1568, 1577, 1585, 1590, 1598, 1641, 1653, 1704, 1712, 1725, 1727, 1762, 1776, 1829, 1844 and 1897.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1439, p. 275, et annexe A des volumes 1444, 1446, 1456, 1457, 1462, 1474, 1501, 1505, 1512, 1515, 1521, 1525, 1540, 1545, 1547, 1558, 1562, 1566, 1568, 1577, 1585, 1590, 1598, 1641, 1653, 1704, 1712, 1725, 1727, 1762, 1776, 1829, 1844 et 1897.

No. 24631. CONVENTION ON THE PHYSICAL PROTECTION OF NUCLEAR MATERIAL. ADOPTED AT VIENNA ON 26 OCTOBER 1979 AND OPENED FOR SIGNATURE AT VIENNA AND NEW YORK, ON 3 MARCH 1980¹

N° 24631. CONVENTION SUR LA PROTECTION PHYSIQUE DES MATIÈRES NUCLÉAIRES. ADOPTÉE À VIENNE LE 26 OCTOBRE 1979 ET OUVERTE À LA SIGNATURE À VIENNE ET À NEW YORK LE 3 MARS 1980¹

SUCCESSION

Notification effected with the Director-General of the International Atomic Energy Agency on:

20 September 1996

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF
MACEDONIA

(With effect from 17 November 1991, the date of the succession of State.)

Certified statement was registered by the International Atomic Energy Agency on 3 February 1997.

SUCCESSION

Notification effectuée auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique le :

20 septembre 1996

L'EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE
MACÉDOINE

(Avec effet au 17 novembre 1991, date de la succession d'Etat.)

La déclaration certifiée a été enregistrée par l'Agence internationale de l'énergie atomique le 3 février 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1456, p. 101, and annex A in volumes 1498, 1505, 1521, 1522, 1525, 1540, 1547, 1558, 1577, 1642, 1653, 1704, 1725, 1727, 1730, 1733, 1762, 1772, 1829, 1897 and 1904.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1456, p. 101, et annexe A des volumes 1498, 1505, 1521, 1522, 1525, 1540, 1547, 1558, 1577, 1642, 1653, 1704, 1725, 1727, 1730, 1733, 1762, 1772, 1829, 1897 et 1904.

No. 24643. CONVENTION ON ASSISTANCE IN THE CASE OF A NUCLEAR ACCIDENT OR RADIOLOGICAL EMERGENCY. ADOPTED BY THE GENERAL CONFERENCE OF THE INTERNATIONAL ATOMIC ENERGY AGENCY AT VIENNA ON 26 SEPTEMBER 1986¹

No 24643. CONVENTION SUR L'ASSISTANCE EN CAS D'ACCIDENT NUCLEAIRE OU DE SITUATION D'URGENCE RADIOLOGIQUE. ADOPTÉE PAR LA CONFÉRENCE GÉNÉRALE DE L'AGENCE INTERNATIONALE DE L'ÉNERGIE ATOMIQUE À VIENNE LE 26 SEPTEMBRE 1986¹

SUCCESSION

Notification effected with the Director-General of the International Atomic Energy Agency on:

20 September 1996

THE FORMER YUGOSLAV REPUBLIC OF MACEDONIA

(With effect from 17 November 1991, the date of the succession of State.)

Certified statement was registered by the International Atomic Energy Agency on 3 February 1997.

SUCCESSION

Notification effectuée auprès du Directeur général de l'Agence internationale de l'énergie atomique le :

20 septembre 1996

L'EX-RÉPUBLIQUE YOUGOSLAVE DE MACÉDOINE

(Avec effet au 17 novembre 1991, date de la succession d'Etat.)

La déclaration certifiée a été enregistrée par l'Agence internationale de l'énergie atomique le 3 février 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1457, p. 133, and annex A in volumes 1462, 1474, 1501, 1505, 1512, 1515, 1521, 1525, 1540, 1545, 1547, 1558, 1562, 1566, 1568, 1577, 1585, 1590, 1598, 1641, 1642, 1653, 1684, 1704, 1712, 1725, 1727, 1762, 1776, 1829 and 1897.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1457, p. 133, et annexe A des volumes 1462, 1474, 1501, 1505, 1512, 1515, 1521, 1525, 1540, 1545, 1547, 1558, 1562, 1566, 1568, 1577, 1585, 1590, 1598, 1641, 1642, 1653, 1684, 1704, 1712, 1725, 1727, 1762, 1776, 1829 et 1897.

No. 25567. UNITED NATIONS CONVENTION ON CONTRACTS FOR THE INTERNATIONAL SALE OF GOODS. CONCLUDED AT VIENNA ON 11 APRIL 1980¹

N° 25567. CONVENTION DES NATIONS UNIES SUR LES CONTRATS DE VENTE INTERNATIONALE DE MARCHANDISES. CONCLUE À VIENNE LE 11 AVRIL 1980¹

ACCESSION

Instrument deposited on:

30 January 1997

LUXEMBOURG

(With effect from 1 February 1998.)

Registered ex officio on 30 January 1997.

ADHÉSION

Instrument déposé le :

30 janvier 1997

LUXEMBOURG

(Avec effet au 1^{er} février 1998.)

Enregistré d'office le 30 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1489, p. 3, and annex A in volumes 1498, 1510, 1523, 1524, 1547, 1552, 1554, 1558, 1559, 1560, 1568, 1569, 1575, 1588, 1591, 1606, 1637, 1663, 1665, 1671, 1678, 1684, 1723, 1733, 1736, 1761, 1762, 1819, 1823, 1829, 1831, 1850, 1856, 1865, 1942 and 1949.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1489, p. 3, et annexe A des volumes 1498, 1510, 1523, 1524, 1547, 1552, 1554, 1558, 1559, 1560, 1568, 1569, 1575, 1588, 1591, 1606, 1637, 1663, 1665, 1671, 1678, 1684, 1723, 1733, 1736, 1761, 1762, 1819, 1823, 1829, 1831, 1850, 1856, 1865, 1942 et 1949.

No. 25962. CONVENTION ON THE MOVEMENT OF PERSONS BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FRENCH REPUBLIC AND THE GOVERNMENT OF THE ISLAMIC REPUBLIC OF MAURITANIA. SIGNED AT NOUAKCHOTT ON 15 JULY 1963¹

N° 25962. CONVENTION SUR LA CIRCULATION DES PERSONNES ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE ET LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE DE LA MAURITANIE. SIGNÉE À NOUAKCHOTT LE 15 JUILLET 1963¹

TERMINATION (*Note by the Secretariat*)

The Government of France registered on 23 January 1997 the Convention on the movement and stay of persons between the Government of the French Republic and the Government of the Islamic Republic of Mauritania signed at Nouakchott on 1 October 1992.²

The said Convention, which came into force on 1 September 1995, provides, in its article 15, for the termination of the above-mentioned Convention of 15 July 1963.

(23 January 1997)

ABROGATION (*Note du Secrétariat*)

Le Gouvernement français a enregistré le 23 janvier 1997 la Convention relative à la circulation et au séjour des personnes entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République islamique de Mauritanie signée à Nouakchott le 1^{er} octobre 1992³.

Ladite Convention, qui est entrée en vigueur le 1^{er} septembre 1995, stipule, à son article 15, l'abrogation de la Convention susmentionnée du 15 juillet 1963.

(23 janvier 1997)

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1505, p. 235.

² See p. 3 of this volume.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1505, p. 235.

² Voir p. 3 du présent volume.

No. 26119. CONVENTION ON THE LIMITATION PERIOD IN THE INTERNATIONAL SALE OF GOODS. CONCLUDED AT NEW YORK ON 14 JUNE 1974¹

N° 26119. CONVENTION SUR LA PRESCRIPTION EN MATIÈRE DE VENTE INTERNATIONALE DE MARCHANDISES. CONCLUE À NEW YORK LE 14 JUIN 1974¹

PARTICIPATION in the above-mentioned Convention

Instrument of accession to the 1974 Convention as amended by the Protocol of 11 April 1980 deposited on:

23 January 1997

BELARUS

(With effect from 1 August 1997.)

Registered ex officio on 23 January 1997.

PARTICIPATION à la Convention susmentionnée

Instrument d'adhésion à la Convention de 1974 telle que modifiée par le Protocole du 11 avril 1980 déposé le :

23 janvier 1997

BÉLARUS

(Avec effet au 1^{er} août 1997.)

Enregistré d'office le 23 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, p. 3, and annex A in volumes 1543, 1591, 1665, 1672, 1723, 1733, 1736, 1762, 1775, 1831, 1865 and 1886.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1511, p. 3, et annexe A des volumes 1543, 1591, 1665, 1672, 1723, 1733, 1736, 1762, 1775, 1831, 1865 et 1886.

No. 26121. CONVENTION ON THE
LIMITATION PERIOD IN THE INTER-
NATIONAL SALE OF GOODS, CON-
CLUDED AT NEW YORK ON 14 JUNE
1974, AS AMENDED BY THE PROTO-
COL OF 11 APRIL 1980¹

N° 26121. CONVENTION SUR LA
PRESCRIPTION EN MATIÈRE DE
VENTE INTERNATIONALE DE MAR-
CHANDISES, CONCLUE À NEW
YORK LE 14 JUIN 1974, TELLE QUE
MODIFIÉE PAR LE PROTOCOLE DU
11 AVRIL 1980¹

ACCESSION

Instrument deposited on:

23 January 1997

BELARUS

(With effect from 1 August 1997.)

Registered ex officio on 23 January 1997.

ADHÉSION

Instrument déposé le :

23 janvier 1997

BÉLARUS

(Avec effet au 1^{er} août 1997.)

Enregistré d'office le 23 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1511, p. 99, (authentic Chinese, English, French, Russian and Spanish texts), and annex A in volumes 1543, 1560, 1591, 1665, 1672, 1695 (authentic Arabic text), 1723, 1736, 1775, 1831, 1865 and 1886.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1511, p. 99, (textes authentiques chinois, anglais, français, russe et espagnol), et annexe A des volumes 1543, 1560, 1591, 1665, 1672, 1695 (texte authentique arabe), 1723, 1736, 1775, 1831, 1865 et 1886.

No. 26369. MONTREAL PROTOCOL ON SUBSTANCES THAT DEplete THE OZONE LAYER. CONCLUDED AT MONTREAL ON 16 SEPTEMBER 1987¹

N° 26369. PROTOCOLE DE MONTREAL RELATIF À DES SUBSTANCES QUI APPAUVRISSENT LA COUCHE D'OZONE. CONCLU À MONTRÉAL LE 16 SEPTEMBRE 1987¹

RATIFICATION of the amendment to the above-mentioned Protocol, adopted at the Fourth Meeting of the Parties at Copenhagen on 25 November 1992²

Instrument deposited on:

6 February 1997

UKRAINE

(With effect from 7 May 1997.)

Registered ex officio on 6 February 1997.

RATIFICATION de l'amendement au Protocole susmentionné, adopté à la quatrième Réunion des Parties à Copenhague 25 novembre 1992²

Instrument déposé le :

6 février 1997

UKRAINE

(Avec effet au 7 mai 1997.)

Enregistré d'office le 6 février 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1522, p. 3, and annex A in volumes 1522, 1523, 1525, 1527, 1530, 1535, 1540, 1541, 1543, 1546, 1547, 1548, 1551, 1552, 1555, 1557, 1562, 1564, 1568, 1570, 1753, 1576, 1578, 1579, 1580, 1583, 1590, 1596, 1598, 1642, 1644, 1650, 1656, 1658, 1667, 1675, 1676, 1678, 1679, 1681, 1684, 1685, 1689, 1691, 1694, 1965, 1696, 1697, 1698, 1699, 1700, 1702, 1705, 1709, 1712, 1714, 1717, 1719, 1720, 1722, 1723, 1724, 1725, 1726, 1727, 1728, 1730, 1732, 1733, 1734, 1736, 1737, 1745, 1748, 1752, 1762, 1763, 1764, 1771, 1772, 1774, 1776, 1777, 1785, 1787, 1788, 1792, 1821, 1822, 1824, 1828, 1829, 1831, 1836, 1841, 1842, 1843, 1844, 1846, 1850, 1851, 1855, 1857, 1860, 1862, 1863, 1864, 1870, 1880/1881, 1887, 1895, 1896, 1899, 1901, 1902, 1903, 1912, 1916, 1917, 1920, 1927, 1928, 1931, 1935, 1936, 1940, 1941, 1946, 1948, 1949, 1953 and 1955.

² *Ibid.* vol. 1785, No. I-26369, and annex A in volumes 1787, 1792, 1821, 1822, 1824, 1828, 1836, 1841, 1842, 1844, 1846, 1855, 1857, 1862, 1863, 1870, 1880/1881, 1895, 1896, 1899, 1901, 1902, 1903, 1916, 1920, 1927, 1928, 1936, 1948, 1949 and 1953.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1522, p. 3, et annexe A des volumes 1522, 1523, 1525, 1527, 1530, 1535, 1540, 1541, 1543, 1546, 1547, 1548, 1551, 1552, 1555, 1557, 1562, 1564, 1568, 1570, 1753, 1576, 1578, 1579, 1580, 1583, 1590, 1596, 1598, 1642, 1644, 1650, 1656, 1658, 1667, 1675, 1676, 1678, 1679, 1681, 1684, 1685, 1689, 1691, 1694, 1965, 1696, 1697, 1698, 1699, 1700, 1702, 1705, 1709, 1712, 1714, 1717, 1719, 1720, 1722, 1723, 1724, 1725, 1726, 1727, 1728, 1730, 1732, 1733, 1734, 1736, 1737, 1745, 1748, 1752, 1762, 1763, 1764, 1771, 1772, 1774, 1776, 1777, 1785, 1787, 1788, 1792, 1821, 1822, 1824, 1828, 1829, 1831, 1836, 1841, 1842, 1843, 1844, 1846, 1850, 1851, 1855, 1857, 1860, 1862, 1863, 1864, 1870, 1880/1881, 1887, 1895, 1896, 1899, 1901, 1902, 1903, 1912, 1916, 1917, 1920, 1927, 1928, 1931, 1935, 1936, 1940, 1941, 1946, 1948, 1949, 1953 et 1955.

² *Ibid.* vol. 1785, n° I-26369, et annexe A des volumes 1787, 1792, 1821, 1822, 1824, 1828, 1836, 1841, 1842, 1844, 1846, 1855, 1857, 1862, 1863, 1870, 1880/1881, 1895, 1896, 1899, 1901, 1902, 1903, 1916, 1920, 1927, 1928, 1936, 1948, 1949 et 1953.

No. 27531. CONVENTION ON THE RIGHTS OF THE CHILD. ADOPTED BY THE GENERAL ASSEMBLY OF THE UNITED NATIONS ON 20 NOVEMBER 1989¹

N° 27531. CONVENTION RELATIVE AUX DROITS DE L'ENFANT. ADOPTÉE PAR L'ASSEMBLÉE GÉNÉRALE DES NATIONS UNIES LE 20 NOVEMBRE 1989¹

WITHDRAWAL of reservation made upon ratification²

Notification received on:

28 January 1997

YUGOSLAVIA

Registered ex officio on 28 January 1997.

RETRAIT de la réserve formulée lors de la ratification²

Notification reçue le :

28 janvier 1997

YUGOSLAVIE

Enregistré d'office le 28 janvier 1997.

OBJECTION to the reservations made by Brunei Darussalam,³ Kiribati⁴ and Saudi Arabia⁵ upon accession

Received on:

30 January 1997

PORTUGAL

Registered ex officio on 30 January 1997.

OBJECTIONS aux réserves formulées par l'Arabie saoudite³, le Brunei Darussalam⁴ et Kiribati⁵ lors de l'adhésion

Reçue le :

30 janvier 1997

PORTUGAL

Enregistré d'office le 30 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1577, No. I-27531, and annex A in volumes 1578, 1579, 1580, 1582, 1583, 1586, 1587, 1588, 1590, 1591, 1593, 1594, 1598, 1606, 1607, 1637, 1639, 1642, 1643, 1647, 1649, 1650, 1651, 1653, 1655, 1656, 1658, 1664, 1665, 1667, 1668, 1669, 1671, 1672, 1676, 1677, 1678, 1679, 1681, 1684, 1685, 1686, 1690, 1691, 1694, 1698, 1702, 1704, 1712, 1714, 1715, 1719, 1720, 1722, 1724, 1725, 1726, 1727, 1730, 1732, 1733, 1737, 1745, 1747, 1751, 1764, 1770, 1772, 1773, 1774, 1775, 1777, 1785, 1787, 1788, 1791, 1792, 1819, 1821, 1823, 1828, 1830, 1841, 1843, 1855, 1857, 1860, 1862, 1870, 1886, 1887, 1889, 1890, 1891, 1895, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1917, 1921, 1927, 1928, 1929, 1934, 1935, 1936, 1946, 1948, 1949, 1950, 1954 and 1955.

² *Ibid.*, vol. 1590, No. A-27531.

³ *Ibid.*, vol. 1902, No. A-27531.

⁴ *Ibid.*, vol. 1901, No. A-27531.

⁵ *Ibid.*, vol. 1904, No. A-27531.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1577, n° I-27531, et annexe A des volumes 1578, 1579, 1580, 1582, 1583, 1586, 1587, 1588, 1590, 1591, 1593, 1594, 1598, 1606, 1607, 1637, 1639, 1642, 1643, 1647, 1649, 1650, 1651, 1653, 1655, 1656, 1658, 1664, 1665, 1667, 1668, 1669, 1671, 1672, 1676, 1677, 1678, 1679, 1681, 1684, 1685, 1686, 1690, 1691, 1694, 1698, 1702, 1704, 1712, 1714, 1715, 1719, 1720, 1722, 1724, 1725, 1726, 1727, 1730, 1732, 1733, 1737, 1745, 1747, 1751, 1764, 1770, 1772, 1773, 1774, 1775, 1777, 1785, 1787, 1788, 1791, 1792, 1819, 1821, 1823, 1828, 1830, 1841, 1843, 1855, 1857, 1860, 1862, 1870, 1886, 1887, 1889, 1890, 1891, 1895, 1900, 1901, 1902, 1903, 1904, 1917, 1921, 1927, 1928, 1929, 1934, 1935, 1936, 1946, 1948, 1949, 1950, 1954 et 1955.

² *Ibid.*, vol. 1590, n° A-27531.

³ *Ibid.*, vol. 1902, n° A-27531.

⁴ *Ibid.*, vol. 1901, n° A-27531.

⁵ *Ibid.*, vol. 1904, n° A-27531.

No. 30692. INTERNATIONAL COCOA
AGREEMENT, 1993. CONCLUDED AT
GENEVA ON 16 JULY 1993¹

N° 30692. ACCORD INTERNATIONAL
DE 1993 SUR LE CACAO. CONCLU À
GENÈVE LE 16 JUILLET 1993¹

PROVISIONAL APPLICATION

Notification received on:

6 February 1997

DOMINICAN REPUBLIC

(With effect from 6 February 1997.)

Registered ex officio on 6 February 1997.

APPLICATION PROVISOIRE

Notification reçue le :

6 février 1997

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE

(Avec effet au 6 février 1997.)

Enregistré d'office le 6 février 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1766, No. I-30692, and annex A in volumes 1768, 1770, 1774, 1775, 1776, 1785, 1787, 1819, 1824, 1830, 1831, 1842, 1849, 1850, 1860, 1887, 1920, 1921 and 1950.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1766, n° I-30692, et annexe A des volumes 1768, 1770, 1774, 1775, 1776, 1785, 1787, 1819, 1824, 1830, 1831, 1842, 1849, 1850, 1860, 1887, 1920, 1921 et 1950.

No. 31172. CONVENTION ON THE CENTRAL AMERICAN TARIFF AND CUSTOMS REGIME. CONCLUDED AT GUATEMALA ON 14 DECEMBER 1984¹

Nº 31172. CONVENTION RELATIVE AU RÉGIME TARIFAIRE ET DOUANIER DE L'AMÉRIQUE CENTRALE. CONCLUE À GUATEMALA LE 14 DÉCEMBRE 1984¹

SECOND PROTOCOL² TO THE ABOVE-MENTIONED CONVENTION. CONCLUDED AT PUNTARENAS (COSTA RICA) ON 5 NOVEMBER 1994

DEUXIÈME PROTOCOLE² À LA CONVENTION SUSMENTIONNÉE. SIGNÉ À PUNTARENAS (COSTA RICA) LE 5 NOVEMBRE 1994

Authentic text: Spanish.

Texte authentique : espagnol.

Registered by the General Secretariat of the Central American Integration System on 29 January 1997.

Enregistré par le Secrétariat général du système centroaméricain d'intégration le 29 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1820, No. I-31172.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1820, n° I-31172.

² Came into force on 15 January 1997, in accordance with article 2:

² Entré en vigueur le 15 janvier 1997, conformément à l'article 2 :

<i>Participant</i>	<i>Date of deposit of the instrument of ratification</i>
Costa Rica	23 December 1996
El Salvador	29 April 1996
Nicaragua	6 January 1997

<i>Participant</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification</i>
Costa Rica	23 décembre 1996
El Salvador	29 avril 1996
Nicaragua	6 janvier 1997

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

SEGUNDO PROTOCOLO AL CONVENIO SOBRE EL REGIMEN
ARANCELARIO Y ADUANERO CENTROAMERICANO

Los Gobiernos de las Repúblicas de Costa Rica, El Salvador,
Guatemala, Honduras y Nicaragua;

CONSIDERANDO:

Que como consecuencia de las negociaciones de la Ronda Uruguay del GATT, los países centroamericanos, en forma individual, consolidaron para determinados productos considerados sensibles para sus economías, niveles arancelarios a la importación superiores al cien por ciento;

CONSIDERANDO:

Que el artículo 23 del Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano fija límites a la facultad del Consejo Arancelario y Aduanero para modificar tarifas del arancel, dentro de un rango de uno por ciento a cien por ciento de tarifa nominal ad-valorem;

CONSIDERANDO:

Que las diferencias que existen entre el límite máximo de modificación a las tarifas que tiene el Consejo Arancelario y los niveles consolidados en el GATT por los países centroamericanos, para los productos sensitivos, hacen necesario reformar la correspondiente disposición del Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano;

POR TANTO:

Han decidido suscribir el presente Protocolo al Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano, a cuyo efecto han designado a sus respectivos Plenipotenciarios, a saber:

Su Excelencia, el señor Presidente de la República de Costa Rica, al señor Marco Antonio Vargas Díaz; Su Excelencia, el señor Presidente de la República de El Salvador, al señor Eduardo Zablah-Touché; Su Excelencia, el señor Presidente de la República de Guatemala, al señor Eduardo González Castillo; Su Excelencia, el señor Presidente de la República de Honduras, al señor Gustavo Adolfo Aguilar; Su Excelencia, la señora Presidente de la República de Nicaragua, al señor Pablo Pereira Gallardo;

Quienes después de haberse comunicado sus respectivos Plenos Poderes y hallarlos en buena y debida forma, convienen en lo siguiente:

Artículo 1. Se modifica el artículo 23 del Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano, el cual queda así:

ARTICULO 23

ALCANCES DE LAS MODIFICACIONES

La facultad a que se refiere el artículo anterior será ejercida por el Consejo para establecer tarifas del arancel, dentro de un rango de uno por ciento a cien por ciento de tarifa nominal ad-valorem.

No obstante lo dispuesto en el párrafo anterior, en el caso de los productos arancelizados en el GATT por los Estados Contratantes con niveles superiores al cien por ciento, el Consejo queda facultado para establecer tarifas del arancel hasta el límite máximo consolidado en el GATT para dichos productos por los respectivos Estados.

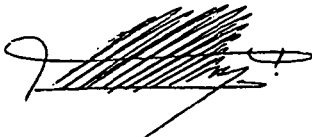
Salvo disposición expresa del Consejo, los derechos arancelarios que se hubieren modificado de conformidad con este Capítulo no podrán volver a variarse antes de un año contado a partir de la fecha de entrada en vigor de la modificación respectiva.

Artículo 2. Este instrumento será sometido a ratificación en cada Estado signatario de conformidad con sus respectivos ordenamientos legales. Entrará en vigencia ocho días después de la fecha en que se deposite el tercer instrumento de ratificación, para los tres primeros depositantes y para los subsiguientes, en la fecha de depósito de sus respectivos instrumentos de ratificación.

Artículo 3. La Secretaría General del Sistema de la Integración Centroamericana (SG-SICA) será depositaria del presente Protocolo, del cual enviará copia certificada a la Cancillería de cada uno de los Estados Contratantes y a la SIECA, a quienes notificará inmediatamente del depósito de cada uno de los instrumentos de ratificación. Al entrar en vigencia el Protocolo enviará copia certificada a la Secretaría General de la Organización de Naciones Unidas para los efectos que señala el artículo 102 de la Carta de dicha Organización.

En testimonio de lo cual, los respectivos Plenipotenciarios firmamos el presente Protocolo, en la Puntarenas, República de Costa Rica, el cinco noviembre de mil novecientos noventa y cuatro.

Por el Gobierno
de Costa Rica:



MARCO ANTONIO VARGAS DÍAZ

Por el Gobierno
de El Salvador:



EDUARDO ZABLAH-TOUCHÉ

Por el Gobierno
de Guatemala:



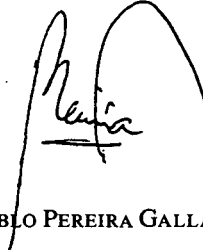
EDUARDO GONZÁLEZ CASTILLO

Por el Gobierno
de Honduras:



GUSTAVO ADOLFO AGUILAR

Por el Gobierno
de Nicaragua:



PABLO PEREIRA GALLARDO

[TRANSLATION — TRADUCTION]

SECOND PROTOCOL TO THE CONVENTION ON THE CENTRAL AMERICAN
TARIFF AND CUSTOMS REGIME

The Governments of the Republics of Costa Rica, El Salvador, Guatemala, Honduras and Nicaragua;

Whereas:

As a result of the Uruguay Round of the GATT negotiations, the Central American countries have, on an individual basis, established for certain products considered essential to their economies import tariff levels above 100 per cent;

Whereas:

Article 23 of the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime sets limits on the authority of the Central American Tariff and Customs Council to modify customs duties, within a range of 1 per cent to 100 per cent of the nominal *ad valorem* tariff;

Whereas:

The differences between the tariff modification limit set for the Central American Tariff and Customs Council and the levels established in GATT¹ for the Central American countries for essential products make it necessary to adjust the corresponding provision of the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime;

Therefore:

Have decided to sign this Protocol to the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime, and for that purpose have designated their respective Plenipotentiaries:

By His Excellency the President of the Republic of Costa Rica, Mr. Marco Antonio Vargas Díaz; by His Excellency the President of the Republic of El Salvador, Mr. Eduardo Zablah-Touché; by His Excellency the President of the Republic of Guatemala, Mr. Eduardo González Castillo; by His Excellency the President of the Republic of Honduras, Mr. Gustavo Adolfo Aguilar; by Her Excellency the President of the Republic of Nicaragua, Mr. Pablo Pereira Gallardo;

Who, having exchanged their respective full powers in good and due form, have agreed as follows:

Article 1

Article 23 of the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime shall be amended as follows:

“Article 23

SCOPE OF THE CHANGES

The authority to which the preceding article refers shall be exercised by the Council with a view to establishing rates of customs duty within a range of 1 per cent to 100 per cent of the nominal *ad valorem* tariff.

Notwithstanding the provisions of the foregoing paragraph, in the case of products on which GATT allows Contracting States to levy duties higher than 100 per cent, the Council shall be authorized to establish customs duties up to the maximum limit set by GATT for those products in the respective States.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 55, p. 187.

Unless the Council stipulates otherwise, any customs duties which have been modified in accordance with the provisions of this chapter shall not be changed again until one year has elapsed from the date on which the modification came into force.”

Article 2

This instrument shall be submitted to ratification in each signatory State in accordance with its respective legal requirements. It shall enter into force eight days after the date on which the third instrument of ratification is deposited, for the first three depositors, and on the date of deposit of their respective instruments of ratification, for the subsequent depositors.

Article 3

The General Secretariat of the Central American Integration System (SG-SICA) shall be the depositary of this Protocol. It shall send a certified copy thereof to the Ministry of Foreign Affairs of each of the Contracting States and to the Permanent Secretariat of the General Treaty on Central American Economic Integration (SIECA), which shall be notified immediately of the deposit of each of the instruments of ratification. Upon the entry into force of the Protocol, a certified copy shall be sent to the Secretariat of the United Nations for the purposes of Article 102 of the Charter of that Organization.

IN WITNESS WHEREOF, the respective Plenipotentiaries have signed this Protocol in Puntarenas, Republic of Costa Rica, on 5 November 1994.

For the Government
of Costa Rica:

MARCO ANTONIO VARGAS DÍAZ

For the Government
of Guatemala:

EDUARDO GONZÁLEZ CASTILLO

For the Government
of El Salvador:

EDUARDO ZABLAH-TOUCHÉ

For the Government
of Honduras:

GUSTAVO ADOLFO AGUILAR

For the Government
of Nicaragua:

PABLO PEREIRA GALLARDO

[TRADUCTION — TRANSLATION]

DEUXIÈME PROTOCOLE À LA CONVENTION RELATIVE AU RÉGIME
TARIFAIRE ET DOUANIER DE L'AMÉRIQUE CENTRALE

Les Gouvernements des Républiques du Costa Rica, d'El Salvador, du Guatemala, du Honduras et du Nicaragua,

Considérant qu'à la suite des négociations du Cycle d'Uruguay du GATT, les pays de l'Amérique centrale, agissant individuellement, ont consolidé les niveaux des droits à l'importation supérieurs à cent pour cent en ce qui concerne certains produits considérés sensibles pour leur économie;

Considérant que l'article 23 de la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale limite la faculté du Conseil tarifaire et douanier de modifier le montant des tarifs douaniers dans la limite comprise entre un et cent pour cent du tarif nominal *ad valorem*;

Considérant qu'en raison des différences existant entre la limite maximale des modifications du montant des tarifs douaniers auxquelles le Conseil tarifaire et douanier peut procéder et les niveaux consolidés par les pays de l'Amérique centrale dans le cadre du GATT¹ pour les produits sensibles il est nécessaire de modifier la disposition correspondante de la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale;

En conséquence, ont décidé de signer le présent Protocole à la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale et ont désigné à cet effet leurs plénipotentiaires respectifs, à savoir :

S. E. le Président de la République du Costa Rica, M. Marco Antonio Vargas Díaz; S. E. le Président de la République d'El Salvador, M. Eduardo Zablah-Touché; S. E. le Président de la République du Guatemala, M. Adolfo González Castillo, S. E. le Président de la République du Honduras, M. Gustavo Adolfo Aguilar, S. E. la Présidente de la République du Nicaragua, M. Pablo Pereira Gallardo.

Lesquels, s'étant communiqué leurs pouvoirs respectifs et les ayant trouvés en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit :

Article premier

L'article 23 de la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale est modifié pour se lire comme suit :

Article 23

PORTÉE DES MODIFICATIONS

Le Conseil se prévaudra de la faculté à laquelle se réfère l'article précédent de fixer le montant des tarifs douaniers dans la limite comprise entre un pour cent et cent pour cent du tarif nominal *ad valorem*.

Nonobstant la disposition du paragraphe précédent, s'agissant des produits que les Etats contractants ont taxés, dans le cadre du GATT, à des niveaux supérieurs à cent pour cent, le Conseil a la faculté de fixer le montant des tarifs douaniers à un niveau pouvant atteindre la limite maximale consolidée, dans le cadre du GATT, pour lesdits produits par les Etats respectifs.

Sauf disposition expresse du Conseil, les droits de douane qui auront été modifiés ne pourront faire l'objet d'une nouvelle modification pendant une année à compter de la date d'entrée en vigueur de la première modification.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 55, p. 187.

Article 2

Le présent instrument sera soumis à ratification dans chaque Etat signataire conformément aux dispositions légales internes de l'Etat concerné. Il entrera en vigueur à l'expiration d'un délai de huit jours courant à partir de la date à laquelle le troisième instrument de ratification aura été déposé pour les trois premiers Etats déposants et, pour les Etats déposants suivants, de la date à laquelle ils déposeront leurs instruments de ratification respectifs.

Article 3

Le Secrétariat général du Système d'intégration de l'Amérique centrale (SG-SICA) sera le dépositaire du présent Protocole, dont il enverra une copie certifiée conforme à la Chancellerie de chacun des Etats contractants et au SIECA qu'il informera sans délai du dépôt de chacun des instruments de ratification. Au moment de l'entrée en vigueur du Protocole, il en enverra une copie certifiée conforme au Secrétariat général de l'Organisation des Nations Unies aux fins visées à l'article 102 de la Charte des Nations Unies.

EN FOI DE QUOI les plénipotentiaires susmentionnés signent le présent Protocole à Puntarenas, République du Costa Rica, le 5 novembre 1994.

Pour le Gouvernement
du Costa Rica :
MARCO ANTONIO VARGAS DÍAZ

Pour le Gouvernement
du Guatemala :
EDUARDO GONZÁLEZ CASTILLO

Pour le Gouvernement
du Nicaragua :
PABLO PEREIRA GALLARDO

Pour le Gouvernement
d'El Salvador :
EDUARDO ZABLAH-TOUCHÉ

Pour le Gouvernement
du Honduras :
GUSTAVO ADOLFO AGUILAR

THIRD PROTOCOL¹ TO THE CONVENTION OF 14 DECEMBER 1984 ON THE CENTRAL AMERICAN TARIFF AND CUSTOMS REGIME.² SIGNED AT SAN PEDRO SULA (HONDURAS) ON 12 DECEMBER 1995

Authentic text: Spanish.

Registered by the General Secretariat of the Central American Integration System on 29 January 1997.

TROISIÈME PROTOCOLE¹ À LA CONVENTION DU 14 DÉCEMBRE 1984 RELATIVE AU RÉGIME TARIFAIRE ET DOUANIER DE L'AMÉRIQUE CENTRALE². SIGNÉ À SAN PEDRO SULA (HONDURAS) LE 12 DÉCEMBRE 1995

Texte authentique : espagnol.

Enregistré par le Secrétariat général du système centroaméricain d'intégration le 29 janvier 1997.

¹ Came into force on 15 January 1997, in accordance with article 2:

<i>Participant</i>	<i>Date of deposit of the instrument of ratification</i>
Costa Rica	23 December 1996
El Salvador.....	29 April 1996
Nicaragua.....	6 January 1997

² United Nations, *Treaty Series*, vol. 1820, No. I-31172.

¹ Entré en vigueur le 15 janvier 1997, conformément à l'article 2 :

<i>Participant</i>	<i>Date du dépôt de l'instrument de ratification</i>
Costa Rica	23 décembre 1996
El Salvador.....	29 avril 1996
Nicaragua.....	6 janvier 1997

² Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1820, n° I-31172.

[SPANISH TEXT — TEXTE ESPAGNOL]

TERCER PROTOCOLO AL CONVENIO SOBRE EL REGIMEN
ARANCELARIO Y ADUANERO CENTROAMERICANO

Los Gobiernos de las Repúblicas de Costa Rica, El Salvador,
Guatemala, Honduras y Nicaragua

CONSIDERANDO:

Que el artículo 23 del Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano limita la facultad del Consejo Arancelario y Aduanero para modificar tarifas del Arancel Centroamericano de Importación, dentro de un rango de uno por ciento a cien por ciento de tarifa nominal *ad-valorem*;

CONSIDERANDO:

Que por medio del Segundo Protocolo al referido Convenio, suscrito el 5 de noviembre de 1994, se faculta al Consejo para establecer tarifas del Arancel hasta el límite máximo que los respectivos países hayan consolidado en el GATT, para determinados productos;

CONSIDERANDO:

Que también es necesario incorporar al Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano, modificaciones que permitan adoptar decisiones más acordes con las realidades económicas de la región y que faciliten las negociaciones comerciales internacionales de Centroamérica, facultando al Consejo para establecer tarifas del Arancel hasta el límite mínimo de cero por ciento;

POR TANTO

Han decidido suscribir el presente Protocolo al Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano, a cuyo efecto han designado a sus respectivos plenipotenciarios, a saber:

Su Excelencia el Señor Presidente de Costa Rica al Señor Marco Antonio Vargas Díaz; Su Excelencia el Señor Presidente de El Salvador al Señor Eduardo Zablah-Touché; Su Excelencia el Señor Presidente de Guatemala al Señor Eric Meza Duarte; Su Excelencia el Señor Presidente de Honduras al Señor Fernando García Rodríguez; Su Excelencia la Señora Presidente de Nicaragua al Señor Pablo Pereira Gallardo.

Quienes después de haberse comunicado sus respectivos Plenos Poderes y hallarlos en buena y debida forma, convienen en lo siguiente:

Artículo 1. Se modifica el artículo 23 del Convenio sobre el Régimen Arancelario y Aduanero Centroamericano, el cual queda así:

Artículo 23**Alcances de las modificaciones**

La facultad a que se refiere el artículo anterior será ejercida por el Consejo para establecer tarifas del Arancel, dentro de un rango de cero por ciento (0%) a cien por ciento (100%) de tarifa nominal *ad-valorem*.

No obstante lo dispuesto en el párrafo anterior, en el caso de los productos arancelizados en el GATT por los Estados Contratantes

con niveles superiores al cien por ciento, el Consejo queda facultado para establecer tarifas del Arancel, hasta el límite máximo consolidado en el GATT para dichos productos por los respectivos Estados.

Salvo disposición expresa del Consejo, los derechos arancelarios que se hubieren modificado de conformidad con este Capítulo no podrán volver a variarse antes de un año contado a partir de la fecha de entrada en vigor de la modificación respectiva.

Artículo 2. El presente instrumento será sometido a ratificación en cada Estado signatario de conformidad con sus respectivos ordenamientos legales y, entrará en vigencia, ocho días después de la fecha en que se deposite el tercer instrumento de ratificación, para los tres primeros depositantes y para los subsiguientes, en la fecha de depósito de sus respectivos instrumentos de ratificación.

Artículo 3. La Secretaría General del Sistema de la Integración Centroamericana (SG-SICA) será depositaria del presente Protocolo, del cual enviará copia certificada a la Cancillería de cada uno de los Estados Contratantes y a la SIECA, a quienes notificará inmediatamente del depósito de cada uno de los instrumentos de ratificación. Al entrar en vigencia el Protocolo enviará copia certificada a la Secretaría General de la Organización de las Naciones Unidas para los efectos que señala el artículo 102 de la Carta de dicha Organización.

En testimonio de lo cual, los respectivos plenipotenciarios suscribimos el presente Protocolo, en la ciudad de San Pedro Sula, República de Honduras, el doce de diciembre de mil novecientos noventa y cinco.

Por el Gobierno
de Costa Rica:



MARCO ANTONIO VARGAS DÍAZ

Por el Gobierno
de El Salvador:



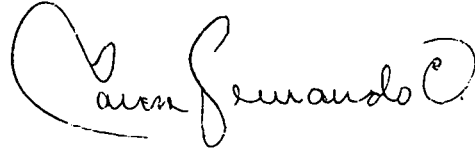
EDUARDO ZABLAH-TOUCHÉ

Por el Gobierno
de Guatemala:



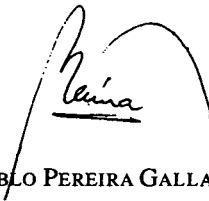
ERIC MEZA DUARTE

Por el Gobierno
de Honduras:



FERNANDO GARCÍA RODRÍGUEZ

Por el Gobierno
de Nicaragua:



PABLO PEREIRA GALLARDO

[TRANSLATION — TRADUCTION]

THIRD PROTOCOL TO THE CONVENTION ON THE CENTRAL AMERICAN
TARIFF AND CUSTOMS REGIME

The Governments of the Republics of Costa Rica, El Salvador, Guatemala, Honduras and Nicaragua,

Whereas:

Article 23 of the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime limits the authority of the Central American Tariff and Customs Council to modify the rates of Central American import duties within a range of 1 per cent to 100 hundred per cent of the nominal *ad valorem* tariff;

Whereas:

By the Second Protocol to the aforementioned Convention, signed on 5 November 1994,¹ the Council was authorized to establish rates of customs duty up to the maximum limit which the respective countries had established in GATT² for certain products;

Whereas:

It is also necessary to incorporate into the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime modifications allowing decisions to be taken which are more in keeping with the economic realities of the region and which facilitate the international trade negotiations of Central America, by authorizing the Council to establish duties with a minimum of zero per cent;

Therefore:

Have decided to adopt this Protocol to the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime, and for that purpose have designated their respective Plenipotentiaries:

By His Excellency the President of Costa Rica, Mr. Marco Antonio Vargas Díaz; by His Excellency the President of El Salvador, Mr. Eduardo Zablah-Touché; by His Excellency the President of Guatemala, Mr. Eric Meza Duarte; by His Excellency the President of Honduras, Mr. Fernando García Rodríguez; by Her Excellency the President of Nicaragua, Mr. Pablo Pereira Gallardo.

Who, having exchanged their full powers in good and due form, have agreed as follows:

Article 1

Article 23 of the Convention on the Central American Tariff and Customs Regime shall be amended as follows:

“Article 23

SCOPE OF THE CHANGES

The authority to which the preceding article refers shall be exercised by the Council with a view to establishing rates of customs duty within a range of zero per cent (0%) to one hundred per cent (100%) of the nominal *ad valorem* tariff.

Notwithstanding the provisions of the foregoing paragraph, in the case of products on which GATT allows Contracting States to levy duties higher than 100 per cent, the Council shall be authorized to establish customs duties up to the maximum limit set by GATT for those products in the respective States.

¹ See p. 453 of this volume.

² United Nations, *Treaty Series*, vol. 55, p. 187.

Unless the Council stipulates otherwise, any customs duties which have been modified in accordance with the provisions of this chapter shall not be changed again until one year has elapsed from the date on which the modification came into force.”

Article 2

This instrument shall be submitted to ratification in each signatory State in accordance with its respective legal requirements. It shall enter into force eight days after the date on which the third instrument of ratification is deposited, for the first three depositors, and on the date of deposit of their respective instruments of ratification, for the subsequent depositors.

Article 3

The General Secretariat of the Central American Integration System (SG-SICA) shall be the depositary of this Protocol. It shall send a certified copy thereof to the Ministry of Foreign Affairs of each of the Contracting States and to the Permanent Secretariat of the General Treaty on Central American Economic Integration (SIECA), which shall be notified immediately of the deposit of each of the instruments of ratification. Upon the entry into force of the Protocol, a certified copy shall be sent to the Secretariat of the United Nations for the purposes of Article 102 of the Charter of that Organization.

IN WITNESS WHEREOF, the respective Plenipotentiaries have signed this Protocol in San Pedro Sula, Republic of Honduras, on 12 December 1995.

For the Government
of Costa Rica:

MARCO ANTONIO VARGAS DÍAZ

For the Government
of Guatemala:

ERIC MEZA DUARTE

For the Government
of El Salvador:

EDUARDO ZABLAH-TOUCHÉ

For the Government
of Honduras:

FERNANDO GARCÍA RODRÍGUEZ

For the Government
of Nicaragua:

PABLO PEREIRA GALLARDO

[TRADUCTION — TRANSLATION]

TROISIÈME PROTOCOLE À LA CONVENTION RELATIVE AU RÉGIME TARIFAIRE ET DOUANIER DE L'AMÉRIQUE CENTRALE

Les Gouvernements des Républiques du Costa Rica, d'El Salvador, du Guatemala, du Honduras et du Nicaragua,

Considérant que l'article 23 de la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale limite la faculté du Conseil tarifaire et douanier de modifier le montant des tarifs douaniers dans la limite comprise entre un et cent pour cent du tarif nominal *ad valorem*;

Considérant que le deuxième Protocole à la Convention susmentionnée, signé le 5 novembre 1994¹, confère au Conseil la faculté de fixer le montant des tarifs douaniers à la limite maximale consolidée par les pays respectifs, dans le cadre du GATT², pour certains produits;

Considérant qu'il est également nécessaire d'apporter à la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale des modifications permettant d'adopter des mesures plus conformes aux réalités économiques de la région et de faciliter les négociations commerciales internationales de l'Amérique centrale, en d'autres termes, de conférer au Conseil la faculté de fixer le montant des tarifs douaniers à la limite minimale de zéro pour cent;

En conséquence, ont décidé de signer le présent Protocole à la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale et ont désigné à cet effet leurs plénipotentiaires respectifs, à savoir :

S. E. le Président du Costa Rica, M. Marco Antonio Vargas Díaz; S. E. le Président d'El Salvador, M. Eduardo Zablah-Touché; S. E. le Président du Guatemala, M. Eric Meza Duarte; S. E. le Président du Honduras, M. Fernando García Rodríguez; S. E. la Présidente du Nicaragua, M. Pablo Pereira Gallardo,

Lesquels, s'étant communiqué leurs pouvoirs respectifs et les ayant trouvés en bonne et due forme, sont convenus de ce qui suit :

Article premier

L'article 23 de la Convention relative au régime tarifaire et douanier de l'Amérique centrale est modifié pour se lire comme suit :

Article 23

PORTÉE DES MODIFICATIONS

Le Conseil se prévaut de la faculté à laquelle se réfère l'article précédent de fixer le montant des tarifs douaniers dans la limite comprise entre zéro pour cent (0%) et cent pour cent (100%) du tarif nominal *ad valorem*.

Nonobstant la disposition du paragraphe précédent, s'agissant des produits que les Etats contractants a fixés, dans le cadre du GATT, à des niveaux supérieurs à cent pour cent, le Conseil a la faculté de fixer le montant des tarifs douaniers à un niveau pouvant atteindre la limite maximale consolidée, dans le cadre du GATT, pour lesdits produits par les Etats respectifs.

Sauf disposition expresse du Conseil, les droits de douane qui auront été modifiés ne pourront faire l'objet d'une nouvelle modification pendant une année à compter de la date d'entrée en vigueur de la première modification.

¹ Voir p. 453 du présent volume.

² Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 55, p. 187.

Article 2

Le présent instrument sera soumis à ratification dans chaque Etat signataire conformément aux dispositions légales internes de l'Etat concerné. Il entrera en vigueur à l'expiration d'un délai de huit jours courant à partir de la date à laquelle le troisième instrument de ratification aura été déposé pour les trois premiers Etats déposants et, pour les Etats déposants suivants, de la date à laquelle ils déposeront leurs instruments de ratification respectifs.

Article 3

Le Secrétariat général du Système d'intégration de l'Amérique centrale (SG-SICA) sera le dépositaire du présent Protocole, dont il enverra une copie certifiée conforme à la Chancellerie de chacun des Etats contractants et au SIECA qu'il informera sans délai du dépôt de chacun des instruments de ratification. Au moment de l'entrée en vigueur du Protocole, il enverra une copie certifiée conforme au Secrétariat général de l'Organisation des Nations Unies aux fins visées à l'Article 102 de la Charte des Nations Unies.

EN FOI DE QUOI les plémpotentiaires susmentionnés signent le présent Protocole à San Pedro Sula, République du Honduras, le 12 décembre 1995.

Pour le Gouvernement
du Costa Rica :

MARCO ANTONIO VARGAS DÍAZ

Pour le Gouvernement
du Guatemala :

ERIC MEZA DUARTE

Pour le Gouvernement
d'El Salvador :

EDUARDO ZABLAH-TOUCHÉ

Pour le Gouvernement
du Honduras :

FERNANDO GARCÍA RODRÍGUEZ

Pour le Gouvernement
du Nicaragua :

PABLO PEREIRA GALLARDO

No. 32195. MEMORANDUM OF UNDERSTANDING BETWEEN THE UNITED NATIONS AND THE GOVERNMENT OF THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND FOR THE CONTRIBUTION OF PERSONNEL TO THE INTERNATIONAL CRIMINAL TRIBUNAL FOR THE FORMER YUGOSLAVIA. SIGNED AT THE HAGUE ON 19 JANUARY 1995¹

N° 32195. MÉMORANDUM D'ACCORD ENTRE L'ORGANISATION DES NATIONS UNIES ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD RELATIF À LA CONTRIBUTION DE PERSONNEL AU TRIBUNAL PÉNAL INTERNATIONAL POUR L'EX YUGOSLAVIE. SIGNÉ À LA HAYE LE 19 JANVIER 1995¹

EXTENSION

By an agreement dated at The Hague on 28 January 1997, which came into force with retroactive effect from 1 May 1996 in accordance with its provisions, it was agreed to extend the above-mentioned Memorandum of understanding until 30 April 1997.

Registered ex officio on 28 January 1997.

PROROGATION

Aux termes d'un accord en date à La Haye du 28 janvier 1997, qui est entré en vigueur avec effet rétroactif au 1^{er} mai 1996 conformément à ses dispositions, il a été convenu de proroger le Mémorandum d'accord susmentionné jusqu'au 30 avril 1997.

Enregistré d'office le 28 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1891, No. I-32195.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1891, n° I-32195.

No. 33480. UNITED NATIONS CONVENTION TO COMBAT DESERTIFICATION IN THOSE COUNTRIES EXPERIENCING SERIOUS DROUGHT AND/OR DESERTIFICATION, PARTICULARLY IN AFRICA. OPENED FOR SIGNATURE AT PARIS ON 14 OCTOBER 1994¹

N° 33480. CONVENTION DES NATIONS UNIES SUR LA LUTTE CONTRE LA DÉSSERTIFICATION DANS LES PAYS GRAVEMENT TOUCHÉS PAR LA SÉCHERESSE ET/OU LA DÉSSERTIFICATION, EN PARTICULIER EN AFRIQUE. OUVERTE À LA SIGNATURE À PARIS LE 14 OCTOBRE 1994¹

RATIFICATION

Instrument deposited on:

4 February 1997

LUXEMBOURG

(With effect from 5 May 1997.)

Registered ex officio on 4 February 1997.

RATIFICATION

Instrument déposé le :

4 février 1997

LUXEMBOURG

(Avec effet au 5 mai 1997.)

Enregistré d'office le 4 février 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1954, No. I-33480, and annex A in volumes 1955, 1957 and 1962.

Vol. 1963, A-33480

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1954, n° I-33480, et annexe A des volumes 1955, 1957 et 1962.

No. 33484. INTERNATIONAL TROPICAL TIMBER AGREEMENT, 1994. CONCLUDED AT GENEVA ON 26 JANUARY 1994¹

N° 33484. ACCORD INTERNATIONAL DE 1994 SUR LES BOIS TROPICAUX. CONCLU À GENÈVE LE 26 JANVIER 1994¹

RATIFICATION

Instrument deposited on:

31 January 1997

CÔTE D'IVOIRE

(The Agreement came into force provisionally on 1 January 1997 for Côte d'Ivoire which, by that date, had notified its intention to apply it, in accordance with article 41.)

Registered ex officio on 31 January 1997.

RATIFICATION

Instrument déposé le :

31 janvier 1997

CÔTE D'IVOIRE

(L'Accord est entré en vigueur à titre provisoire le 1^{er} janvier 1997 pour la Côte d'Ivoire qui à cette date avait notifié son intention de l'appliquer, conformément à l'article 41.)

Enregistré d'office le 31 janvier 1997.

ACCEPTANCE of the decision of the Contracting Parties concerning the provisional entry into force of the Agreement

Notification received on:

31 January 1997

NORWAY

(Norway, having deposited an instrument of ratification to the above-mentioned Agreement on 2 February 1995, accepted the decision adopted at the Meeting held in Geneva on 13 September 1996 to put the Agreement into force provisionally among the Parties in whole as of 1 January 1997, pursuant to article 41 (3) of the Agreement. Norway will apply the Agreement from the same date.)

Registered ex officio on 31 January 1997.

ACCEPTATION de la décision des Parties contractantes concernant l'entrée en vigueur provisoire de l'Accord

Notification reçue le :

31 janvier 1997

NORVÈGE

(La Norvège, ayant déposé un instrument de ratification à l'Accord susmentionné le 2 février 1995, a accepté la décision adoptée à la réunion tenue à Genève le 13 septembre 1996 de mettre l'Accord en vigueur à titre provisoire entre les Parties et en totalité à compter du 1^{er} janvier 1997, conformément au paragraphe 3 de l'article 41 de l'Accord. La Norvège appliquera l'Accord à compter de la même date.)

Enregistré d'office le 31 janvier 1997.

¹ United Nations, *Treaty Series*, vol. 1955, No. I-33484, and annex A in volume 1962.

¹ Nations Unies, *Recueil des Traités*, vol. 1955, n° I-33484, et annexe A du volume 1962.